العدد: (1) - مارس/ آذار 2024

بريم Perim

مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن

مكافحة الإرهاب الدولي:

الجهود العربية والدولية وتأثيره على الأمن والاستقرار

ضحايا التنظيمات الإرهابية في الجنوب: دراسة حالة العاصمة عدن نموذجا للفترة من 2011م- 2023م: (صفحة 56)

اعتداءات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن:

الدوافع والاهداف والتداعيات دراسة تحليلية: (صفحة 73)

مضيق باب المندب تحت تهديد الحوثيين

تقييم المخاطر والتحديات وتأثيرها على الصراع في اليمن

وضع قانوني: تحليل قواعد القانون الدولي للبحار وضمان حرية الملاحة

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن،
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (1) - مارس/ آذار 2024

مجلة دورية فكرية سياسية اجتماعية

تأسست في عدن - 2024

عنوان: عدن- البريقة- انماء الجديدة

عمارة رقم 32 شقة رقم 9

0096777668124

الايميل: alyoum8th@gmail.com

"الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها لا عن سياسة مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات"

حُقُوقُ الطَّبع مَحفُوظَةٌ

رئيس مجلس الإدارة رئيس مؤسسة (اليوم الثامن) للإعلام والدراسات
صالـــح أبو عـــوذل

رئيس التحرير
د. صبري عفيف العلوي

مدير التحرير
أ. مشارك .د. سالم علوي الحنشي

سكرتير التحرير
أ. مساعد د. أشجان محمد الفضلي

مدير العلاقات العامة
د. إيزيس صالح المنصوري

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

الناشر
مؤسسة (اليوم الثامن) للإعلام والدراسات

الهيئة الاستشارية
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. علوي عمر بن فريد
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشاعري
د. صلاح لرضي بن دويل
د. عباس حسن الزامكي
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعيبي

من نحن؟

مؤسسة إعلامية بحثية مستقلة نشأت بمقتضى أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (129) لسنة 2004 وبموجب مواد هذا النظام مؤسسة أهلية غير حكومية باسم (مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات)، وتتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، تمارس نشاطاً (اعلامياً وتنموياً واجتماعياً وانسانياً) ولا تستهدف من نشاطها جني الربح التجاري. وتحمل ترخيص رقم (0693) صادر من مكتب الشؤون الاجتماعية عدن

أهداف المؤسسة

1. خلق نظام إعلامي يقوم على اساس ديمقراطي ويسعى لتمكين جميع أفراد المجتمع.
2. تغطية الاحداث التي تشهدها اليمن بطريقة جيدة واحترافية وحيادية.
3. تعزيز مشاركة الجمهور من خلال استخدام ووسائط الصحافة العامة والإعلام البديل.
4. إبراز دور العمل الاعلامي الديمقراطي واهمية دعم السلام لتحقيق استقرار المجتمع وتطويره
5. إلهام وإثراء معلومات الممارسين والمهتمين بالأمر في مجال الإعلام ومد جسور التواصل بينهم.
6. توفير منبر للحوار، وتعزيز وتقوية الشراكة والتفاهم المتبادل مع مراكز صنع القرار.
7. بناء القدرات وتطوير الأداء الإعلامي للصحافيين والمواطنين الصحفيين.
8. إقامة وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والبرامج التدريبية التخصصية في مجال الاعلام.
9. التشبيك مع المؤسسات والمراكز المتخصصة في الإعلام بمختلف انواعه وتبادل الخبرات معها محليًا وعربيًا ودوليًا.
10. أنسنه الإعلام وتعزيز افكار الديمقراطية والتشاركية من خلال إجراء التحقيقات الصحافية، التقارير التفسيرية، الرسومات البيانية، معارض الصور، الخرائط التفاعلية.

- مجال أعمالنا

1) تنوير الشباب في المجال الصحفي والإعلامي والسياسي والاجتماعي
2) تقديم الدراسات والبحوث التنموية
3) الترجمة والنشر التوثيق
4) استطلاعات وقياس الرأي
5) التدريب والتأهيل
6) إعداد البرامج والإنتاج الإعلامي والصحفي.

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

أولا: الهيئة الإدارية

ثانيا: الهيئة التنفيذية

ثالثا: فريق العمل الميداني

عنواننا:

المقر الرئيس| عدن – خور مكسر –

بريد إلكتروني alyoum8th@gmail.com

00967777668124

00967774416972

فهرس المحتويات

الافتتاحية: 4

الإرهاب، المفهوم والجهود العربية والدولية لمكافحته - د. صبري عفيف العلوي 6

الإرهاب في اليمن، نشأته ومراحل تطوره ومصادر تمويله 24

فريق التحرير

ضحايا التنظيمات الإرهابية في الجنوب دراسة حالة العاصمة عدن نموذجا للفترة من 2011م- 2023م 56

د. صبري عفيف العلوي

اعتداءات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن الدوافع والاهداف والتداعيات دراسة تحليلية 73

د. عارف السنيدي

الوضع القانوني لمضيق باب المندب وفقا لقواعد القانون الدولي للبحار 102

نموذج الإصدارات العلمية لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات 108

الافتتاحية

الإصدار الأول – مارس/ آذار (2024)

□ هيئة التحرير

يـأتي هـذا الإصـدار ومـا تـزال المواجهـة مـع التنظيـمات الإرهابيـة اليمنيـة مسـتمرة، فأثنـاء كتابـة هـذه السـطور، هنـاك عـدد مـن الجنـود تسـقط ارواحهـم دفاعـا عـن العقيـدة وفـداء عـن الوطـن في ومكتسـباته مـن عبـث تلـك العنـاصر الضالـة، حيـث وصلـت أعـداد الضحايـا مـن الجنـود والمدنيـين والصحفيـين في عـام 2023 الآلاف مـن الشـهداء والجرحـى وكذلـك تدمـير البنيـة التحتيـة والخدميـة وتهجـير عـدد كبـير مـن سـكان المناطـق الجنوبيـة التـي سـيطرت عليـه تلـك العنـاصر الإرهابيـة لاسـيما بعـض مديريـات محافظـة ابـين وسـيئون.

وليـس هـذا وحسـب بـل أن تلـك التنظيمات الإرهابيـة عنيـت بدعـم إعلامـي كبـير مـن قبـل القنـوات والصحـف والمواقـع التابعـة لحركـة الاخـوان المسـلمين، بالإضافـة للتزييـف الإعلامـي التـي انتهجتـه عـدد مـن القنـوات العـربي (الجزيـرة والحـدث) التـي دأبـت عـلى تزويـر الحقائـق عـلى الميـدان وكذلـك اسـهامها المبـاشر في الترويـج لتلـك التنظيـمات الإرهابيـة.

وبدايـة العـام الجديـد أطلـت علينـا قنـاة bbc بتقريـر ترويجـي زائـف ضـد القـوات الوطنيـة الجنوبيـة التـي ابتليـت ابتـلاء حسـنا في مواجهـة تلـك التنظيـمات منـذ مطلـع عـام 2014 حـد اللحظـة وبدعـم مبـاشر مـن دولـة الامـارات العربيـة المتحـدة الـذي بذلـت الجهـود الوطنيـة في سـبيل مواجهـة هـذا الخطـر الـذي يهـدد الامـة كافـة وهـذا المبـدأ الـذي يعـد اسـتراتيجية رسـمتها دولـة الامـارات في تشريعهـا ودسـتورها وقدمـت في سـبيله كثـيرا مـن التضحيـات.

إن الحـرب والمواجهـة مـع التنظيـمات الإرهابيـة ليسـت وليـدة اللحظـة فشـعبنا في الجنـوب عـانى مـن هـذه الظاهـرة منـذ مطلـع التسـعينات حتـى اللحظـة، وخـلال هـذه الفـترة تعـرض شـعبنا في الجنـوب لعـدد كبـير مـن الجرائـم وقـدم الكثـير مـن الضحايـا والخسـائر الماديـة والمعنويـة.

إن شـعب الجنـوب لم يواجـه مأسـاة أسـوأ مـن تلـك التـي أنتجتهـا الاسـتراتيجية اليمنيـة، ولا تـزال هـذه المأسـاة تعصـف بالجنـوب حتى اللحظـة، ولم تعـد ظاهـرة الإرهـاب تشـكل أولويـة لـدى الأمريكيـين والأنظمـة المتحالفـة معهـم، أمـا بالنسـبة لشـعوب المنطقـة فـإن فـرق المـوت تعـددت وأصبـح القتـل مجـاني وعـلى قارعـة الطريـق. ثمـة خطـورة في أن تصبـح تلـك التنظيـمات مشروعـاً في المنطقـة إذا أن ظـل الخـذلان الـذي تعـرض لـه الجنـوب

العربي ومشروعه التحرري، في هذه المرحلة، حيث استهدف المجلس الانتقالي وما زال يستهدف؛ لأن حامله الأساسي هم الجنوبيون واستهدفت المقاومة لأن معظم محتواها من أبناء الجنوب ومن المعلوم للجميع لا يمكن للمنطقة أن تتعافى من ظاهرة الإرهاب إلا بالتخلص من جماعة الاخوان المسلمين وميلشياتها الارهابية في الجنوب؛ لكونهم النواة الداعمة لتلك التنظيمات الارهابية.

صدر هذا العدد- بالتزامن مع الحملة التي يشنها الاعلام المناهض ضد المجلس الانتقالي الجنوبي حليفه الرئيس في مكافحة الإرهاب الامارات المتحدة، لا سميا تلك الحملة المدعومة من قبل جهات مشبوهة والتي تمثلت في التقرير المزيف التي أنجزته زوار وبهتانا الصحفية نوال المقحفي ذات الميول العدائية لتوجهات شعبنا في الجنوب والتي تم بثه في قناة bbc الناطقة باللغة العربية.

وقد اشتمل هذا العدد على أبواب رئيسة (ملف العدد- دراسات وبحوث- ومخلصات دراسات سابقة- واصدارات- ونبذه تعريفية عن مؤسسة اليوم للإعلام والدراسات).

وقد حاولنا في هذا العدد من مجلة اليوم الثامن ان نضع أبرز المحطات التي هيأت لظهور تلك التنظيمات الإرهابية في اليمن وكيف تم توظيفها توظيفا سياسيا في سبيل القضاء على منجزات شعبنا وثورتنا في الجنوب، وقد خصصنا ملف خاص بعنوان التنظيمات الإرهابية في اليمن

ثلاثة عقود ونيف من الإرهاب الموجه ضد "شعب الجنوب" وفيه ثلاثة مباحث هي:

- مفهوم ظاهرة الإرهاب والجهود التشريعية لمكافحته
- الإرهاب في اليمن نشأته ومراحل تطوره ودوافعه ومصادر تمويته
- ضحايا العمليات الإرهابية في الجنوب (دراسة حالة العاصمة عدن للفترة من 2011- 2013م)

وألحقنا في هذا العدد مخلص تنفيذي لدراسة ذات علاقة بالملف الخاص وهي: الوضع القانوني لمضيق باب المندب وفقا لقواعد القانون الدولي للبحار الاعتداءات الحوثية على المرور العابر فيه.

- الاعتداءات الحوثيَّة على الملاحةِ الدولية في البحرِ الأحمرِ وخليج عدن(الدوافع - والأهداف - والتداعيات) دراسة تحليلية (2014 - 2024).

وختمنا العدد بنبذة مختصرة عن أبرز الأنشطة والفعاليات التي نفذتها مؤسسة اليوم الثامن خلال عام 2023م

وأخيرا يسرنا أن نقدم خالص الشكر والتقدير لكل من ساند ودعم وآزر هذا العمل وندعو كل المشاركين والمتابعين والمهتمين الاستمرار بالبحث والدراسات ودعمهم المجلة وموقعها عبر المساهمة بالكتابة فيها، والاشتراك في إعدادها والتسويق لها.

الإرهاب

مفهومه والجهود التشريعية العربية والدولية لمكافحته

□ د. صبري عفيف
رئيس التحرير، المدير التنفيذي
لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للكشف عن مفهوم الإرهاب في المصطلحات اللغوية والفقهية والتشريعية وكذلك معرفة الجهود الوطنية الجنوبية والاقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب، حيث تناولت مصطلحات ومفاهيم الارهاب في الفقه الاصطلاحي العربي والغربي وتطرقت إلى أشكال وأنواع وبواعث الإرهاب الدولي.

الكلمات المفاتيح: الإرهاب – الجهود التشريعية

Summary

This research paper aims to reveal the concept of terrorism in linguistic, jurisprudential and legislative terms, as well as to know the southern national, regional and international efforts in combating terrorism, as it dealt with the terms and concepts of terrorism in Arab and Western terminological jurisprudence and touched on the forms, types and motives of international terrorism.

Keywords: terrorism - legislative efforts

المقدمة:

لقد أصبح الإرهاب ظاهرة إجرامية دولية تهدد العلاقات الطبيعية بين الدول وتمثل تهديدًا مباشرًا للنظام العالمي، وأسهم التطور العلمي والتقني الذي صاحب المجتمع الدولي في العصر الحديث في تسهيل الاتصال والتواصل بين الشعوب ووضع وسائطها المتعددة، في متناول الجميع مما أفاد المجرمون وخبثاء النفوس في تنفيذ مخططاتهم الإجرامية في مختلف بقاع الأرض وأصبحت الجريمة غير محصورة بدولة معينة، بل صارت تهدد الجميع، مما دعا إلى محاربة تلك الظاهرة بكل السبل.

ويؤكد الاستقراء التاريخي لظاهرة العنف في التفاعل البشري، أن الأعمال الإرهابية بوصفها ظاهرة ترويع وترهيب ليست بالحدث الجديد على ساحة أحداث المجتمع الدولي، فقد عُرفت منذ العصور القديمة، لكونها مرتبطة بظاهرة العنف السياسي التي هي من أقدم الظواهر في المجتمع الإنساني والعلاقات الدولية عمومًا، غير أن تنامي مخاطر الأعمال الإرهابية وتزايدها سواء من حيث مظاهرها أو مداها أو من حيث الوسائل المستخدمة فيها، أو حتى بالنسبة للقائمين عليها، والدوافع والأسباب التي تقف وراءها؛ هو ما شكَّل حدثًا بارزًا وغير اعتيادي في التعاطي مع الظاهرة وجعلها نتيجة المتغيرات السابقة محل دراسة وجدل، لم يكن فيما سبق بالحدة والثراء اللذين تشهدهما حاليًا. إذ بلغت معدلات غير مسبوقة خلال السنوات القليلة الماضية (نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد)، ولم تعد هذه الأعمال مقتصرة على تهديد أمن هذه الدولة ونظامها، أو تلك، بل أصبحت تهدد المجتمع الدولي ككل بجميع كياناته وأشخاصه، سواء في بنياته الداخلية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، أو حتى قيمه الروحية.

وصارت أعمال الإرهاب حربًا معلنةً على كل شيء، وأصبحت أشد ضراوةً على الدول والشعوب من الحروب التقليدية نظرًا لأن في الحروب التقليدية العدو واضح، ووسائله بينة، وأهدافه معلنة، بعكس أعمال الإرهاب، بل أصبح لها واقع سياسي واجتماعي في كثير من الدول، مستمدًا مصدره من جوهر المفاهيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه.

وقد أثار انتشار الأعمال الإرهابية في السنوات الأخيرة لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الاهتمام بمواجهة هذه الظاهرة حيث أجمع المجتمع الدولي بمخاطر الأعمال الإرهابية، وعنايته بمواجهتها بالعديد من الاتفاقيات الدولية التي بلغ عددها ثلاثة عشر اتفاقية فضلًا عن القرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

أولا: مفهوم الإرهاب لغة واصطلاحا:

إن لفظة إرهاب" كان يقصد

بهـا في بدايـات القـرن الثامـن عـشر، الأعـمال والسياسـات الحكوميـة، التـي تسـتهدف زرع الرعـب بـين المواطنـين، وصـولًا إلى تأمـين خضوعهـم لرغبـات الحكومـة، ليصـل اليـوم إلى أن يتعـدى هـذا التحديـد السـياسي للمصطلـح، ويكـون ذاك الوصف للأعـمال التـي يقـوم بهـا الأفـراد والمجموعـات وحتـى الـدول لأجـل أسـباب وغايـات متعـددة بعضهـا إيديولوجـي فكـري، وبعضهـا الآخـر عقائـدي دينـي وبعضهـا ذا أبعـاد إجراميـة بحتـة.

إن كلمـة أو لفظـة: " إرهـاب" أو"إرهـابي" أو " إرهابيـة " عمومًـا مصطلـح حديـث الاسـتعمال في اللغـات الحيـة في عـالم اليـوم لا يتعـدى تاريـخ بدء اسـتعماله القـرن الثامـن عـشر. وتـدور معـاني كلمـة "إرهـاب" في القواميـس العربيـة، والعالميـة حـول معـاني الخـوف، أو الرهبـة، أو الفـزع الشـديد. وقـد بـات هـذا المصطلـح الأكـثر شـيوعًا في الخطـاب الرسـمي والإعلامـي الدوليـين والمحليـين على السـواء. وتحقـق ذلـك نتيجـةً لطبيعيـة الأحـداث الإجراميـة المتصاعـدة، بمـا تشـكّله مـن خطـورة، هـذا بالإضافـة للممارسـات السياسـية للـدول- وخصوصـا الكـبرى منهـا - والتـي تملـك الوسـائل الإعلاميـة التـي تتحكـم في توجيـه الخطـاب الإعلامـي بتكويناتـه وتحيـين مفرداتـه".()

ومـما لا شـك فيـه أن الإحاطـة بمفهـوم الأعـمال الإرهابيـة يبـدأ بمعرفـة الحقيقـة اللغويـة لكلمـة "إرهـاب"، ومعرفـة مـدى التبايـن أو الاتفـاق لمعناهـا بـين اللغـات الحيـة، ولعلـه مـن أهـم الأهـداف الأساسـية لهـذه الدراسـة، هـو الوصـول إلى مقاربـة معرفيـة، تعـرف بهـا الأعـمال الإرهابيـة تعريفًـا موضوعيًّـا وقانونيًّـا مـبرّأة مـن الاعتبـارات السياسـية والشـخصية، ويمكـن الوصـول إلى هـذا الهـدف كلـما تطابـق المعنـى اللغـوي لكلمـة "إرهـاب" في اللغـات المعـاصرة.

لذلـك سـيتناول هـذا المطلـب التعريـف اللغـوي والاصطلاحـي للأعـمال الإرهابيـة، وعليـه سـنحاول مـن خـلال هـذه الجزئيـة اسـتجلاء مـدى التقـارب والاختـلاف بـين المفهومـين اللغـوي والاصطلاحـي للأعـمال الإرهابيـة في اللغـات الحيـة.

معنـى كلمـة "إرهـاب " في اللغـة العربيـة

إذا بدأنـا بالتعريـف اللغـوي لكلمـة (إرهـاب) في اللغـة العربيـة نجـد أن المعاجـم العربيـة القديمـة لم تذكـر كلمـة (إرهـاب) أو (إرهـابي)، ويرجـع بعضهـم ذلـك إلى أنهـا كلـمات حديثـة الاسـتعمال ولم تكـن معروفـة في الأزمنـة القديمـة، والأصـل اللغـوي لكلمـة "إرهـاب" في اللغـة العربيـة هـو الفعـل "رهـب" أي خـاف، وأرهبـه، واسـترهبه، أي أخافـه، والراهـب هـو المتعبـد، ومصـدره "الرهبـة" و«الرهبانيـة» بفتـح الـراء و"الترهـب" هـو التعبـد.

ويقـول ابـن الكثـير أن الترهيـب معنـاه التخويـف.

ويـرى بعضهـم أن الإرهـاب هـو مـن الرهبـة، أي الخـوف، أو هـو التخويـف، وإشـاعة عـدم الاطمئنـان وبـث الرعـب والفـزع. ورغـم ورود كلمـة الرهبـة في القـرآن الكريـم في قولـه تعـالى" يـا بنـي إسرائيـل اذكـروا نعمتـي التـي أنعمـت عليكـم وأوفـوا بعهـدي أوف بعهدكـم وإيـاي فارهبـون"، وكذلـك وردت في عـدة سـور أخـرى مـن القـرآن الكريـم().

ورد في لسـان العـرب في مـادة (رهـب): رهـب بالكسـر، يرهـب رهبـة ورهبـا بالضـم، ورهبـا، أي خـاف، ورهـب الـشيء رهبـا ورهبـة: خافـه().

وقـد أقـر المجمـع اللغـوي كلمـة الإرهـاب ككلمـة حديثـة في اللغـة العربيـة وأساسـها "رهـب" أي خـاف، وكلمـة إرهـاب هـي مصـدر الفعـل "أرهـب"، وأرهـب بمعنـى خـوف.

وقـد أطلـق مجمـع اللغـة العربيـة في معجمـه الوسـيط عـلى "الإرهابيـين" أنـه وصـف يطلـق عـلى الذيـن يسـلكون سـبيل العنـف والإرهـاب لتحقيـق أهدافهـم السياسـية.()

وفي قاموس المنجد ورد أن " الرهب" و"المرهوب" هو ما يخاف منه، والفعل الثلاثي هو "رهب" أي خاف، وهي مشتقة من المصدر، وهو " الإرهاب" ويعرف المنجد "الإرهابي "بأنه: (من يلجأ للإرهاب لإقامة سلطته)(). وقد ورد على لسان الزمخشري أن كلمة "رهيب" في أساس البلاغة تعني الرجل المرهوب الذي عدوة منه مرعوب().

وفي القاموس السياسي، فكلمة إرهاب تعني (محاولة نشر الذعر والفزع لتحقيق أغراض سياسة، والإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام) وفي الموسوعة السياسية يعني الإرهاب استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد، والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية، أو لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية().

- **الإرهاب اصطلاحا :**

إن فكرة الإرهاب ترتكز على استعمال القوة غير المشروعة، فالإرهاب هو: "كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة." وبذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة للقانون الدولي، ومن هنا يقع مرتكبوها تحت طائلة العقاب طبقًا لقوانين سائر الدول. والإرهاب بهذا التحديد هو جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضًا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول. إلا أن الإرهاب هو "اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن، أكان ذلك في صورة اختطاف للأشخاص أو أخذ للرهائن - وخاصة منهم الممثلين الدبلوماسيين- وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة، والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة.

ويرى نبيل حلمي أن

الإرهاب هو "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبًا يعرض للخطر أرواحًا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما()).

إن نظرة فاحصة لمجمل التعاريف السابقة للإرهاب تبين أنها جميعها تتقاطع في عناصر ثلاث:

1. استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به ضد مدنيين أبرياء يشكلون ضحية واسطية (وسيلة لإيصال الرسالة).

2. إشاعة جو من الرعب والخوف العام لدى الجهة المستهدفة.

3. استغلال جو الخوف والفزع للضغط على الجهة المستهدفة بقصد الحصول منها على مطالب وأهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية أو أثنية.

مجمل القول : في تعريف الأعمال الإرهابية في مدلولها العام أنها تشمل كافة النشاطات التي تعدُّ تهديدًا لأمن وسلامة المجتمع الدولي واستقراره، أو التي تعدُّ استفزازًا خطرًا للمشاعر والقيم الإنسانية، وبذلك يدخل في نطاقها على سبيل المثال، الأفعال التي ترتكب ضد وسائل النقل المدني الدولي بأنواعها المختلفة، وعملية الاعتداء على السلامة الجسدية للأشخاص، كحوادث الاغتيال، الموجهة ضد رموز السلطة العامة، ورجال الدين، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، أو عمليات الاعتداء على الممتلكات، والأموال عن طريق تدميرها، أو إحراقها، وتفجير السيارات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها()).

- معنى كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية

يرجع مصدر كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية إلى الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه كلمة (Teroor)، ومعناه الرعب أو الخوف الشديد.

ويعرف قاموس أكسفورد الإنجليزي الإرهاب بأنه: "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية". وتتكون كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية بإضافة المقطع "ISM" إلى الاسم "Teroor" بمعنى فزع ورعب وهول، ويستخدم منها الفعل "Terrorize" بمعنى يرعب ويفزع.

وفي قاموس السياسة الحديثة " modern Poli-tics A dictionary of " فإن كلمة إرهابي تستخدم في وصف الجماعات السياسية التي تستخدم العنف للضغط على الحكومات لإجبارها على تأييد الاتجاهات المنادية أو المطالبة بالتغييرات الاجتماعية الجذرية، وتدور التعريفات الأخرى في القواميس الإنجليزية حول المعنى السابق ذكره.

الإرهاب في المنظور الغربي

لقد كانت أهم المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب، تلك التي بذلت عام 1930م في أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا.

ومن هذه التعاريف الفقهية للإرهاب ما ذكره "سوتيل" بأنه: " العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد".

كما عرَّف الفقيه " ليمكين" الإرهاب بنظرة عامة فقال إنه: "يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف"، كذلك عرفه الفقيه "غيفانوفيتش" بأنه عبارة عن أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة"

وأشار الفقيه "سالدانا" إلى أن مفهوم العمل الإرهابي أو الإرهاب يتحدد من منظور واسع وآخر ضيق، فبالنسبة للمفهوم الواسع فهو عبارة

عـن "كل جنايـة أو جنحـة سياسـية أو اجتماعيـة ينتـج عـن تنفيذهـا أو التعبـير عنهـا مـا يثـير الفـزع العـام، لمـا لهـا مـن طبيعـة ينشـأ عنهـا خطـر عـام".

أمـا بالنسـبة للمفهـوم الضيـق فالعمـل الإرهـابي يعنـي: الأعمال الإجراميـة التـي يكـون هدفهـا الأسـاسي نـشر الخـوف والرعـب – كعنـصر شـخصي- وذلـك باسـتخدام وسـائل تسـتطيع خلـق حالـة مـن الخطـر العـام- كعنـصر مـادي.

كذلـك يعـرف والـتر " Walter " العمـل الإرهـابي أو الإرهـاب بأنـه: " عمليـة إرعـاب تتألـف مـن ثـلاث عنـاصر: فعـل العنـف أو التهديـد باسـتخدامه، وردة الفعـل العاطفيـة الناجمـة عـن أقـصى درجـات خـوف الضحايـا أو الضحايـا المحتملـين، والتأثـيرات التـي تصيـب المجتمـع بسـبب العنـف أو التهديـد باسـتخدامه والخـوف الناتـج عـن ذلـك"().

أمـا الفقيـه (أشـميد) فقـد حـاول أن يضـع تعريفًـا جامعًـا للإرهـاب وذلـك عـن طريـق جمـع (109) تعريفـات عـدة لعـدد مـن الباحثـين والفقهـاء في مختلـف أبـواب المعرفـة، ثـم اسـتخرج أهـم العنـاصر التـي تتضمنهـا تلـك التعاريـف وصاغهـا في التعريـف الآتي: "الإرهـاب هـو أسـلوب مـن أساليب الـصراع الـذي تقـع فيـه الضحايـا جزافًـا كهـدف عنـف فعـال وتشـترك هـذه الضحايـا الفعالـة مـع جماعـة أو طبقـة في خصائصهـا مـما يشـكل أساسًـا لانتقائهـا مـن أجـل التضحيـة بهـا". وقـد ارتكـز هـذا التعريف عـلى العنـاصر الآتيـة:

- الإرهاب أسلوب للقتال.
- المسـتهدفون في العنـف أشـخاص يتـم اختيارهـم عشـوائيا.
- المنفـذون ليـس بالـضرورة أن يكونـوا بـين الضحايـا.
- الـرأي العـام والحكومـة هدفـان ثانويـان.
- خدمـة مصالـح عاجلـة وآنيـة().
- خلـط بـين التعريـف في حـد ذاتـه بوصفـه مفهومًـا مجـردًا وبـين الأسـلوب والباعـث والطريقـة لـدى مـن يتعاملـون بالإرهـاب.
- التناقـض الواضـح في عرضـه لعنـاصر تعريفـه في وصـف الضحيـة() .

كـما عـرف العمـل الإرهـابي بأنـه: عبـارة عـن عنـف مـادي، وهـو بوصفـه ظاهـرة معـاصرة، خاصـة بالمجتمعـات المؤمنـة، وطريقـة عملـه غـير مسـبوقة، وهـو لا يكـون فعـالا إلا في المجتمعـات التـي يكـون فيهـا العنـف محرمًـا أو منبـوذًا()

مجمـل القـول: بخصـوص التعريفـات اللغويـة لكلمـة إرهـاب ومشـتقاتها أنـه لا اختـلاف كبـير في المعنـى اللغـوي لكلمـة إرهـاب بـين لغـة وأخـرى، فمدلـول الكلمـة في اللغـة العربيـة هـو نفسـه تقريبًـا في اللغـات الأجنبيـة، فتشـترك التعاريـف في أن الإرهـاب يحمـل معنـى الفـزع والرعـب، وبأنـه ذو هـدف سـياسي، وباسـتخدام العنـف أو التهديـد بـه.

بيـد أن الحقيقـة الماثلـة في واقـع اليـوم تشـير إلى أنـه ومـع تطـور ظاهـرة الإرهـاب، فـإن الأعـمال الإرهابيـة تتعـدى في مداهـا الغايـات السياسـية إلى غايـات إيديولوجيـة وحتـى غايـات شـخصية أو أغـراض عقائديـة أو عنصريـة. وتتعـدى فعـل الأفـراد إلى فعـل الجماعـات والـدول، وقبـل التطـرق إلى هـذه التطـورات يجـدر بنـا أن نقـف عنـد أهـم التعريفـات الفقهيـة لمدلـول الأعـمال الإرهابيـة لـدى الفقـه الغـربي والفقـه العـربي.

- الجهـود التشريعيـة الإقليميـة والدوليـة في مكافحـة الإرهـاب

لقـد تُرجمـت كثـير مـن المفاهيـم الفقيـه للإرهـاب إلى نصـوص واتفاقـات دوليـة وإقليميـة، بـل تشريعـات داخليـة، تكـوّن المرجعيـة التشريعيـة لتجريـم مرتكبـي الأعـمال الإرهابيـة وعقابهـم، ومـن ثمـة الوصـول إلى خطـوة

مهمة في طريق مكافحتها، ولعل نصوص الاتفاقية هي أحسن وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

إن المعاهدات والبرتوكولات الدولية الخاصة بالأعمال الإرهابية عديدة تتجاوز الثلاثة عشر اتفاقية وبرتوكول، هي كالاتي:

اتفاقية عام 1963 الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات. اتفاقية سنة 1970 لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات. اتفاقية سنة 1971 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني. اتفاقية سنة 1973 لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها. اتفاقية سنة 1979 لمناهضة أخذ الرهائن. اتفاقية سنة 1980 للحماية المادية للمواد النووية، بروتوكول سنة 1988 المتعلقة بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني. اتفاقية سنة 1988 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة الملاحة البحرية. بروتوكول سنة 1988 المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري. اتفاقية سنة 1991 لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، لسنة 1997. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، لسنة 1999. الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة 2005.

وفي هذا المطلب سنشير إلى لثلاث اتفاقيات مرجعية تتعلق الأولى منها باتفاقية جنيف لعام 1937، وتتعلق الثانية بالاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب لعام 1977، وتتعلق الثالثة بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

- مفهوم الإرهاب في ضوء اتفاقية جنيف 1937.

وضعت اتفاقية جنيف تعريفين للإرهاب، الأول وصفي والثاني تعدادي يحدد مجموعة من الأفعال التي يقتضي اعتبارها جرائم إرهابية، فوفقًا للفقرة الثانية من المادة الأولى فإنه يقصد بالإرهاب: الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما بغرض إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعة معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور().

أما المادة الثانية فقد أعطت تعداداً غير حصري للأفعال الإرهابية، تمثلت في الأفعال العمدية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الجسدية أو صحة أو حرية:

- رؤساء الدول أو الأشخاص الذين يمارسون اختصاصات رئيس الدولة وخلفائهم بالوراثة أو التعيين.

- أزواج الأشخاص المشار إليهم في البند السابق.

- الأشخاص المكلفين بوظائف أو مهام عامة عندما ترتكب ضدهم هذه الأفعال بسبب ممارسة هذه الوظائف أو المهام.

- التخريب للأموال العامة أو المخصصة للاستعمال العام المملوكة لطرف آخر متعاقد أو تخضع لإشرافه.

- الإحداث العمدي لخطر عام من شأنه تعريض الحياة الإنسانية للخطر.

- محاولة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في مثل هذه المادة.

- صنع أو حيازة أو تقديم الأسلحة أو الذخائر أو المفرقعات أو المواد الضارة بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة في أي بلد كان().

والملاحظ أن هذه الاتفاقية قد ربطت وصف الأعمال بأنها إرهابية إذا كانت موجهة ضد دولة من الدول المتعاقدة، وأن يدخل ذلك الفعل ضمن

الأفعال التي حددتها المادة الثانية منه. أما ما عدا ذلك فليس من الأعمال الإرهابية الدولية، وبالتالي لا يدخل ضمن إطار الاتفاقية، كالإرهاب الفردي الموجه إلى شخص من غير المذكورين في المادة الأولى أو تخريب الأموال العائدة لغير الدولة.

هذا الاتجاه في تعريف الإرهاب أو الأعمال الإرهابية، لم يبق مؤيدًا داخل لجنة القانون الدولي، بعد أن استأنفت دراستها لموضوع قانون الجرائم المخل بسلم الإنسانية وأمنها بقرار الجمعية العامة رقم 36/106، في: 10/12/1981، فقد ورد في المشروع الذي ناقشته اللجنة عام1988 تعريف مغاير لأعمال الإرهاب حسب ما جاء في المادة(11).

- الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب لعام 1977.

لما اجتاحت أوربا ظاهرة الارهاب في أوائل السبعينات، وأصبحت مسرحًا لكذا أعمال، نجحت الدول الأوروبية في 27 يناير 1977 بستراسبورغ في التوقيع على اتفاقية لقمع الارهاب()، وجاءت هذه الاتفاقية خالية من التعريف واكتفت بتعداد الأفعال الإرهابية، فماهي خلفية إنشاؤها؟.

تتكون الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب الدولي لعام 1977 من ديباجة و16 مادة، وأوضحت الديباجة أن الهدف منها، هو اتخاذ تدابير فعّالة لتأكيد عدم إفلات مرتكبي الأفعال الإرهابية من الإدانة، وتطبيق عقوبات زاجرة على مقترفيها. وقد نصت الاتفاقية على أن الإرهاب الدولي يعد جريمة جنائية دولية، وأن الأعمال التي تعد جرائم إرهابية، بحسب نص المادة الأولى من الاتفاقية هي:()

1. الجرائم التي وردت في اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي سنة 1970.

2. الجرائم التي وردت في اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال سنة 1971.

3. الجرائم الخطيرة التي تمثل اعتداء على الحياة أو السلامة الجسدية أو حرية الأشخاص ذوي الحماية الدولية، بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين.

4. الجرائم التي تتضمن الخطف وأخذ الرهائن أو الاحتجاز غير المشروع للأفراد.

5. الجرائم التي تتضمن استخدام القذائف، والقنابل اليدوية، والصواريخ والأسلحة النارية، أو الخطابات أو الطرود الخداعية، إذا كان هذا الاستخدام يهدد حياة الأفراد.

6. الشروع في ارتكاب أي من الجرائم السابقة، أو الاشتراك مع شخص يرتكب هذه الجريمة، أو يحاول ارتكابها.

أما المادة الثانية من الاتفاقية، فهي تسمح للدول المتعاقدة بتوسيع نطاق الجرائم التي لا تعد سياسية، أو مرتبطة بجرائم ذات بواعث سياسية، فيما وراء طائفة الجرائم المحددة في المادة الأولى، وبالتالي خضوعها لإجراءات التسليم وذلك في الحالات التالية:

1. حالة ارتكاب أي فعل من أفعال العنف الخطيرة ضد حياة الأشخاص، أو سلامتهم الجسدية أو حرياتهم، والمقصود هم الأشخاص العاديون الذين لا يتمتعون بأي حماية دولية أو دبلوماسية.

2. أي عمل عنيف موجه إلى الممتلكات إذا كان من شأنه خلق خطر جماعي().

وقد وجهت لهذه الاتفاقية عدة انتقادات منها، غموض معيار "ارتكاب عمل من أعمال العنف الخطيرة" الذي تبنته المادة الثانية من الاتفاقية، إذ إن كل عنف يتصل بالخطورة، ومع ذلك فإن الإرهاب لا يغطي صور العنف كافة ولكنه يقتصر

على أعمال العنف التي ترتكب لأهداف سياسية والتي يتحقق معها درجة من الرعب والفزع، وهو ما يؤدي إلى تفسيرات تعسفية من جانب الدول المتعاقدة في تحديد ما يعد إرهابًا وما ليس كذلك.

- اتفاقية التعاون العربي لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

لقد خلصت الجهود العربية لمكافحة الإرهاب إلى إقرار الاستراتيجية الأمنية العربية التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في عام 1983م، وقد نصت على أمن الوطن العربي وحمايته من محاولات الإرهاب والتخريب الموجهة من الداخل والخارج.

وفي عام 1987م ظهرت للمرة الأولى فكرة إبرام اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب في اجتماع وزراء الداخلية العرب، وبدأت أولى خطواته العملية لإقرارها في مطلع التسعينيات إلا أنها توقفت بسبب حرب الخليج، وفي عام 1997م اعتمدت تلك الاستراتيجية التي تبرز أهمية هذه الاتفاقية في أنها وضعت لأول مرة تعريفًا عربيًّا للإرهاب، وحددت سبل التعاون فيما بينها لمكافحته، وهو تعريف جرى تدوينه بشكل قانوني عبر هذه الاتفاقية بعد أن كان مجرد تداول سياسي في إطار الصراع والخلاف بين الإدارة الأمريكية والحركة الصهيونية ومعها معظم الدوائر الغربية من جهة، وبين الدول العربية مؤيدة من دول إسلامية وأفريقية من جهة أخرى().

عرفت الاتفاقية الإرهاب تعريفًا وصفيًا بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فرديًا أو جماعيًا، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"().

كما أن الفقرة الثانية من المادة نفسها أعطت تعريفًا للجريمة الإرهابية بأنها:" أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو على ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي.

كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية: عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

1. اتفاقية جنيف لعام 1937م الخاصة بمنع الإرهاب والمعاقبة عليه.
2. اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 14/09/1963.
3. اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 16/12/1970.
4. اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 23/09/1984.
5. اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في 14/12/1973.
6. اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 17/12/1979.
7. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، وما تعلق منها بالقرصنة.
8. اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمنع التفجيرات الإرهابية 1999م
9. اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمنع تمويل الإرهاب 1999م ()

- اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

لقد تنبه قادة مجلس التعاون العربي لظاهرة الإرهاب، وتم مناقشته في

الدورة الثامنة للمجلس الأعلى لدول مجلس الخليج العربي المنعقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في عام 1987م، وتم فيه إقرار الاستراتيجية الأمنية الشاملة، ثم صدر في إعلان مسقط لمكافحة الإرهاب كما وقع وزراء داخلية دول مجلس الخليج على الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب في الكويت في 2004 ضمن برنامج عمل مشترك لاحتواء ظاهرة الإرهاب().

- الأعمال الإرهابية في التشريعات الوطنية الغربية

لعل من أهم التشريعات التي تصدت لتعريف الأعمال الإرهابية في التشريعات الوطنية الغربية التشريع الفرنسي والأمريكي، في حين نجد على مستوى العالم العربي أن التشريع المصري والجزائري تشريعان متطوران في هذا الصدد كذلك، تبعًا لتاريخ الظاهرة الإرهابية في هذين البلدين.

التشريع الفرنسي

- لم يقدم القانون الفرنسي تعريفًا محددًا لمفهوم الإرهاب في جميع القوانين ذات الصلة بالإرهاب، في الأعوام 1986، 1991، 1996، 2001، 2003، إنما عمل المشرع الفرنسي على تضمين عدد من الجرائم التي تعدُّ إرهابية، وقد حددت المادة 421 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، الأعمال التي تشكل جرائم إرهابية على الشكل التالي().

- الاعتداء المقصود على حياة الإنسان وسلامته، الخطف والاحتجاز وخطف الطائرات والسفن أو أية وسيلة نقل أخرى.

- السرقة والابتزاز والتدمير والإتلاف فضلًا عن الجرائم المرتكبة في مجال المعلوماتية (كما هي محددة في الكتاب الثالث من قانون العقوبات).

- الجرائم المتعلقة بالمجموعات المسلحة والحركات السياسية التي تم حلها .

- تصنيع أو حيازة الآلات أو الأدوات أو المتفجرات فضلًا عن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

- إخفاء ما ينتج عن الجرائم المذكورة سابقًا.

وبموجب الفقرة الأولى من نص المادة 421 يشترط في تلك الأفعال كي تعد جرائم إرهابية أن تكون متعلقة بمشروع فردي أو جماعي بقصد الإضرار الجسيم بالنظام العام عن طريق بث الفزع والرعب().

التشريع الأمريكي

تعددت التعريفات المعتمدة للإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في حقبة الثمانينات من القرن العشرين، وتركزت معظم هذه التعريفات على الإرهاب الفردي دون إرهاب الدولة، حيث ساد اتجاه عام بعدّ الإرهاب عنفًا موجهًا ضد الدول وليس من الدول().

وعمومًا فإن التعريف في القانون الأمريكي لا يخرج عن المفهوم العام للإرهاب، فمكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (F B I) عرف الإرهاب بأنه: "عمل عنيف أو عمل يشكل خطرًا على الحياة الإنسانية، وينتهك حرمة القوانين الجنائية في أية دولة".

كما عرفته وزارة العدل عام 1984 بأنه:" سلوك جنائي عنيف، يقصد به بوضوح التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق الاغتيال أو الخطف".

وعرفته وزارة الدفاع الأمريكي سنة 1983 بأنه: "الاستعمال أو التهديد بالاستعمال غير المشروع للقوة أو العنف من قبل منظمة ثورية".

وعرفته الهيئة نفسها سنة 1986 بأنه: "الاستعمال أو التهديد بالاستعمال غير المشروع للقوة أو العنف ضد الأشخاص، أو الأموال.. لتحقيق أهداف سياسية، أو دينية، أو عقائدية".

كما كان لوزارة الخارجية

الأمريكية تعريف للإرهاب سنة 1988، جاء فيه أنه: "عنف ذو باعث سياسي، يرتكب عن سابق تصور وتصميم، ضد أهداف غير حية، من قبل مجموعات وطنية فرعية، أو عملاء دولة سريين، بقصد التأثير على جمهور ما"().

عرَّف المشرع الأمريكي الإرهاب بأنه: كل فعل منسوب لكل شخص قتل شخصًا آخر في ظروف مخالفة أو أضره جسديًا أو خطفه أو حاول القيام بذلك أو شارك أو حاول المشاركة في هذا الفعل

-وتبنت وزارة الخارجية الأمريكية تعريفًا للإرهاب عام 1988 حيث عرفته بأنه العنف الذي يُرتكب بدافع سياسي وعن قصد وتعمد وتصميم سابق ضد أهداف غير عسكرية من قبل مجموعات وطنية أو عملاء سريين لدولة ما ويقصد به عادة التأثير على جمهور دولة معينة().

التشريع الروسي:

أما القانون الجنائي الروسي(1997) في المادة 205 فقد عرَّف الإرهاب بأنه :القيام بأعمال العنف والعدوان كالتفجيرات أو الحرائق العمدية أو غيرها من الأفعال التي تتسبب في إزهاق الأرواح أو إلحاق الضرر والإيذاء بالأفراد أو الإضرار بالممتلكات أو النتائج ذات الخطورة الاجتماعية الواسعة، وذلك إذا كانت تلك الأفعال قد تم ارتكابها بهدف تحقيق اضطراب في الأمن والسلم الاجتماعي أو تخويف السكان وترويعهم أو ممارسة التأثير على قدرة السلطات في اتخاذ قراراتها وكذلك التهديد بارتكاب تلك الأفعال للغرض نفسه.

المشرع البريطاني:

أما القانون البريطاني فقد عرَّف الإرهاب بأنه: كل فعل أو التهديد به والذي يعدُّ واحدًا من الأفعال التي يقصد بها التأثير على الحكومة أو إخافة عامة الناس أو شريحة محددة منهم، وذلك بهدف تحقيق مصالح سياسية أو دينية أو إيديولوجية().

- الأعمال الإرهابية في التشريعات الوطنية العربية

على مستوى الوطن العربي وضع المشرع في معظم الدول العربية تعريفًا للإرهاب، وحدد عقوبات عليه ومن أبرز تلك الدول لبنان مصر الجزائر الأردن:

التشريع اللبناني

- دولة لبنان من أول الدول التي وضعت التشريعات الجنائية في الوطن العربي التي يتضمن نصوصًا تجرّم الأعمال الإرهابية ويعاقب عليها منذ صدوره في سنة 1943م.

إذ يعرف الأعمال الإرهابية على أنها جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة من الذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الميكروبية التي من شأنها أن تحدث خطرًا عامًا().

التشريع المصري:

- عرّف قانون العقوبات المصري الإرهاب بأنه: " كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع لجأ إليه الجاني لتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي يخل بالنظام العام ويعرض أمن المجتمع للخطر بإيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم وتعريض حياتهم وحرياتهم للخطر وإلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو الأموال أو المباني أو بالأملاك العامة والخاصة أو احتلالها أو منع ممارسة السلطات العامة أو استخدام دور العبادة ومعاهد العلم أو تعطيل تطبيق الدستور أو اللوائح"، ومنه فإن هذا التعريف قد أسس جريمة الإرهاب على ثلاث عناصر: تُعدُّ مُكافحة الإرهاب التزامًا دستوريًا، حيث نصت المادة 237 من الدستور المصري على أن: " تلتزم الدولة بمُواجهة الإرهاب بكافة صوره

وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله. ويُنظم القانون أحكام وإجراءات مُكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الجسيمة عنه وبسببه". وقد تبنَّت الدولة رؤية مُؤداها أن مُكافحة الإرهاب لا يُعد التزامًا على عاتقها لحماية أمنها القومي فحسب، وإنما يستهدف أيضًا حماية أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، وذلك في إطار مُقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب.

انطلاقًا من الالتزام الدستوري بمُكافحة الإرهاب، فقد وضع المُشَرِّع حزمة مُتكاملة من التشريعات الوطنية التي تتسق مع التزامات مصر الإقليمية والدولية ذات الصلة بمُكافحة الإرهاب، وكذلك استراتيجية الأمم المُتحدة العالمية لمُكافحة الإرهاب على نحو يُحقق مُكافحة فعَّالة وشاملة لظاهرة الإرهاب بكافة أبعادها، كما استهدفت التشريعات تعزيز سُبُل التصدي للطرق المُستحدثة في مجال تمويل الإرهاب.

اتصالًا بما تقدم، صدر القانون رقم 94 لسنة 2015 لمُكافحة الإرهاب، وهو قانون شامل للتصدي لجرائم الإرهاب وتمويله من الناحيتين الموضوعية والإجرائية وتناول المحاور اللازمة للمُجابهة القانونية للإرهاب بإجراءات ناجزة وعقوبات رادعة، حيث استمدت أحكام هذا القانون من قرارات مجلس الأمن والصكوك والاتفاقات الدولية والإقليمية في مجال مُكافحة الإرهاب. وأتى بتعريفات جامعة للجماعة الإرهابية والإرهابي، والجريمة الإرهابية، كما قرر المعاقبة على الشروع في ارتكاب الجريمة الإرهابية أو التحريض عليها بذات العقوبة المُقررة للجريمة التامة، ولو لم يترتب على التحريض أثر. ونظَّم المُشَرِّع فيه ضوابط تجميد الأموال والمنع من التصَرُّف فيها وأوْجَبَ القانون تخصيص دوائر لنظر الجُنَح والجنايات والاستئناف والطعون في قضايا الجرائم الإرهابية.

كما تصدى ذلك القانون لظاهرة الإرهابيين الذين يغادرون أوطانهم للقتال بجوار جماعات الإرهاب، ومَدَّ نطاق التجريم لتسهيل التحاق الغير أو تعاونه أو عبوره خارج البلاد بغرض الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، إعمالًا لقرار مجلس الأمن رقم 2178 لسنة 2014. وتصدى المُشَرِّع فيه كذلك للترويج لارتكاب الجريمة الإرهابية وللأفكار والمُعتقدات الداعية لاستخدام العُنف بالتجريم، فضلاً عن التصدي صراحةً لمشكلة الإرهاب الإلكتروني تواكبًا مع التطورات الحديثة. كما قرر المُشَرِّع عددًا من العقوبات التكميلية التي أجاز للمحكمة الحكم بها إلى جانب العقوبات الأصلية في الجرائم الإرهابية، وذلك في إطار مُراعاة اتخاذ التدابير التحفظية بهدف مُجابهة خطر عودة المحكوم عليه إلى نشاطه الإجرامي. وشملت ضوابط تجميد الأموال وتقرير المنع من التصرف فيها أو إدارتها أو المنع من السفر بصفة تحفظية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا القانون يكفل حقوق المتهم في محاكمة علنية عادلة ومنصفة أمام قاضيه الطبيعي المحايد والمستقل غير القابل للعزل، ومُراعاة حق المتهم في الاتصال بذويه وبمحاميه، وليس ذلك سوى التزامٍ من المشرع بالأحكام الدستورية المقررة، وما توجبه تلك الأحكام كذلك من حفظ كرامة المتهم وعدم تعذيبه أو ترهيبه أو إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، وخضوع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، ومُراعاة حرمة الحياة الخاصة، وافتراض البراءة، وحق الدفاع أصالة أو بالوكالة، فضلًا عمَّا تتمتع به النيابة العامة في مصر من خاصية عدّها- وفقًا للدستور المصري- جزءًا لا يتجزأ من القضاء وكذا ما يتمتع به النائب العام

من استقلال وحياد يجسده اختياره من مجلس القضاء الأعلى دون تدخل السلطة التنفيذية.

وقد جاء القانون السابق مُكملاً لقانون آخر وهو القانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين بهدف حصار الإرهاب وتجفيف منابعه من خلال إعداد قائمة بأسماء العناصر والكيانات والجماعات التي تتورط في القيام أو التحريض على أعمال عنف أو الإخلال بالنظام العام من أجل تعقُّبهم وحظر أنشطتهم. وقد روعي في هذا القانون أن يتم التجريم وفقًا لاتفاقية قمع تمويل الإرهاب والمعايير الدولية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أفرد القانون تعريفًا للكيان الإرهابي والشخص الإرهابي وتمويل الإرهاب والأموال وتجميد الأموال والمحكمة المختصة. كما قام بوضع قواعد الإدراج بالنسبة للكيانات والأشخاص غير المُوجهةِ أعمالِهم إلى جمهورية مصر العربية، وكذلك إجراءات النشر وإجراءات الطعن وإدارة الأموال المُتحفظ عليها. وقد سمح هذا القانون بإدراج عدد من الجماعات الإرهابية المحلية، وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

كما صدر القانون رقم 14 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الكيانات الإرهابية رقم 8 لسنة 2015، وذلك حرصًا من المُشَرِّع المصري أيضًا على اتساق أحكام هذا القانون مع المعايير الدولية، خاصةً فيما تتطلبه من تحديد نطاق الأموال أو الأصول ومدلول تمويل الإرهاب وشمول التجريم سفر الأفراد للمُساهمة في الأنشطة الإرهابية. وقد استهدفت هذه التعديلات الآتي:

تعزيز قدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الدولية ذات الصلة، التي انضمت إليها مصر وصدَّقت عليها، وكذلك التوصيات الخاصة بمجموعة العمل المالي الدولية FATF، والمُتعلقة بالعقوبات المالية المُستهدفة في إطار مُكافحة الإرهاب وتمويله.

إضفاء مزيد من الشمولية على تعريف الكيان الإرهابي والأموال الإرهابية، حيث تم إضافة آثار جديدة تترتب على من يتم إدراجه على قوائم الإرهابيين أو على قوائم الكيانات الإرهابية، وكذلك فيما يتعلق بنشر قرار الإدراج للكيانات الإرهابية. أما فيما يتعلق بتعريف الأموال، فقد تم استبدال التعريف السابق بآخر أشمل وأوسع ليكون جميع الأصول المالية والموارد الاقتصادية أيًا كان نوعها أو وسيلة الحصول عليها .من جهة أخرى، تضمن التعديل كذلك الآثار المُترتبة على قرار الإدراج على قوائم الإرهابيين ومنها سقوط العُضوية في أي كيان تُساهم فيه الدولة أو المواطنون بنصيب ما، وكذا أي كيان مُخصص لمنفعة عامة، وتجريم نشاط الشخصيات الاعتبارية التي تتدخل في عمل إرهابي أُسوةً بالجماعات الإرهابية، وأخيرًا تقرير غرامة إضافية عند تعَذُّر ضبط الأموال أو التصرُّف فيها غير حسني النية.

وانطلاقًا من رغبة الدولة في مُراعاة الاعتبارات العملية التي كشف عنها تطبيق أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015، فقد صدر القانون رقم 15 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون مكافحة الإرهاب المشار إليه متضمنًا ما يلي:

استبدل القانون تعريف الأموال أو الأصول الواردة بالمادة (-1 بند "و") ليشمل جميع الأصول المادية والافتراضية وعائداتها والموارد الاقتصادية وجميع الحقوق المُتعلقة بأيٍ منها وعَدَّدَ بعض الأدوات القانونية المُنشئة لتلك الحقوق. وشمل الأصول الافتراضية، وذلك بالإضافة إلى العناصر التي شملها التعريف

الـوارد بالنـص القائـم، وقصـد مـن ذلـك توافـق القانـون مـع التعديـلات التـي طـرأت عـلى منهجيـة التقييـم عـن مجموعـة العمـل المـالي ذات الصلـة بالأصـول الافتراضيـة ومُقدمـي الخدمـات. كـما اسـتبدل القانون المقصـود بتمويـل الإرهـاب الـوارد بالمـادة 3 ليشـمل الأموال والأصـول الناتجـة عـن أي نشـاط إرهـابي فـردي أو جماعـي مُنظم أو غـير مُنظـم في الداخـل أو الخـارج بشـكل مُبـاشر أو غـير مُبـاشر .وأضـاف الدعـم المُتمثل في توفـير مـكان للتدريـب أو مـلاذ آمـن لإرهـابي أو أكـثر أو تزويدهـم بأسـلحة أو مُسـتندات أو بأيـة وسـيلة مُسـاعدة أخـرى مـن وسـائل الدعـم أو التمويـل، أو السـفر مـع العلـم بذلـك ولـو لم يُكـن لهـا صلـة بالعمـل الإرهـابي، وذلـك بالإضافـة إلى العنـاصر التـي يشـملها التعريـف الـوارد بالنـص القائـم، وقصـد مـن ذلـك توافـق القانـون مـع المعايـير الدوليـة في تحديـد مدلـول تمويـل الإرهـاب بمعنـى يسـتوعب حالـة وقـوع الفعـل الإرهـابي أو عـدم وقوعـه، وأكـثر مـن ذلـك ولـو لم تكـن لـه صلـة مبـاشرة بالعمـل الإرهـابي .اسـتبدل القانـون أيضًـا المـادة (13) الخاصـة بتجريـم تمويـل الإرهـاب بهـدف شـمول التجريـم تمويـل الإرهـاب بقصـد سـفر أفـراد الدولـة غـير دولـة إقامتهـم أو جنسـيتهم لارتـكاب العمـل الإرهـابي أو التخطيـط أو الإعـداد لـه أو المُشـاركة فيـه، أو تقديـم العـون أيًـا كان شـكله كـما سـاوى في النشـاط بـين الجريمـة التـي تقـع بواسـطة جماعـة إرهابيـة أو شـخص اعتبـاري، حتـى تشـمل الأنشـطة الإرهابيـة للأشـخاص الاعتباريـين أيضًـا توسـيعًا لنطـاق التجريـم.

وأضافـت مادتـه الثالثـة إلى القانـون رقـم 94 لسـنة 2015 المشـار إليـه فقـرة ثالثـة إلى المـادة 39، أوجبـت الحكـم بغرامـة إضافيـة تُعـادل قيمـة الأمـوال والأصـول المُبيَّنَـة بالفقـرة الأولى مـن هـذه المـادة التـي اسـتخدمت أو خصصـت للاسـتخدام في العمـل الإرهـابي، إذا تعَـذَّر ضبـط الأمـوال أو تـم التـصرُّف فيهـا للغـير حسـن .مـن ناحيـة أخـرى، وبالنظـر لأهميـة تجفيـف منابـع الإرهـاب ومكافحـة مصـادر تمويلـه، فقـد صـدر القانـون رقـم 80 لسـنة 2002 بشـأن مكافحـة غسـل الأمـوال والمُعـدل بالقـرار بقانـون رقـم 36 لسـنة2014، والـذي جـاء ليُواكـب التطـورات السريعـة في مجـال تمويـل العمليـات الإرهابيـة، وكذلـك التوصيـات الصـادرة عـن مجموعـة العمـل المـالي FATF. وصـدرت لائحتـه التنفيذيـة رقـم 80 لسـنة 2002 في 9 يونيـو 2003 بموجـب قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء 951 لسـنة 2003، وآخرهـا القـرار رقـم (457) لسـنة 2020 والتـي تهـدف إلى وضـع أُطُـر تفصيليـة وتفسـيرية لأحـكام القانـون المذكـور وتعديلاتـه، فضـلاً عـن مُواكبـة المُسـتجدات في المعايـير الدوليـة الصـادرة عـن مجموعـة العمـل المـالي.

وفي إطـار المراجعـة الدوريـة للتشريعـات الخاصـة بمنظومـة مكافحـة الإرهـاب لتطويرهـا وتحديثهـا بمـا يواكـب المسـتجدات، شـهد عـام 2020 تعديـل بعـض أحـكام القانـون رقـم 80 لسـنة 2002 بشـأن مكافحـة غسـل الأمـوال، وذلـك بموجـب القانـون رقـم 17 لسـنة 2020، حيـث أقـرت التعديـلات الآتي:

اسـتبدال عبـارة "الأمـوال أو الأصـول" بكلمـة "الأمـوال" أينـما وردت في القانـون المذكـور، وذلـك تماشـيا مـع التعديـلات التـي طـرأت عـلى منهجيـة التقييـم الخاصـة بمجموعـة العمـل المـالي ذات الصلـة بالأصـول الافتراضيـة ومقدمـي الخدمـات مـن ناحيـة، واتسـاقًا مـع التعديـلات التـي اسـتحدثها المـشرع عـلى تعريـف "الأمـوال" الـوارد في القانـون رقـم 8 لسـنة 2015 بشـأن تنظيـم قوائـم الكيانـات الإرهابيـة والإرهابيـين، والقانـون رقـم 94 لسـنة 2015 بشـأن مكافحـة الإرهـاب.

تـم تحديـد "الجهـات" في مـادة (١/ بنـد /ى) حيـث نصـت عـلى أن المقصـود بالجهـات هـي

"الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

إضافة المادة 14 مكرر بشأن أحوال المصادرة المقررة، وسبل التصرُّف في حالة اختلاط المتحصلات عن الجرائم بأموال مكتسبة من مصادر مشروعة، حيث نصت المادة الجديدة على " فإذا اختلطت المتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة، فيصادر منها ما يعادل القيمة المقدرة لها أو للوسائط المستخدمة أو التي أعدت لاستخدامها في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية .ويحكم بغرامة إضافية تعادل قيمة الأموال أو الأصول في حالة تعذر ضبطها أو في حالة التصرُّف فيها إلى الغير حسن النية."

إضافة المادة 17 مكررا حول التدابير التحفظية التي تشتمل على التجميد أو الحجز. تعديل المادة 16 مكررا بشأن الإجراءات التي يجوز اتخاذها ضد المخالفين، والتي من بينها توجيه تنبيه/ الإلزام بإزالة المخالفة واتخاذ إجراءات تصحيحية خلال مدة محددة/ منع مزاولة الأعمال أو تعليقها أو تقييدها أو وقف النشاط وذلك لمدة لا تجاوز سنة.

إضافة المادة 9 مكرر التي تنص على أن "تلتزم جميع الجهات، كل فيما يخصُّه، بالاحتفاظ بإحصائيات شاملة تضمن فاعلية وكفاءة نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك كله على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون."

إضافة المواد (18 مكرر- 18 مكرر -1 18 مكرر -2 18 مكرر 3) بشأن تنظيم التعاون القضائي وتعزيزه، في مجال جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب.

تجدر الإشارة كذلك إلى تعديل أحكام القانونين رقم 396 لسنة 1956 في شأن تنظيم السجون ورقم 182 لسنة 1960 في شأن مكافحة المخدرات، وذلك بموجب القانون رقم 19 لسنة 2020، بما يقرُّ عدم سريان أحكام الإفراج تحت شرط الواردة في قانون تنظيم السجون على المحكوم عليهم لارتكابهم أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 80 لسنة 2002 حول مكافحة غسل الأموال، وقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015.

يُكَمِّل هذه التشريعات القانون رقم 175 لسنة 2018 في شأن مُكافحة جرائم التقنية المعلوماتية والذي جاء ليُشدد الحصار على الجرائم الإرهابية من خلال تجريم أي فعل اختراق أو اعتداء على الأنظمة المعلوماتية للدولة أو أي فعل آخر باستخدام الوسائل المعلوماتية من أجل تسهيل ارتكاب جرائم إرهابية. ويُضاف لما تقدم، قانون رقم 14 المُعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2015 بشأن التنمية المُتكاملة لشبه جزيرة سيناء، والذي ينظم عملية تملك الأراضي والعقارات والاستثمار في سيناء.

من ناحية أخرى تسري أحكام القانون رقم 149 لسنة 2019 لتنظيم مُمارسة العمل الأهلي على المؤسسات الأهلية المصرية والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية، وذلك لدعم العمل الأهلي بمظلة قانونية تُيسر على الجمعيات الأهلية العمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية من أجل دعم خطط التنمية المُستدامة .وفي الوقت نفسه، فإن القانون يُكافح كل أنشطة التمييز والعنف والإرهاب .وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 104 لسنة 2021 بخصوص اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والتي نظمت ضوابط عدم استغلال العمل الأهلي في ممارسة أية أنشطة إرهابية أو أنشطة غسل أموال، ومن أبرز ما جاء بها المادة 41 التي تشير إلى حق الجمعيات في تلقي الأموال

النقدية من داخل الجمهورية من أشخاص طبيعية أو اعتبارية مصرية أو منظمات أجنبية غير حكومية مصرح لها بالعمل داخل مصر وفقًا لأحكام القانون مع عدم الإخلال بأحكام قوانين مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، والمادة 172 التي تلزم الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي والجهات التي تحتفظ ببيانات أو معلومات عن مؤسسات المجتمع الأهلي بإتاحتها للجهات المعنية، وذلك لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، كما تلتزم كذلك بوضع آليات تضمن التبادل الفوري مع أي جهة مختصة للمعلومات أو البيانات ذات الصلة التي تحتفظ بها، وأيضًا المادة 182 التي تشترط ألا يكون المتطوع في العمل الأهلي من المدرجين على قوائم الإرهاب.

تحرص الدولة على تضمين القوانين الجديدة ما يلائم من النصوص التشريعية التي تتعلق بترسيخ منظومة مجابهة الإرهاب وتمويله ومكافحة جرائم غسل الأموال، حيث ألزم القانون رقم 18 لسنة 2020 بشأن تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي في مادتيه 12 و16 الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي، وكذا مقدمي التمويل الاستهلاكي المرخص لهم بمزاولة هذا النشاط بمراعاة القواعد والمعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك التعليمات الصادرة من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبعد التنسيق مع الجهات المعنية.

وجاء القانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ليحدد آليات مكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال في المادة 141 التي تخول النائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أي بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة (١٤٠) من هذا القانون أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة وتمويل الإرهاب. كما تنص المادة 180 على أن يعمل المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي على تنمية المهارات في الأعمال المصرفية والمالية والنقدية والقانونية، ونظم وخدمات الدفع وتكنولوجيا وأمن المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك للعاملين بالبنك المركزي والبنوك والجهات العاملة في هذه المجالات بهدف مسايرة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم.

من ناحية أخرى، صدرت عدد من القرارات التي تعضد من المنظومة المصرية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، من بينها قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 23 لسنة 2020 بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 2 لسنة 2021 بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وكذلك قرار وزير التجارة والصناعة رقم 38 لسنة 2020 المنظم للضوابط الرقابية لسماسرة العقارات فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التشريع الجزائري

- دمج المشرع الجزائري

في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، الأعمال الإرهابية بالأفعال التخريبية وعرفها بأنها:" كل عمل يستهدف أمن الدولة، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي، عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:()

1. بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.

2. عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.

3. الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.

4. الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.

5. الاعتداء على المحيط، أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو، أو في باطن الأرض، أو إلقائها عليها، أو في المياه الإقليمية، ما من شأنه جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعة في خطر.

6. عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة، وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

7. عرقلة سير المؤسسات العمومة أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

التشريع الأردني:

- عرَّف الإرهاب في الفقرة المادة 147 من قانون العقوبات لعام 2001م بأنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه أي كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذًا لعمل فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية أو تعريض الموارد الوطنية للخطر أو التعريض أو تعطيل أحكام الدستور وقوانينه.

تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة:

أسهمت دولة الإمارات بإصدار قوانين وتشريعات لتجريم أي عناصر ترتبط بالتنظيمات الإرهابية ومن هذه القوانين:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية: حدد القانون الغرض الإرهابي بأنه اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل بشكل غير قانوني، وذلك بقصد إحداث نتيجة إرهابية مباشرة أو غير مباشرة أو علم الجاني بأن من شأن الفعل أو الامتناع عن الفعل، تحقيق نتيجة إرهابية.

- إصدار قائمة محلية بالكيانات الإرهابية وجاء ذلك تطبيقًا لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 بشأن مكافحة الإرهاب.

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية: يتعرض كل من يخالف القانون ويقوم بالتمييز بين أفراد أو جماعات لعقوبات تشمل الغرامة والسجن أو إحداهما.

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية.

- قررت الإمارات في فبراير 2021 إنشاء "المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، للإشراف على

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحققت الإمارات إنجازًا كبيرًا في تسجيل البيانات المتعلقة بـ" المستفيد الحقيقي"، في أغسطس 2021، وهو الشخص الذي يمتلك أو يتحكّم في الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال امتلاكه أكثر من (25 %) من حقوق ملكية الشركة، وامتلاك(25%) أو أكثر من صلاحيات التصويت للشركة. ويتم ذلك تحت إشراف الأجهزة الأمنية والشرطة. وأعلنت "صفية الصافي" مديرة إدارة غسل الأموال بوزارة الاقتصاد الإماراتية أن (88%) من الشركات سجلت معلومات المستفيد الحقيقي الخاصة بها في قاعدة بيانات موحدة تشرف عليها وزارة الاقتصاد ().

التشريع العراقي:

لقد عرَّف قانون مكافحة الإرهاب العراقي الإرهاب بأنه: كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة مستهدفًا فردًا أو مجموعة أفراد أو منظمات أو مؤسسات رسمية كانت أو غير رسمية أوقع أضرارًا بالممتلكات العامة أو الخاصة بهدف الإخلال بالنظام العام والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الخوف والفزع والرهبة في نفوس الأفراد وإثارة الفوضى والنزاعات في البلد تحقيقًا لغايات إرهابية().

التشريع اليمني

- استهلت اليمن تقريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي (الوثيقة (204/2002) بالإشارة الى أنه نظرا لأنه لم يتم تحديد مفهوم الإرهاب بعد وحيث إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم(1373) الصادر بتاريخ 28 / 9/ 2001م لم يتضمن تحديد مفهوم الإرهاب لذلك فإن إعداد هذا التقرير يستند إلى الالتزامات التي ارتبطت بها اليمن وبموجب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998م والتي ميزت بين الإرهاب والكفاح المسلح ومن هنا فإن المشرع اليمني لم يضع تعريفًا محددًا للإرهاب وإنما أورد طائفة من الجرائم نظرًا لخطورتها كما هي مبينة في النصوص القانونية الواردة في قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لسنة 1992 إذ نصت المادة 138 منه بأنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات من عرَّض للخطر أي وسيلة من وسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية أو عطل سيرها بأي طريقة، وكذا القانون رقم 122 لسنة 1993 والخاص بالطيران المدني وفي عام 1998 عمد المشرع اليمني إلى إصدار قانون رقم 24 الخاص بمكافحة جرائم الاختطاف والتقطع إذ تندرج في العقوبات على الجرائم الإرهابية وفقًا لحجم المصلحة المراد حمايته() .

مما سبق تبين أن:

1. أنه لا اختلاف كبير في المعنى اللغوي والدلالي لكلمة إرهاب بين لغة وأخرى، فمدلول الكلمة في اللغة العربية هو نفسه تقريبًا في اللغات الأجنبية، بحيث تشترك التعاريف في أن الإرهاب يحمل معنى الفزع والرعب، وبأنه ذو هدف سياسي، وباستخدام العنف أو التهديد به.
2. أن الحقيقة الماثلة تبين أن الأعمال الإرهابية تتعدى في مداها الغايات السياسية إلى غايات إيديولوجية وحتى غايات شخصية أو أغراض عقائدية أو عنصرية. وتتعدى فعل الأفراد إلى فعل الجماعات والدول.
3. ترجمة كثير من المفاهيم الفقيه للإرهاب إلى نصوص واتفاقات دولية وإقليمية بل تشريعات داخلية، تكوّن المرجعية التشريعية لتجريم وعقاب مرتكبي الأعمال الإرهابية، ومن ثمة الوصول إلى خطوة مهمة في طريق مكافحتها، ولعل نصوص الاتفاقية هي أحسن وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

الهوامش:

الإرهاب
في اليمن نشأته ومراحل تطوره ودوافعه ومصادر تمويله

□ قسم التحليل والدراسات

الملخص:

تهدف الدراسة للكشف عن نشأت التنظيمات الارهابية في اليمن ومراحل تطورها ومصادر تمويلها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي لتتبع ظهور هذه التنظيمات في اليمن، وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عدد من التحولات التي شهدتها أهم تلك التنظيمات بداية من النشأة ومرورا بمختلف المراحل وصولًا إلى أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل تلك التنظيمات.

وهي كالاتي:

- التوغل داخل بنية النظام اليمني: (1938م - 1948م)
- التمرد والانقلاب على الحكم في اليمن: (1948م - 1962)
- التحالفات السياسية ضد شريك الوحدة: 1990- 1994م
- مرحلة الغطاء السياسي والمشاركة في السلطة 1994- 2000م
- بدايات تأسيس الدولة في مطلع الألفية الثالثة 2001- 2011
- إعلان (إمارات التنظيم المتطرف فرع اليمن) 2011- 2024م

Summary

The study aims to reveal the emergence of terrorist organizations in Yemen, the stages of their development, and the sources of their supply. The study used the historical descriptive approach to trace the emergence of these organizations in Yemen. The results of this study revealed a number of transformations witnessed by the most important of these organizations, starting from their inception and passing through the various stages, arriving at the most important strategies used. by these organizations.

It is as follows:

- Incursion into the structure of the Yemeni regime: (1938 AD - 1948 AD)
- Rebellion and coup against the government in Yemen: (1948 - 1962)
- Political alliances against the unity partner: 1990-1994 AD
- The stage of political cover and participation in power 1994-2000 AD
- The beginnings of the establishment of the state at the beginning of the third millennium, 2001-2011
- Declaration of (Emirates of the extremist organization, Yemen branch) 2011-2024 AD

المقدمة:

إن البحث في نشأة تكوين التنظيمات الإرهابية في اليمن يقودنا للعودة إلى تاريخ وجذور هذه الظاهرة ككل في المنطقة والإقليم مع الإحاطة الكاملة بأهم التحولات التي شهدتها أهم تلك التنظيمات بداية من النشأة ومرورا بمختلف المراحل وصولًا إلى أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل تلك التنظيمات.

لقد كانت الحركات الإسلامية السياسية التكفيرية اليمنية متواجدة منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وبدعم من تنظيم الإخوان فرع مصر.

وفي هذه الورقة البحثية سوف نتطرق لمراحل نشأة الأفكار المتطرفة للتنظيمات الإسلامية المتطرفة في اليمن وهنا نستعرض أبرز تلك المراحل وهي:

المرحلة الأولى: التوغل داخل بنية النظام اليمني: (1938م ـ 1948م)

ولدت حركة الإخوان المسلمين عام 1928م، بعد سقوط الخلافة العثمانية، وخضوع أغلب بلدان العالم العربي والإسلامي للاستعمار الغربي، وتبعيتها السياسية والفكرية والاقتصادية للدول الأوروبية، واستمرت في النمو والانتشار، وتحولت بفعل تطورات كثيرة إلى مدرسة فكرية امتد تأثيرها إلى بقية الأقطار العربية والإسلامية ومنها اليمن.

وبدأت جماعة الإخوان المسلمين نشر دعوتها خارج مصر عام 1926م إذ خرج أعضاء الجماعة للدعوة لفكرتهم في عدد من البلدان العربية، وفي مقدمتها سوريا وفلسطين ولبنان واليمن، وقد مثَّل هذا التحول بداية الازدهار في نشاطاتها، ودخلت الجماعة في الأعوام 1939-1952 طور تحقيق البرامج الواسعة، وانضم إليها عناصر جديدة من شباب جامعتي القاهرة والأزهر، والطوائف العمالية والمهنية المختلفة، وانتظمت أعمالهم في الفروع وأصبحوا

قـوة يحسـب لهـا حسـاب.

وقـد تجلـت العلاقـة بيـن القصـر والإخوان رغـم التباينات في الغايـات والأهـداف، فقـد كان تحالف الضـرورة الملحـة أصلها مصلحـة كل منهمـا، فـكان القصـر ظهيـرًا إذ تدهـورت عـام 1948 نتيجـة انتشـار نشـاط الجماعـة السياسـي والعسـكري.

لقـد اتخـذ الإخـوان المسـلمين طرقًـا ووسـائلًا شـتى للوصـول إلى صنعـاء، لتحقيـق أهدافهـم وغاياتهـم، والوصـول إلى حقيقـة الـدور الإخـواني ومـن تلـك الطـرق والوسـائل، البعثـة العسـكرية العراقيـة، والتجـارة وكذلـك اسـتقبال الطـلاب المبتعثـين في الخـارج وعمهـم، فضـلًا عـن تعزيـز العلاقـات مـع نظـام الأئمـة في اليمـن.

تجـلى أول نشـاط للإخـوان المسـلمين باليمـن عـام 1929 عندمـا ألقـى المرشـد الأعـلى محـاضرة في احتفـال جمعيـة الشـباب المسـلمين بالقاهـرة لمناسـبة ذكـرى الهجـرة النبويـة، وكان مـن ضمـن الحاضريـن السـيد محمـد زبـارة الحسـن أمـير قـصر السـعيد في صنعـاء، ودار حديـث طويـل بينهـما بعـد المحـاضرة عـن مـصر وعـن اليمـن وعـن انتشـار الإلحـاد والإباحيـة وضرورة مجابهتهـما. وزار الأمـير زبـارة الإسـماعيلية وأقـام فيهـا ثالثـة أيـام مـع حسـن البنـاء، شـاهد فيهـا منشـآت الإخـوان ومؤسسـاتهم: مدرسـة أمهـات المؤمنـين، معهـد حـراء الإسـلامي، وأعجـب بذلـك وعـرض عـلى البنـاء أن يعمـل مدرسًـا لـدى الحركـة، وتوسـعت علاقـة حسـن البنـاء بأطـراف المعارضـة اليمنيـة عـام 1937 عندمـا تلقـي الدراسـة في الأزهـر، وجـاءت زيـارة أحمـد محمـد النعـمان إلى القاهـرة، ومـن ثـم لحـق بـه محمـد محمـود الزبـيري بحسـن البنـاء وترددهـم عـلى مقـر المركـز العـام للجماعـة، فاهتـم حسـن البنـاء بهـما، وانضـم الزبـيري إلى جماعـة الإخـوان المسـلمين بعـد تعرفـه في القاهـرة عـلى حسـن البنـاء والفضيـل الـذي تحـدث عنـه الزبـيري بأنـه احـد العمالقـة الذيـن نقلـوه إلى مرحلـة الصفـاء الروحـي الورتالنـي.

مـن هنـا بـدأ حسـن البنـاء يـرى أن اليمـن أنسـب بلـد بإقامـة الحكـم الإسـلامي الصحيـح، وأن المنـاخ مناسـب للإخـوان المسـلمين ليعملـوا فيهـا. فـكان يهتـم بهـا اهتمامـا خاصًـا، فبـدأ تأسـيس تنظيـم

طلابي عرف بجماعة الطلبة العرب، وحركة منظمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكتيبة الشباب اليمني.

تعرَّف الإخوان إلى القاضي حسين الكبسي الذي وصفوه بالرجل الذكي أثناء حضوره الاجتماعات، إنشاء الجامعة العربية عام 1944م وما أن تعرف بهم حتى وقع ما كان يحذره الإمام يحيى، إذ فتحت عيناه على الدعوات التحررية الداعية إلى الثورة على الظلم والاستبداد حتى اختمرت في ذهنه فكرة كانت نواة الثورات المتلاحقة في اليمن، لذا فإن فكرة إعداد الشعب اليمني للثورة نبتت في المركز العام لجماعة الإخوان للأخوة الإسلامية والجهاد المخلص لرفع راية الإسلام، فمنحوهم الثقة، وكانوا يرون في الإخوان رمزًا، فحصلت جماعة الإخوان ولاءً وانتماءً بشكل لم يتكرر مع بلد آخر().

التقى حسن البناء في موسم الحج عام 1946/ 1365هـ بالمعارض اليمني القاضي عبد الله الشماحي المبعوث من أحمد المطاع، وعبد الله بن أحمد الوزير، إلى الملك عبد العزيز لطلب دعمه من أجل تغيير النظام في صنعاء، ووعد حسن البناء الشماحي بمساعدة الجهاد اليمني، وفتح أبواب الجماعة نظام الحكم في اليمن للشباب اليمني الذي جاء للدراسة إلى مصر. وعلى إثر هذا اللقاء تدفق المدرسون المصريون المنتمون لجماعة الإخوان إلى اليمن، حاول حسن البناء التدخل بأن يكون واسطة بين الإمام يحيى وشعبه؛ فانتهز فرصة وجود صالح محسن سكرتير ولي العهد أحمد في مصر ليحمله رسالة شخصية لولي العهد، حثه فيها على التوسط لدى الإمام للنظر في مطالب أحرار اليمن بالإصلاحات.

أعد حسن البناء خطة ذكية بهدف التغلغل في اليمن، إذ انتهز الأساتذة المصريون الذين يعملون باليمن فرصة تواجد حفيد الإمام يحيى سيف الإسلام محمد البدر ابن ولي العهد أحمد في القاهرة للعالج فدعوه لحضور إحدى ندواتهم التي تقام في المركز العام للجماعة، فتعرف حسن البناء بالبدر، والتقى الأخير مع الطلبة اليمنيين الدارسين في مصر، وتوطدت العالقة بين الجميع، وقام البناء بدعوتهم لقضاء يوم في محافظة الفيوم، وفي إحدى الندوات تعرف الجميع على الفضيل الورتالني الذي أخذ يجتمع باليمنيين بعد انتهاء الندوات، ويزورهم في الفندق، وتردد على سيف الإسلام البدر، ثم انضم إلى المجموعة صاحب شركة اتوبيس الشرقية صديق المرشد العام محمد سالم سالم، وهنا تطورت العلاقات بين البدر وهذه الشخصيات، وكان دخول الفضيل الورتالني ليؤسس شركة تجارية جديدة لشراء وتصدير السيارات والآليات إلى اليمن، وكان الإمام يحيى رافضًا، واستطاع البدر إقناع أبيه بأن الورتالني يمتلك علمًا ودينًا كبيرين.

كلف الورتالني من قبل الجماعة بالحضور إلى اليمن والمشاركة الفعلية بالتهيئة للثورة، ودخل البلاد في نيسان 1947م وبعد اطالعه على أوضاع البلد غادر اليمن إلى القاهرة، وفي شهر آب من العام ذاته عاد مرة أخرى إلى اليمن عن طريق عدن، والتقى بأعضاء الجمعية اليمانية الكبرى، ثم غادرها إلى تعز، والتقى فيها بسيف الإسلام أحمد الذي قربه لمجالسه الخاصة، لاسيما والورتالني من أعظم علماء الدين الإسلامي، ثم التقى الورتالني بالقوى الوطنية في تعز، وغادرها الى صنعاء ولم تمنع ولي العهد من الشك به إلى صنعاء().

يقول أحمد الشامي عن الميثاق المقدس: بأن الورتالني عندما عاد إلى اليمن في المرة الثانية جلب معه الميثاق الوطني المقدس في مسودته

الأولى قبل المواد التي أضيفت إليه، وقبل التعديلات التي أجريت عليه، ولكنها تضمنت أهم المواد التي سيبايع بموجبها الإمام الدستوري الذي سوف يختاره أهل الحل والعقد بعد وفاة الإمام يحيى، وأخبر الورتالني الشامي أن معظم رجال اليمن اجمعوا على هذا الميثاق، وأن حسن البناء اطلع عليه بنفسه، وكذلك بعض زعماء المسلمين في مصر والعراق والشام، وأنهم سيؤيدون هذه الدعوة ويساندونها.

وكان التعاهد على أساس أن يعلن المؤتمرون عن أنفسهم بعد وفاة الإمام يحيى، وكان المجتمعون هم حسين الكبسي، الفضيل الورتالني، جمال جميل، أحمد المطاع، أحمد الشامي، والممثل الشخصي لعبدالله بن أحمد الوزير النقيب عزيز يعني المطري، القاضي عبد السالم صبرة، محمد حسين عبد القادر، وبعد اجتماعات عدة اتفقوا نهاية تشرين الأول عام 1947م على وضع الخطط العريضة للثورة، وهي: اختيار عبد الله بن أحمد الوزير إمامًا دستوريًّا وشوراويًّا يتماشى مع نظام دول العصر الحديث، والاتفاق على صياغة الميثاق الوطني، وتشكيل مجلس شورى، وتشكيل حكومة وطنية، وتكليف جميل جمال الذي كان يحضر الجلسات مع الأحرار؛ بأنشاء تنظيم عسكري داخل الجيش تحت قيادته وتشكيل خلايا سرية في الجيش.

مما سبق تبين أن: رأى حسن البناء في اليمن أرضًا صالحةً لأفكاره؛ لجهل وتخلف وفقر شعبه، وأن بالإمكان صياغة فكرهم وآرائهم من جديد، وأن ظلم واستبداد نظام الأئمة القائم آنذاك في اليمن يسهل من عملية تغيير السلطة والاتجاه من شيعي زيدي إلى سني إخواني، وعودة الخلافة الإسلامية من جديد من خلاله، كما أن الموقع الاستراتيجي لليمن يجعل من موارده الاقتصادية أساسًا متينًا للإقامة الخلافة الجديدة. وأنه سيكون نقطة انطلاق جيدة للفكر الإخواني، فضلًا عن ذلك يستطيع خلق قوة بشرية تكون يده الضاربة لتحقيق أهدافه. وفي الوقت ذاته كانت مصر تضيق ذرعًا بالإخوان المسلمين، فكان لابد من مغادرتها إلى مكان آمن يلقى فيه القبول، وهذا ما جعله يفكر بالسفر إلى اليمن بعد الثورة ومقابلة القبائل وتهدئتهم، وربما أراد بذلك سحب البساط من الإمام الجديد عبدالله بن أحمد الوزير.

المرحلة الثانية: التمرد والانقلاب على الحكم في اليمن: (1948م - 1962)

بدأت المعلومات تتسرب من بين صفوف حركة الإخوان؛ فكان الخوف هو السائد من رد فعل الإمام يحيى بعد انكشاف خططهم ورجالهم، فوضعوا ودبروا أمرهم، واجتمعوا في صنعاء في رسم خطة ثانية بعد الإشاعة الكاذبة بموت الإمام يحيى وانكشاف أمرهم، فقرروا قتل الإمام غداة اليوم التالي عند خروجه حول صنعاء، وقتل ولي العهد أحمد بتعز بالتوقيت ذاته، وتم تعيين الأشخاص الذين سوف يقومون بالمهمتين، اختاروهم للتنفيذ بعد طلب فتوى العلماء والتوقيع عليها من قبل عبدالله الوزير، تلك الفتوى التي تبيح قتل الإمام يحيى. ويذكر آخرون أنه قرأ عليهم حكمًا أصدره حاكم المقام محمد بن محمد الوزير وزيد الموشكي وصادق عليه شرعيًّا.

قرر ولي العهد البقاء خارج صنعاء - مكان الخطر الرئيس - ففي ذلك نجاته في حالة قيام ثورة يمنية، واستطاع مراوغة أبيه بالوصول إلى صنعاء إلى أن قام الثوار بتنفيذ مخططهم. وتم قتل الإمام

يحيى يوم الثلاثاء المصادف 17 شباط 1948م في سواد حزيز، وهو في طريق عودته من جولته التفقدية اليومية على بعد كيلومترات عدة من صنعاء، وقتل مع الإمام كل من كان في سيارته وهم: كبير وزرائه القاضي عبد الله بن حسين العمري، وحفيده الحسين بن الحسن، وسائق الإمام، وخادمه، ونفذ المهمة علي بن ناصر القردعي، ومحمد بن قايد الحسيني ورفاقهما. وفشل المكلفون بقتل ولي العهد في تعز؛ بل استطاع مغادرتها إلى حجة().

بعد حادثة اغتيال الإمام يحيى أرسل ولي العهد أحمد رسالة إلى ابن الوزير، وهو في طريقه من تعز إلى حجة، جاء فيها: من أمير المؤمنين المؤيد بالله الناصر أحمد.. إلى الناكث الذليل الحقير عبدالله الوزير. لقد ركبت مركبًا صعبًا عن طريق الغدر والخيانة، وأنك ستسقط إلى الهاوية في القريب ذليلًا حقيرًا، وأني زاحف إليك بأنصار الله التي سترى نفسك تحت ضرباتهم معفرًا مزيدًا، والعاقبة للمتقين، والله المستعان، وأرسل من الحديدة في طريقه إلى حجة رسالة إلى الملك عبدالعزيز بن سعود بواسطة حاكم الحديدة حسين الحالي؛ أعلمه فيها بالحادث وخطورته التي لا تقف عند اليمن، وأن مقتل والده ممن يسمون أنفسهم بالأحرار والإخوان المسلمين، وهما خطر على العروش والأسر والملوك، وعلى الدين...، وطلب من ابن سعود أن يتناسى عمًّا كان بينهما من خلاف، وأن اليوم غير الأمس، وأنه سيكون له ابنٌ متى ما كان أبًا واستمد منه النجدة والمؤازرة، وأرسل إليه أمير جيزان رسالة من الملك السعودي في شباط 1948م، يبلغه فيها مؤازرته وحثه على خوض المعركة في استبسال، ووعده بالمساعدة إلى آخر نفس().

وقد وقف الملك ابن سعود موقفًا معارضًا لابن الوزير، ثم قابل وفد ابن الوزير الذي زار الرياض ببرود شديد، إذ كان يخشى من انتشار هذه الأفكار والأعمال في بقاع الجزيرة، وبذكاء ابن سعود وسياسته سمح للوفد بالتكلم في عدائية ضد الأسرة الحاكمة، وفي نهاية حديثهم صرخ ابن سعود في وجههم كيف تستطيعون الحضور إلي وتطلبون معونتي وأنا صديق سيدكم، ثم أشار بأصبعه إليهم، وقال: أنتم أيها الناس قتلة.. وقد أتيتم إلي كضيوف ولا رأي عندي، واسمعتموني ما عندكم، وأنا لا أستطيع إلا أن أقول لكم: اتركوا بلادي وغادروا(). وكان لمصر موقفٌ معارضٌ، إذ رأى القصر الملكي في مصر أن اشتراك الإخوان المسلمين في المؤامرة يعد دليلًا على خطورتها بالنسبة للوضع في مصر.

اتضح أن موقف المملكة العربية السعودية ومصر كان واضحًا في مواجهة هذا الفكر التكفيري الذي يؤدي إلى استخدام العنف في تغيير السلطة الشرعية، ويُعدُّ أمرًا ينذر بالخطر على مستقبل الأنظمة في المنطقة، لاسيما أن هذه الخطوات قامت بدعم مباشر من حركة الإخوان المسلمين وسوف تنتشر تباعًا بمساعدة الإخوان المسلمين، وأن أغلب الذين نفذوا هذه المؤامرة هم أعضاء في جماعة الإخوان، وبذلك لا يستطيع إيقاف الزحف الإخواني الثوري ضد الأنظمة العربية. كما أن الحركة في اليمن بحد ذاتها خطرة على الأنظمة الملكية في الجزيرة العربية بخاصة وفي المنطقة العربية بعامة، والذي جعلها غير محببة قيام الثوار بقتل الإمام يحيى الطاعن في السن.

مما سبق تبين أن الإخوان المسلمين قاموا بدور قيادي بارز في اليمن سواء في تنشيط حركة المعارضة، أم في بلورة أفكارها وتحديد أهدافها السياسية، أم في الإعداد وتنفيذ ودعم ثورة 17 شباط 1948م،

فهي أول ثورة في العالم الإسلامي كان لإخوان المسلمين دور فيها. وأن ما نشرته صحيفة إخوان المسلمين خلال شهري كانون الثاني وشباط عام 1948م دليل واضح ومهم على الدور الذي قام به الإخوان لتغيير نظام الحكم في اليمن.

المرحلة الثانية: التوسع والانتشار 1962 - 1990:

افتقد الإسلاميون أهم مرجعياتهم، بعد مقتل الزبيري ورحيله المبكر، لكن المكونات المتميزة في شخصية المخلافي، جمعت أصحاب كل تلك البدايات تحت قيادته في أواسط الستينيات، فقد تم اختيار الأستاذ عبده محمد المخلافي أمينًا عامًا للحركة الإسلامية في اليمن، واندمجت البدايات المتعددة للعمل الإسلامي في إطار كيان واحد بما في ذلك العمل الإسلامي الذي كان ينشط في مدينة عدن تحت لافتة "المركز الثقافي الاجتماعي الإسلامي"، ولتوحيد الرؤية والجهود عُقِدَ في مدينة تعز بتاريخ 28 سبتمبر 1966م أول اجتماع لمناطق العمل، دعا إليه ورأسه الأستاذ عبده محمد المخلافي، وحضره كل من: عبدالواحد الزنداني، والقاضي أحمد أحمد سلامة، والأستاذ محمد عبدالله اليدومي، والأستاذ عبدالسلام العنسي، والأستاذ عبدالملك داود، والأستاذ محمد علي بن أحمد شملان(السماوي)، ويحيى بن أحمد صبرة، والشيخ محمد حسن دماج، واتُّخِذ في هذا الاجتماع قرار بضرورة النهوض بواقع العمل الإسلامي في اليمن.

ففي شهر سبتمبر 1966م تم إعفاء عدد كبير من الشخصيات التي اختلفت مع الرئيس السلال والقيادة العربية المصرية من المناصب السياسية والإدارية.. وجرت عمليات اعتقال واسعة، قدرت المصادر الغربية حصيلتها بألفي معتقل من مختلف التيارات السياسية، وفي ذلك الجو تم اعتقال عبده محمد المخلافي مع ثمانين شخصًا آخرين من مدينة تعز، ونقل إلى سجن القلعة في صنعاء، واستمر فيه ثلاثة أشهر، فيما عاد علي فارع العصيمي إلى قريته، وانتقل كل من: عبدالمجيد الزنداني، ومشرَّف عبدالكريم المحرابي، وعبدالسلام خالد كرمان إلى عدن، وانغمس هؤلاء في النشاط الدعوي والحركي فيها، فتولى الأستاذ الزنداني إدارة معهد النور بمدينة عدن، وتولى الأستاذ عبد السلام خالد التدريس في المعهد الإسلامي، ونشط في العمل الدعوي في مسجد أبان وعدد من مساجد حي(كريتر)، وأسهموا في إعداد مشاريع نظام داخلي موحد للمركز الثقافي الاجتماعي الإسلامي بعدن والمركز الإسلامي في تعز.

وبعد خروج القوات المصرية وقيام حركة نوفمبر 1967م، تنفست الحركة الإسلامية الصعداء (تنفسًا نسبيًا)، فعاد الأستاذ المخلافي إلى التدريس في المدرسة الثانوية الوحيدة آنذاك، وبناءً على مطالب عدد من التجار والمشائخ والمواطنين، تم تعيينه مديرًا لفرع التربية بلواء تعز، كما عاد الأستاذ الزنداني، ومشرف عبدالكريم من عدن إلى صنعاء، أما الأستاذ عبدالسلام خالد كرمان فقد حصل على منحة دراسية إلى بغداد، وأسس هناك وإلى جانبه الأستاذ عبدالستار الشميري لعمل إسلامي بين الطلاب الموفدين من شمال اليمن وجنوبه.

وبوصول القاضي عبد الرحمن الإرياني إلى السلطة، مدعومًا من مشائخ القبائل، وحزب الأحرار اليمني، وحزب البعث، والإخوان المسلمين، توفرت أجواء مناسبة للإخوان أفضل مما كانت عليه في عهد الرئيس السلال، فقد تم تقليص نفوذ التيارات اليسارية والقومية الراديكالية،

وانتقلت السلطة إلى شخصية مدنية معروفة بخلفيتها الدينية.

فقد تعين الأستاذ عبده محمد المخلافي مديرًا لمكتب التربية بمحافظة تعز، واتجه بقية أعضاء التنظيم وفي مقدمتهم الأستاذ عبدالمجيد الزنداني، للعمل بين الأوساط الطلابية في مدارس العاصمة صنعاء.

وفي عام 1968م تم تعيين الأستاذ المخلافي عضوًا في المجلس الوطني، الذي كان من مهامه صياغة دستور دائم، والإعداد لانتخابات مجلس الشورى، وفي شهر مايو1969م توفي في حادث مروري غامض، وتعرض العمل الإسلامي بعد وفاته إلى حالة إرباك جديدة، وسرعان ما اجتمع أبرز الإخوان، واختاروا الأستاذ عبدالمجيد الزنداني مراقبًا عامًا للجماعة، والأستاذ ياسين عبدالعزيز نائبًا له ومسؤولًا عن العمل في منطقة تعز، وفي الاجتماع نفسه أُقرت أول وثيقة تنظيمية تهدف إلى بلورة النشاط التنظيمي للحركة.

وفي عام 1970م اتخذت قيادة الحركة قرارًا بمد النشاط الإخواني إلى المدن الرئيسة، وكُلف الأستاذ عبدالستار الشميري ليتولى قيادة العمل في مدينة الحديدة والأرياف التابعة لها، حيث أُستصدر له قرار من وزير التربية والتعليم -حينذاك- الأستاذ أحمد جابر عفيف لتعيينه نائبًا لمدير مكتب التربية والتعليم في محافظة الحديدة، وهكذا نشط العمل التنظيمي في ثلاث مناطق: صنعاء ويتبعها عدد من المحافظات وكان المسئول عن العمل فيها القاضي العلامة أحمد أحمد سلامة، وتعز وتتبعها محافظة إب ومسؤولها الأستاذ ياسين عبدالعزيز، فيما استمر الأستاذ عبدالستار الشميري مسؤولًا عن العمل التنظيمي في الحديدة.

في تلك الفترة وتحديدًا عام 1971م، تعرف الإخوان في اليمن على خبرات تنظيمية من عدد من قيادات الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية، أسهمت في بلورة العمل التنظيمي وترتيبه داخل الحركة. حيث فاز أربعة من الإخوان بعضوية مجلس الشورى، والذي تم انتخابه في عام 1971م، وهم: أحمد محمد الأكوع، وعلي محمد الأكوع، عبدالسلام العنسي، عبدالسلام خالد كرمان، وشغل الأخير منصب أمين عام المجلس.

وتصاعد التوتر بشكل أشد على إثر الخلاف بين الرئيس الإرياني ومجلس الشورى، نتيجة لتوقيع رئيس الوزراء محسن العيني لاتفاقية القاهرة مع الشطر الجنوبي، بعد انتهاء الحرب بين الشطرين عام 1972م، ودفاع الرئيس الإرياني عن العيني، وتوقيعه لاتفاقية طرابلس مع رئيس الدولة في الجنوب سالم ربيع علي، في ذلك الوقت هاجم عدد من المحسوبين على الإخوان الرئيس الإرياني علنًا، وفي مقدمتهم الشيخ عمر أحمد سيف والأستاذ سعيد فرحان، مما دفعه إلى حبسهم برغم أنهما عضوان في مجلس الشورى.

وفي عام 1975م، أُخذت البيعة للقيادة من أعضاء الحركة، بمن فيهم الأعضاء القدامى، لأن البعض لم تؤخذ منهم في المرحلة السابقة، ولهذا فقد كان العضو المؤسس من الإخوان يؤدي البيعة من جديد مع تلاميذه وتلاميذ تلاميذه، أي مع الصف الثاني والثالث، وبذلك تم بناء ما يشبه الهيكل التنظيمي للحركة.

فُتحت ميادين جديدة للعمل الإسلامي أمام الحركة الإسلامية في بداية فترة حكم الرئيس إبراهيم الحمدي في منتصف عام 1974م، والذي حرص على كسب مزيد من الشعبية والتقرب من العلماء، فقرر تشكيل ثلاث مؤسسات

تعليمية وإرشادية حكومية، وأوكل إدارتها إلى شخصيات من الإخوان المسلمين أو مقربة منهم، فقد أصدر قرارًا جمهوريًا بإنشاء مكتب للتوجيه والإرشاد، وأوكل رئاسته إلى الأستاذ عبدالمجيد الزنداني برتبة وزير، وقرارًا آخر بتشكيل الهيئة التربوية العلمية، على أن يكون من مهامها العناية بالمعاهد التي تُخرج علماء الشريعة والقضاة، وأوكل رئاستها إلى القاضي الصفي أحمد عبدالرحمن محبوب، وقرارًا ثالثًا بتشكيل الهيئة العامة للمعاهد العلمية، وجعل على رأسها القاضي يحيي بن لطف الفُسيل، وهي كما هو ملاحظ مؤسسات تقع في صلب اهتمامات الإخوان في تلك المرحلة.

كان الرئيس الحمدي يُؤمل في استخدام حركة الإخوان في صراعه مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، وحاول أن يجذبهم إليه، غير أن الإخوان كان لديهم القدرة على أن يقيموا توازنًا بين علاقتهم مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وبين سلطة الرئيس الحمدي، فلم يكن أحدهم قادرًا على أن يؤثر على الحركة بحيث تقطع علاقتها مع الطرف الآخر، فقد كان الشيخ عبدالله حليفًا للحركة ولها من يمثلها لديه في خمر، وفي الوقت نفسه كان لها مَن يتواصل مع الرئيس إبراهيم الحمدي، وهذا لا ينفي حدوث بعض التوترات مع سلطة الرئيس الحمدي، غير أنها سرعان ما تتبدد بحدوث لقاء معه، خاصة وأن الرئيس الحمدي كان رجل حوار .

وفي عام 1980م بدأت الحركة ببناء تحالف استراتيجي بين الحركة ونظام الرئيس علي عبدالله صالح، فقد استدعى مخاطر العمل العسكري الذي يقوم به تنظيم اليسار الماركسي، مفاتحة الحركة للرئيس، وكشفها عن قيادتها، ودعوته إلى التعاون معها لمواجهة تلك المخاطر، وهي المرة الأولى التي تتعامل الحركة بهويتها الحقيقية مع رئاسة الدولة، فمع أنها كانت معروفة لقيادات الدولة والقيادات السياسية في المرحلة السابقة، إلا أنها كانت تفضل التعامل من خلال لافتات سياسية واجتماعية أخرى.

استمات الإخوان المسلمون في المواجهة العسكرية والفكرية مع تيار اليسار، ووثقوا علاقتهم بالرئيس وأعوانه، وبالواجهات الاجتماعية المتضررة من ذلك، وأقنعوا الرئيس بقوتهم وفائدة التحالف معهم.

ومكنهم التحالف الفكري والعسكري من بناء تحالف في القضايا السياسية والتنظيمية مع الرئيس، فتعاون الطرفان لصياغة الميثاق الوطني، وتشكيل المؤتمر الشعبي العام، والذي أصبحوا جزءًا فاعلًا فيه، وبمقادير متفاوتة تولوا الدفاع عن النظام، وتوفير البعدين الفكري والشعبي له.

وفي مقابل تحالفها مع النظام، حصلت الحركة الإسلامية على الأمن وشرعية التحرك والنشاط، وتحررت من القيود التي يفرضها الشعور بالخوف والقلق اللذين لازما كثيرًا من الحركات الإسلامية الأخرى، واستطاعت أن تنتشر جغرافيًا في كل المحافظات، فقد توفر للإخوان مناخ مناسب لنشر أفكارهم وتجنيد الأعضاء، فتوسع العمل الدعوي الجهادي والتنظيمي، وتجاوز عواصم المحافظات والمدن الكبيرة إلى الأرياف والقرى، فقد أرسل التنظيم الإخواني أفرادًا متفرغين للعمل الدعوي وتأسيس التنظيم في كثير من المناطق، وكثفوا جهودهم لنشر المعاهد العلمية التي مثلت محاضن فكرية وتربوية لتخريج الآلاف من الأعضاء الجدد، ونشط العمل الدعوي في المساجد، وأثمرت جهود الإخوان المبكرة في العمل في مجال التعليم وتوحيد المناهج، كما

تمكنت من الحضور في بعض مؤسسات الدولة، وبالذات في الإرشاد والتعليم، وفي السلطة التشريعية، والمجالس المحلية، وتنظيم المؤتمر الشعبي العام، وبعض الاتحادات والنقابات، وتولى بعض أعضائها والمقربين منها إدارة عدد من الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية الأخرى.

ساعد جو الاستقرار العام في اليمن الحركة الإسلامية على النمو والتطور والتوسع.. وكانت السلطة تُعدُّ هذا الأمر ضروريًا للتخفيف من مخاطر توسع التيارات اليسارية المختلفة، التي كانت تحظى بدعم مالي من عدة دول عربية، وكانت السلطة ترى أن نمو بنية الحركة الإسلامية لن يشكل خطرًا على البلاد، بسبب غياب أية إمكانيات لحصولها على دعم خارجي، وبالتالي تنتهي إمكانية تورطها في مؤامرات ضد النظام.

وهكذا فخلال الثمانينيات توسعت البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين واكتسبت جماهيرية كبيرة لم تحظ بمثلها قبل ذلك، وأتاحت علاقتها بالسلطة أن تصبح الجماعة السياسية الأكثر نشاطًا، وبفضل ذلك استطاعت أن تحتل الموقع الأول بين الأحزاب السياسية السرية في انتخابات مجلس الشورى عام 1988م .

فقد جرت في يوليو 1988م أول انتخابات نيابية للسلطة التشريعية(مجلس الشورى) بالاقتراع السري، حيث تم تقسيم الجمهورية إلى 128 دائرة، وانتخاب 128 عضوًا لمجلس الشورى، وبالرغم من تحريم الحزبية إلا أن التيارات السياسية كانت موجودة وقائمة على أرض الواقع، فقد تمت الانتخابات وسط تنافس حاد في عدد غير قليل من الدوائر بين تيار الإخوان المسلمين وأنصارهم من جهة، وبين مرشحين من الشخصيات والقوى اليسارية والمستقلين من جهة أخرى.

أوضحت نتائج الانتخابات الحجم الكبير للإخوان المسلمين، فقد حصلوا على "ستة وثلاثين" مقعدًا، فأسفرت نتائج الانتخابات _ بحسب أحد المهتمين بالشأن الانتخابي _ عن فوز كبير للإخوان .

وكانت مرحلة الصراع الأفغاني الروسي دافعًا قويًّا في ظهور تلك الحركات الإسلامية في اليمن للعلن، ومثَّل اجتياح السوفييت لأفغانستان بداية ذلك الظهور، فقد أدى ذلك الاجتياح لتعاطف شعبي واستغلته هذه الحركات للدعوة إلى الجهاد في أفغانستان ضد السوفييت، وهو ما لقي قبولًا شعبيًّا كبيرًا حيث تم استغلال هذه الظروف لإعطاء الطابع الدولي للحركة الاسلامية اليمنية من خلال التنديد بالتدخل الروسي.

من المعلوم أن معظم التنظيمات الإرهابية كان مسرح أحداثها في أفغانستان، حيث اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أواخر سبعينيات القرن المنصرم ذلك البلد ساحة لإغراق الاتحاد السوفييتي في حرب لا تمكنه من التموضع في أفغانستان ناهيك عن محاولاته الوصول إلى المياه الدافئة.

في غضون تلك الفترة انتصرت طالبان وعاد معظم المقاتلين من البلدان العربية، ونشأت كثير من التنظيمات ذات التيار الإسلامي المتطرف في بلدانهم، تلك التنظيمات التي تتبنى فكرة الجهد ضد المشركين في الوطن العربي والإسلامي، والكفار في العالم، وقام نشاطها بأعمال عديدة ومثيرة، وتتالت الأحداث في مختلف مناطق العالم بدءًا في اليمن الجنوبي الذي يعد في نظرهم شوعيًّا مشركًا، ومرور بمصر والجزائر... وغيرها من البلدان.

إن اعتماد معظم تلك التنظيمات على أداتهم الإيديولوجية والتنظيمية

التعبوية بشكل ناجح في الصراع مع الإيديولوجية الماركسية التي كانت خصمًا قويًا له قبل الوحدة، دخل الإسلاميون إلى جانب النظام في الصّراع المسلّح العنيف مع الجبهة عبر صيغة المعاهد الإسلامية في تلك المرحلة، علاوة على شراكتهم في منظومة إقليمية تموّلها بعض الدول العربية، وبإدارة أمريكية، وموافقة رسمية على تغذية "العمليات الجهادية" في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي "الكافر.

المرحلة الثالثة: التحالفات السياسية ضد شريك الوحدة: 1990-1994م :

تعود الجذور الأولى للظاهرة الإرهابية في اليمن إلى التداعيات التي أعقبت الحرب الباردة بين محور الشرق بقيادة روسيا ومحور الغرب بقيادة أمريكا، فبعد عودة المقاتلين العرب بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي وانتصار حركة طالبان عاد معظم المقاتلين إلى بلدانهم، وكانت الرحلات المكوكية من أفغانستان إلى اليمن شبه يومية حيث قدر باحثون أعداد الأفغان العرب العائدين إلى اليمن بحوالي (10000) مقاتل.

التدريب والتحشد للحرب الأفغانية الروسية

من الطبيعي لشخص مثل الزنداني اليمني أولًا، والمبتدئ في حقل الدعوة والجهاد ثانيًا، أن يبقى في الظل حتى تأتيه المصادفة بفرصة تنقله إلى عالم الأضواء، وكان ذلك مع الحرب الأفغانية، ونشوء ظاهرة المجاهدين العرب في نهاية السبعينيات التي صنعتها الاستخبارات الأمريكية تحت إدارة جورج بوش الأب، بتمويل سعودي، وتحوّل اليمن إلى معسكر للتدريب بالتفاهم مع الرئيس علي عبد الله صالح، الذي كان قد وصل إلى الحكم حديثًا.

وكان للزنداني دور أساسي في تكوين حركة الأفغان العرب، فهو الذي تولّى شؤون المعسكرات في اليمن للاستقبال والتدريب والتعبئة الفكرية والإرسال إلى أفغانستان، وعلى الطرف الآخر في بيشاور كان أسامة بن لادن يستقبل المتطوعين القادمين بجوازات سفر يمنية شمالية، وكانت الغالبية العظمى من اليمنيين، فضلًا عن مصريين وليبيين وجزائريين وجنسيات أخرى.

وقد أصبح الزنداني وبن لادن قطبي العملية، حين انتقل الزنداني إلى الميدان، لكنّه لم يستقرّ هناك، وظلّ يتنقل بين أفغانستان والسعودية والمعسكرات اليمنية. وقد اكتسب صفة الأب الروحي للأفغان العرب، فيما كان بن لادن رجل الميدان. ولعب القطبان على العصبية اليمنية في الجهاد الأفغاني، بالتنافس مع المصريين الذين كانوا أكثر عددًا، علمًا بأن مجيء اليمنيين في المرتبة الثانية لم يقلّل من قيمة حضورهم في الصدارة بفضل الشجاعة التي كانوا يتحلّون بها في ساحات القتال().

وقد عالج غريغوري جونسن في كتابه "الملاذ الأخير"، التناقضات بين اليمن وحكومات عربية أخرى في دعمها للجهاد في أفغانستان ضد السوفيات، لا سيما في ظل توجه المزيد من المقاتلين العرب إلى أفغانستان منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وأشار جونسن إلى أن معظم الحكومات العربية "دعمت علنًا الجهاد رادعةً سرًا شبابها من السفر إلى أفغانستان". في المقابل، أرسلت الجمهورية العربية اليمنية الشمالية العديد من "أفضل وألمع" شبابها إلى الخطوط الأمامية للقتال، حيث أصبحت الرحلة بمثابة طقس عبور للكثيرين.

التحالفات بين صالح والأحمر والزنداني

في هذه الفترة، حين عملية

وضع اللمسات الأخيرة على مشروع إعلان الوحدة، التقى الزنداني، ومن خلفه الإخوان المسلمون، مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، شيخ أكبر قبائل اليمن (حاشد)، والرجل القريب جدًا من الرئيس علي عبدالله صالح ومفتاحه في العلاقات مع السعودية. وكانت ثمرة اللقاء تأسيس حزب «التجمع اليمني للإصلاح»، كناية عن زواج الإخوان بالقبائل، وقام هذا الحزب على تبادل مصالح، فالإخوان الذين كانوا بلا رصيد جماهيري باتوا يحسّون بامتداد داخل الوسط القبلي، والشيخ الأحمر الذي لم تكن له صفة حزبية بات يشعر بأنه من خلال مركزه القبلي يمسك بورقة الإسلاميين في اليمن، الإخوان والأفغان على أساس أن الزنداني ظل في موقع الأب الروحي لهؤلاء. لكن المستفيد الأكبر من المولود الجديد هو الرئيس صالح الذي بات يمسك بورقتي(القبائل والإسلاميين)، وبما أنه على وفاق تام مع الأحمر، فقد بقي على الرئيس أن يكسب الزنداني إلى صفّه، وهو يستعدّ ليكون الرقم الأول في معادلة الوحدة.

- الزنداني ومعارضة مشروع الوحدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية

عارض عبدالمجيد الزنداني قيام الوحدة اليمنية، بدعوى ومبرر ديني "أنه لا يجوز توقيع اتفاقية وحدة مع دولة ليست إسلامية كما كان ينظر لها، وعدَّ الزنداني أن الوحدة مع الشيوعيين الجنوبيين "كفرًا"، وتهدد الإسلام، لكن علي عبدالله صالح عقد معه تحالفات استراتيجية، اشترطها الأول بتصفية الناصريين القوميين في صنعاء، الذين كان يعتقد الزنداني أنهم يشكلون خطرًا على الإسلام، ثم اتفق حزب المؤتمر الشعبي العام مع التيارات اليمنية المتطرفة في مواجهة اليسار الجنوبي.

واستطاع صالح أن يقنع الطرفين الأحمر والزنداني في هزيمة هؤلاء الشوعيين عبر الوحدة، وأن لم تكن الوحدة هي الوسيلة الأسهل لما استطعنا أن نحمي أنفسنا، حينها تمت التعهدات فيما بينهم للعمل القادم. ووزعت المهام بين الثلاثة الأطراف. وهكذا كان فعلًا، حيث تكوّن حلف ثلاثي قوامه(صالح والأحمر والزنداني)، خاض من خندق واحد كل الحروب منذ سنة 1990 حتى الآن.

مشروع (بن لادن والزنداني) بإعلان دولة إسلامية باليمن

في هذه المرحلة عمل نظام صنعاء عبر جناح تنظيم (الإخوان المسلمين) فرع اليمن بتجميع وحشد كافة المجاهدين العرب إلى مدينة صنعاء واستقبالهم في معسكرات تدريبية في صنعاء وبإشراف مباشر من نظام صنعاء وبدعم من المتشددين القبليين والدينيين. ويمكن شرح حماسة حكومة الشمال إزاء الحرب في أفغانستان جزئيًا بالدور الذي لعبه السوفيات في اليمن.

وفي مطلع التسعينيات، نال الأفغان العرب قبولًا رسميًا وترحيبًا كبيرًا لغرض لدى حكومة الرئيس صالح الشمالية – حيث تبوأ بعضهم مناصب عسكرية رسمية.

وكانت أهداف صنعاء من هذا الحشد والتفاعل الكبير سياسيًا بامتياز في سبيل توظيف هؤلاء المقاتلين في حربهم ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوبية التي كانت حليفة للاتحاد السوفياتي، وكانت الدولة العربية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية تتواجد فيها قواعد عسكرية مشتركة لحماية المياه الإقليمية.

وأثمر الأمر لاحقًا ولادة جيش كبير مدرب ومنظّم، وظهر الأمر واضحًا حين انتهت الحرب الأفغانية، وعاد اليمنيون إلى بلادهم في نهاية

الثمانينيات. لكن تطورًا مهما حصل بعودة الزنداني إلى حضن نظام دموي متعطش للدماء في سبيل توطيد حكمه، بينما كان بن لادن يريد تطبيق نموذج الجهاد الأفغاني في الجنوب، وهو ما حال دون تحقيقه إعلان مشروع الوحدة بين الشمال والجنوب في أيار سنة 1990م، وهنا انفرط عقد التحالف بين بن لادن والزنداني، الذي صار يشتغل لحسابه الخاص على محورين، سياسيًا على جبهة الإخوان المسلمين.

وجاءت قضية دستور مشروع دولة الوحدة لتظهر الخلاف بين بن لادن والزنداني، فقد كان بن لادن مع تجييش رجال الدين في اتجاه قيام دولة إسلامية في الجنوب والشمال معا، بينما وقف الزنداني في اتجاه النص في الدستور على أن «الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع.

الزنداني من توارثوا إلى قصر الرئاسة اليمينة

الزنداني من عضو تنظيم إرهابي إلى عضو مجلس رئاسة في اليمن

لم تكن العضوية في المجلس مبنيّة على أي معايير واضحة، رغم أنها التزمت بتوازن جغرافي تقريبي، حيث كان ثلاثة من أعضاء المجلس من شمال اليمن وهم الرئيس علي عبدالله صالح وعبدالعزيز عبدالغني وعبدالكريم العرشي، واثنان من جنوب اليمن الرئيس علي سالم البيض وسالم صالح محمد، ونظرًا للاختلالات بين شمال وجنوب البلاد من حيث عدد السكان، حصل الحزب الاشتراكي على ثالث أكبر عدد من المقاعد في أول برلمان منتخب بعد الوحدة، بعد حزبين شماليين في الغالب وهما المؤتمر الشعبي العام بقيادة صالح والتجمع اليمني للإصلاح، وهو حزب إسلامي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين. ولعكس هذه النتائج في المجلس، استُبدل رجل الدين المتشدد عبدالمجيد الزنداني بالعرشي().

ومن هنا أصبح الإرهاب رسميا في الدولة الجديدة فنال الأفغان العرب قبولًا رسميًا وترحيبًا كبيرًا لغرض لدى حكومة الرئيس صالح الشمالية – حيث تبوأ بعضهم مناصب عسكرية رسمية.()

لقد كانت الفترة الأولى للوحدة تتّسم باضطراب سياسي كبير، يعود لجملة من الأسباب: أولها إن الوحدة بالنسبة إلى الرئيس(صالح والشيخ الأحمر والزنداني) ما هي إلا ضمّ للجنوب، وبالتالي رفض معاملة الجنوبيين على أنهم شركاء، بل طرف فرضت الضرورة التعاطي معه لفترة انتقالية، ولذا يجب التخلص منه بسرعة حتى يمكن بناء النموذج الذي يوافق رؤية الثلاثي صالح ـــ الأحمر ـــ الزنداني. وعمل الثلاثة كل من موقعه على التعجيل بإنهاء اتفاقية مشروع الوحدة. صالح استمرّ في إدارة الدولة الجديدة بأساليب دولة الشمال، ورفض تطبيق الاتفاقات الوحدوية فيما يخص دمج الجيشين والعمل بالقوانين الإدارية التي تعطي صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء، وخصوصًا لجهة التعامل مع المال العام.

وأصرّ صالح على بقاء جيش الشمال وتهميش جيش الجنوب، وواصل تسيير شؤون الدولة بالهاتف. أما الأحمر، فقد بدأ بشنّ حرب نفسية على الجنوبيين، من منطلق أن الجنوب فرع والشمال أصل، والوحدة هي "عودة الفرع إلى الأصل".

وفي هذا الوقت لعب الزنداني على وتر الدين، ورأى أنّ الجنوبيين كفار؛ لأنهم يعتنقون الفكر الماركسي، وعليه يجب إعادة أسلمتهم، ووصل إلى حد عدّ كل الزيجات التي حصلت خلال فترة حكم الاشتراكيين في الجنوب منذ سنة 1978 باطلة؛ لأنها حصلت في ظل

دولة شيوعية.

بداية تنفيذ مخطط الاغتيالات السياسية ضد القيادات الجنوبية

عقب الوحدة عمل الإسلاميون السياسيون عبر "التجمع اليمني للإصلاح" على تعبئة المجتمع ضد "الاشتراكي"، وكان خطابهم العام واليومي يعمل على نزع حق الاشتراكيين في الحياة عبر توصيفهم المستمر بأعداء الدين، وهو ما شكّل تبريرًا دينيًا ضمنيًا لموجة الاغتيالات التي طاولتهم حينها.

بدأت عمليات الاغتيال التي استهدفت شخصيات سياسية بارزة من قيادات دولة الجنوب في مطلع عام 1992م بمحاولة اغتيال عمر الجاوي رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمني، ولكن المحاولة أسفرت عن اغتيال الدكتور حسن الحريبي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب.

وفي العام نفسه جرت محاولة لم يكتب لها النجاح لاغتيال عبدالواسع سلام وزير العدل، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وتلت ذلك محاولة اغتيال أخرى فاشلة استهدفت أنيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي في منتصف عام 1993م.

وفي أواخر ذلك العام جرت محاولة فاشلة لاغتيال علي صالح عباد مقبل الأمين العام الحالي للحزب الاشتراكي، وكان عضوًا في اللجنة المركزية للحزب في ذلك الوقت.

وفي منتصف عام 1993 اغتيل العميد ماجد مرشد عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وسجل تاريخ الاغتيالات السياسية من قبل تلك التنظيمات التكفيرية كذلك محاولة اغتيال الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب السابق وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في 1993م.

وتلتها في صيف العام نفسه محاولة اغتيال حيدر أبو بكر العطّاس رئيس الوزراء في ذلك الوقت، وهو من كبار قادة الحزب الاشتراكي، وقد جرت المحاولة في العاصمة صنعاء.

ولعل أهم ما يلاحظ بشأن تلك الاغتيالات، أن أغلبها كان يستهدف رموز الحزب الاشتراكي، وأن الجناة لم يتم التعرف عليهم. وفي تصريح لأحد المسؤولين الجنوبيين قال: إن الإخلال بالأمن هو نتيجة حماية القبائل للخارجين على القانون والمتشددين الإرهابيين المدعومين من القوى اليمنية، كما أنه نتيجة لعادات الثأر. بينما يؤكد الحزب الاشتراكي ـ دومًا ـ أنه مستهدف، من قِبل القوى السياسية الأخرى المناوئة له.

وكانت البوادر الأولى لهذا التحول للحركات الارهابية في اليمن في شكلها المنظم عبر عدد من الجمعيات والمعاهد والجامعات ذات الطابع الإسلامي المناهض للتوجه الاشتراكي الذي تبنته دولة الجنوب، وكانت تلك الجمعيات والمعاهد والجامعات مرتبطة بجماعة الإخوان، المتمثلة في حزب التجمع اليمني للإصلاح، وقد تبنت تلك التنظيمات عدد من المبادئ مدعية تطبيق الشريعة الاسلامية.

لقد كانت علاقة الإسلاميين بالعنف العام في اليمن متينةً تمامًا، وهي قائمة منذ تشكلهم كقوة سياسية رئيسة في البلاد تعتمد أيديولوجيتها على وجود نقيض مستمر، "علماني"، وتتعرف على كينونتها بإنكاره كليًا.

مراحل تطور العمل السياسي للتنظيمات الإرهابية تحت عباءة الديمقراطية وممارسة النشاط الديمقراطي، ففي الانتخابات الأولى التي جرت في 93م دخل التجمع اليمني للإصلاح العملية السياسية بوصفه شريكًا مع نظام صنعاء.

وكانت تلك الانتخابات أول انتخابات برلمانية في اليمن

بعد انتهاء الفترة الانتقالية بين البلدين في 27 أبريل 1993م، وكانت النتيجة تقدم الأحزاب اليمنية في صنعاء التي حصلت على (245) من أصل 301 مقعدًا بينما حصل الحزب الاشتراكي الجنوبي ممثل الجنوب في الانتخابات على(56) مقعدًا، وصارت تلك التنظيمات الإرهابية شريكًا في السلطة والثروة وصنع القرار السياسي والتشريعي.

وعندما رأى نظام صنعاء أن الانفصال تجسد على الجغرافيا الطبيعية، حيث جاءت نتائج الانتخابات مجسدة ذلك، فالأحزاب اليمنية محصورة على دوائر محافظات اليمنية الشمالية ودوائر الحزب الاشتراكي اليمني محصورة على محافظات الجنوب، حيث كان إقبال الناخبين 84.1 في المائة. أي أن مجموع الناخبين بلغ (2,262,184) كان نصيب الأحزاب الشمالية منها(1،848،780) صوتًا بينما كان نصيب محافظات الجنوب(413،404) صوتًا، مما جعل شركاء صنعاء تغير الاستراتيجية من العمل الديمقراطي إلى العمل العسكري.

جدول رقم (1) يوضح نتائج الانتخابات التنافسية 1993م

الحزب	%	المقاعد	الأصوات
المؤتمر الشعبي العام	28.7	123	640,523
التجمع اليمني للإصلاح	17.0	62	379,987
الحزب الاشتراكي اليمني	18.5	56	413,404

وقد علق الدكتور عبدالكريم الإيرياني، على نتائج الانتخابات بقوله: "إن المنافسة الحقيقية كانت بين حزب المؤتمر وحزب التجمع للإصلاح، وليس بين المؤتمر والاشتراكي، كما كان يشاع".

لقد دلت على اكتساح حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يرأسه علي صالح، وقد فاز بـ 121 مقعدًا. كما برز على أرض الواقع حزب التجمع للإصلاح، الذي يتزعمه الشيخ عبدالله الأحمر.

وفي 16 مايو 1993م اختير الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، أمين عام حزب التجمع اليمني للإصلاح، برئاسة مجلس النواب اليمني الجديد، الذي أكد على أن تعديل الدستور، سيكون من أولويات عمل المجلس، وأنه سيسعى إلى تحسين العلاقات، مع المملكة العربية السعودية، والدول الخليجية الأخرى، ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

جماعة الإخوان وتعثر تعديل الدستور في 11 يوليه 1993م

تعثر الحوار حول التعديل الدستوري، بين الأحزاب اليمنية الثلاثة المؤتلفة، أمام ثلاث قضايا رئيسة، هي:

(1) الآلية التي سيتم بها تغيير شكل رئاسة الدولة، من مجلس رئاسة، إلى رئيس جمهورية، وما يرتبط بها من أمور، مثل وضع نائب الرئيس.

(2) طرح الحزب الاشتراكي، فكرة منع الرئيس ونائبه، مزاولة أي نشاط حزبي.

(3) أسلوب تحقيق، نظام الحكم المحلي.

ونتيجة للعقبات التي واجهت الحوار حول مشروع التعديلات الدستورية، الذي وصل إلى طريق مسدود، فتح مجلس النواب اليمني باب الترشيح، لعضوية مجلس الرئاسة الجديد، للجمهورية اليمنية، على أن تأخذ مسألة تعديل الدستور، الوقت الكافي لمناقشتها.

جماعة الإخوان وفشل تشكيل مجلس الرئاسة

في 11 أكتوبر 1993م انتخب مجلس النواب اليمني، مجلس الرئاسة الجديد في البلاد،

المؤلف من خمسة أعضاء، بينهم الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، وعضو حزب الإصلاح، الشيخ عبد المجيد الزنداني، والأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي، عبدالعزيز عبدالغني، والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، سالم صالح محمد.

فيما أكّد نائب رئيس مجلس الرئاسة، علي سالم البيض، أنه لن يحضر إلى صنعاء لأداء اليمين الدستورية، واعتكافه في عدن، وبرر البيض رفضه حضور الجلسة، بقوله "إن صنعاء تشكل ترسانة أسلحة، واستمرار هذا الوضع يعني إبقاءنا مقيدين، وأن نتقاتل فيما بيننا" وشدد على أنه "لا يريد الذهاب إلى صنعاء لأداء اليمين، وليمارس الكذب على الناس مرة ثانية وصرح أنه غير قادر على تحمل المسؤولية، في ظل الأوضاع الراهنة، التي لم ولن تمكنه من عمل شيء، منذ اليوم الأول للوحدة "().

وفي 29 أكتوبر حذر البيض، من أن مشروع الوحدة بين الشعبين "في خطر، إذا لم نُقِمْ دولتها، ونعطها مضمونها الوطني والديموقراطيّ، وشدد البيض على "أن لا أمن في دولة مشروع الوحدة". واتهم البيض "أن من في يده الآلية في السلطة، يحول دون اتخاذ إجراءات"، وأضاف أنه يؤدي اليمين الدستورية "إذا رأى إمكانية لجدولة زمنية(لنقاط الـ18 التي طرحها)، لإجراءات عملية.

وفي اليوم نفسه تعرَّض أبناء البيض(نايف 24عامًا ونيوف 22عامًا) مع ابن خالتهما كامل عبدالحامد (23 عامًا)، لوابل من الرصاص في حي المنصورة وقُتل كامل فورًا بأكثر من ثلاثين طلقة في رأسه، وأنحاء جسمه. وأكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي، أن ثمة "دوافع سياسية"، وراء محاولة الاغتيال، التي اعتبرها "رسالة موجهة إلى البيض، بسبب صلابة موقفه"، في الخلاف مع الرئيس صالح، على برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي.

تلك كانت أهم المراحل في تكوين تلك التنظيمات الإرهابية في شكلها الأخير، هو فتح مجال ممارسة النشاط السياسي والتجاري لكل تلك العناصر المشبوهة، ومن خلال مشروع الانتخابات المقدم الذي أصبح فيه حزب "الإصلاح" (فرع "الإخوان المسلمين" في اليمن)، في عمق العملية السياسية في اليمن.

أول وثيقة عربية لمكافحة الإرهاب وموقف الإخوان المسلمين منها

تعدُّ وثيقة "العهد والاتفاق" الموقع عليها من قبل طرفي الوحدة اليمنية في عمَّان 1993م، أول وثيقة عربية لمكافحة الإرهاب، وقد تبلورت تحفظات واسعة المدى أمام تلك الوثيقة، أبدتها قيادات البرلمان، ممثلة في الشيخ عبدالله حسين الأحمر. والمعروف أن البرلمان لم يتخذ موقفًا رسميًّا مؤيدًا للوثيقة. وتعود تحفظات البرلمان إلى أن الوثيقة، ستتضمن تحديدًا لدور البرلمان، وهو ما يتعارض مع بعض نصوص مواد الدستور، كما تستهدف الوثيقة إنشاء مجلس للشورى في المستقبل، ومنحه صلاحيات تشريعية حال تشكيله.

أثيرت جميع هذه الخلافات قبل التوقيع على الوثيقة، وبقيت دون حسم، إلاّ فيما يتعلق بمكان التوقيع، والأطراف المشاركة فيه، أما الخلافات الأخرى، المتعلقة بالضمانات الأمنية لقيادات الحزب الاشتراكي حال عودتها إلى صنعاء، وكذلك دور البرلمان في تطبيق بنود الوثيقة، ومسألة آلية التنفيذ، وتعديل الحكومة، وضم أطراف من غير أحزاب الائتلاف الثلاثة، فقد بقيت تشكل عقبات دون حل، وكان يجب حلها حتى تتضح معالم الطريق أمام عملية التطبيق، التي

بدورها شكّلت حدًا فاصلًا، لما قبل الوثيقة، وما بعدها. ومن الناحية الفعلية، فإن هذه القضايا، شكلّت محتوى الصراع السياسي والعسكري فيما بعد، وأدت إلى انهيار الأسس والقواعد، التي بنيت عليها دولة الوحدة.

وفي 19 يناير 1994م، أكد حزب المؤتمر الشعبي العام، التزامه بكل ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق، خاصة البند المتعلق بالإجراءات الأمنية والعسكرية، وتطبيق لا مركزية إدارية واسعة، وهي ما كانت نقطة خلاف رئيسة بين الشماليين والجنوبيين.

وعلى الرغم من أن كثيرًا من المهتمين بالمشكلة اليمنية، سواء في الداخل، أو الخارج، ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، باركوا الاتفاق، إلا أن بعض المراقبين تفاءلوا بحذر، فقد نشرت صحيفة السفير اللبنانية، مقالًا، تحت عنوان(تجميد الأزمة)، رأت فيه، أن الأزمة السياسية في اليمن، ليست نتيجة لنقص الاتفاقات والوثائق، بل هي في الأساس نتيجة لعدم تنفيذ الاتفاقات والوثائق، التي قامت عليها دولة الوحدة في عام 1990م.

وفي 23 يناير 1994م، أكد الحزب الاشتراكي، استعداده لتحمل مسؤولياته، مع غيره من القوى السياسية، لتنفيذ الاتفاق. ودعا إلى الإسراع في اتخاذ ترتيبات التوقيع، وقال "إن القوى الطيبة التي اشتركت في الحوار، تقف أمام محك حقيقي، لنقل ما جاء بالوثيقة إلى واقع، من أجل بناء دولة الوحدة، التي لم تقم بعد".

وشُكلت لجنة عسكرية، اشترك فيها أطراف النزاع، إضافة إلى الملحق العسكري الأمريكي، والملحق العسكري الفرنسي، وممثل عن الاتحاد الأوروبي، لتحديد حجم المخاطر العسكرية، وإمكانية احتوائها. وذلك في أعقاب الحديث عن تحركات لألوية عسكرية شمالية وجنوبية، في أكثر من مكان، فضلًا عن تحركات القبائل، التي تعدُّ جيشًا قائمًا بذاته.

ورأى نائب الرئيس اليمني، علي سالم البيض، في خطاب مرتجل، بعد حفلة التوقيع، أنها "مرحلة جديدة في طريق اليمن وسنواصلها، لا بأس هذه المرة حصل صراع من نوع آخر، لكنه حوار بالكلمات، واستبعدنا حوار العنف والطلقات، واحتكمنا إلى الاجتماع"، وقال إن صور الكثير من أعضاء الحزب الاشتراكي الذين قتلوا في تصفيات سياسية، لا تزال ماثلة أمامه، لكن الوطن أغلى منهم جميعًا، وعلينا أن نضع بلدنا فوق كل الاعتبارات والذاتيات، وخلص إلى أنه على الرغم من تحفظاتنا، أو إحساسنا، أن هناك صعوبات في التنفيذ بناء على خبرة الماضي، دعونا نتفاءل هذه المرة.

أبرز بنود وثيقة العهد والاتفاق

1 . تؤكد لجنة الحوار ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة للإجراءات الخاصة بمناهضة الإرهاب وضرورة الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي، وإبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها، أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال، وإبعاد من تثبيت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية، تضمن فيها إجراءات العدالة، وتنفيذ العقوبة القانونية، ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة. ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمة بالإرهاب.

2 - تعلن لجنة الحوار للقوى السياسية وقوفها ضد أي تهاون أو تلكؤ عن اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة من قبل الأجهزة المعنية ضد المتورطين بالأعمال الإرهابية

والتخريبية.

3 - يُعدُّ كل من يأوي متهمًا أو يتستر عليه، وقد أعلنت الأجهزة الرسمية اسمه أو هاربًا من السجن، مخالفًا للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية.

4 - توضع خطة لإلقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الإنتربول الدولي أو عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين أو الفارين إلى الخارج من اليمنيين أو إجراء محاكمتهم غيابيًا.

5 - تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الإرهاب والتخريب بعد إجراء التحريات، وجمع المعلومات، وفي إطار تكامل التحقيقات، والربط بين القضايا، ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون وأكفاء تتوفر فيهم الحيدة، على أن تحال القضايا إلى النيابة أولًا بأول.

6 - تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والنظر في القانون الحالي لجعله أكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والإتجار به.

7 - يتم التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

8 - لا تتجاوز خطة التنفيذ وإجراءاته مدة ثلاثة أشهر.

9 - كل الإجراءات المذكورة في البنود السابقة تتم وفقًا للقوانين النافذة وقواعد العدالة.

مما سبق يتبين للقارئ أن بنود الوثيقة حددت خطورة تلك التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من صنعاء منطلقًا لتهديد الأمن والاستقرار لمشروع الوحدة اليمنية، إذ احتلت الاهتمام الأكبر والمرتبة الأولى في معظم القضايا المطروحة في الوثيقة، فقد كانت بالنسبة لحياة شعب الجنوب وقيادته تمثل وجودهم ومستقبل حياتهم لكونهم أصبحوا في مواجهة مباشرة مع تلك العصابات الإجرامية المدعومة من النظام القبلي والسياسي اليمني.

وهذا ما يؤكد أن الجنوبيين يبحثون عن مشروع وطني مشترك لإنقاذ اليمن جنوبه وشماله، من هذه للعصابات الإجرامية، وكانت الوحدة بالنسبة لهم مشروعًا والدليل على ذلك خطاب السيد علي سالم البيض في لقاء التوقيع على الوثيقة فلم يكن الحرب والانفصال مشروعًا رغم ما يوجهه من مخاطر حتى في أثناء الحرب والمواجهة والقتال بعد إعلان الحرب الشاملة وفتاوى التكفير ظل القرار السياسي للقيادة الجنوبية محتفظة بالعلاقة الوحدوية، لعل وعسى أن تجد قيادات مخلصة لها في الطرف الآخر.

إصدار الفتوى التكفيرية وحرب صيف 94م

بعد انتخابات 27 أبريل 1993م تجلت كثير من الخلافات السياسية والتشريعية والدستورية، فدفع نظام صنعاء بتلك العناصر الإرهابية للحرب الفكرية والدينية، وقد استخدمهم صالح في تلك الفترة من الزمن أداة بيده ضد خصومه الاشتراكيين الجنوبيين، فشكّلوا بذور ما تطوّر لاحقًا ليصبح تنظيم "عسكري منظم".

وحين اندلعت الحرب في صيف العام 1994م، غزا جهاديو الشمال اليمن الجنوبي، متسلحين بفتوى دينية تبرر قتل الكفار الاشتراكيين في الجنوب. وقد صدرت تلك الفتوى عن وزير العدل اليمني الشمالي عبد الوهاب الديلمي() والداعية عبد المجيد الزنداني، والتي تنص على الآتي:

النص المذاع للفتوى بصوت عبد الوهاب الديلمي: «إننا نعلم جميعًا أن الحزب أو البغاة في الحزب الاشتراكي

اليمني المتمردين المرتدين هؤلاء لو أحصينا عددهم لوجدنا أن أعدادهم بسيطة ومحدودة، ولو لم يكن لهم من الأنصار والأعوان من يقف إلى جانبهم ما استطاعوا أن يفعلوا ما فعلوه في تاريخهم الأسود طيلة خمسة وعشرين عامًا، وكل الناس يعرفون في داخل المحافظات الجنوبية وغيرها أنهم أعلنوا الردة والإلحاد والبغي والفساد والظلم بكل أنواعه وصنوفه، ولو كان هؤلاء الذين هم رأس الفتنة لم يكن لهم من الأعوان والأنصار ما استطاعوا أن يفرضوا الإلحاد على أحد ولا أن ينتهكوا الأعراض ولا أن يؤمموا الأموال ويعلنوا الفساد ولا أن يستبيحوا المحرمات، لكن فعلوا ما فعلوه بأدوات، هذه الأدوات هم هؤلاء الذين نسميهم اليوم المسلمين، هؤلاء هم الذي أعطى الجيش ولاءه لهذه الفئة، فأخذ ينفذ كل ما يريد أو ما تريد هذه الفئة ويشرد وينتهك الأعراض ويعلن الفساد ويفعل كل هذه الأفاعيل، وهنا لا بد من البيان والإيضاح في حكم الشرع في هذا الأمر: "أجمع العلماء أنه عند القتال، بل إذا تقاتل المسلمون وغير المسلمين فإنه إذا ترس أعداء الإسلام بطائفةٍ من المسلمين المستضعفين فإنه يجوز للمسلمين قتل هؤلاء المُترس بهم، مع أنهم مغلوبٌ على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم فسيتمكن العدو من اقتحام ديارنا وقتل أكثر منهم من المسلمين ويستبيح دولة الإسلام وينتهك الأعراض. إذا ففي قتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتب على تغلب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاتلون فكيف بمن يقف ويقاتل ويحمل السلاح، هذا أولًا.

الأمر الثاني: الذين يقاتلون في صف هؤلاء المرتدين يريدون أن تعلو شوكة الكفر وأن تنخفض شوكة الإسلام، وعلى هذا فإنه يقول العلماء من كان يفرح في نفسه في علو شوكة الكفر وانخفاض شوكة الإسلام فهو منافق، أما إذا أعلن ذلك وأظهره فهو مرتد أيضًا()

حيث أوضح تقرير مرصد الإفتاء في مصر "تصاعد حدة الفتاوي الدينية لأغراض سياسية صادرة مع صعود التيارات الإسلامية.."، بإطلاق فتاوى تكفير المعارضين والمثقفين، ثم أفراد الجيش والشرطة الذين عدَّهم أصحاب تلك الفتاوي التكفيرية "طواغيتًا"(). وكان نتيجة تلك الفتاوى سقوط الكثيرين من أفراد الجيش والشرطة والمثقفين شهداء وضحايا عمليات إرهابية، جاءت استجابة لتلك الفتاوي الضالة والمضلة.

وأكد الدكتور إبراهيم نجم، مستشار مفتي الجمهورية والمشرف على إصدار التقرير، في بيان صحفي، "أن فتاوى التكفير تلقي بآلاف الشباب بأتون التطرف والقتل والانفجار طلبًا لما يزعمون من الشهادة، فيسارعون إلى سفك دماء الأبرياء وترويع المواطنين داخل البلاد وخارجها، إضافة إلى أنها تمزق النسيج المجتمعي وتشيع الكراهية والحقد بين أبناء المجتمع الواحد بعد أن تقسم المواطنين إلى مؤمنين وكفار، وتصادر حق المواطنين في أن يكون لهم وطنًا يحتضنهم ويأويهم" الجنوب جرح ينزف ودم مستباح لقوى الإرهاب كان الأمر أشد وطأة وأفظع تأثيرًا في الجنوب، حيث أفتى مشايخ حزب الإصلاح إخوان اليمن بقتل واستباحة دماء شعب الجنوب، وعلى رأس هؤلاء المشايخ عبدالمجيد الزنداني وعبدالوهاب الديلمي اللذان ارتبط اسميهما بفتوى التكفير التي استند عليها نظام صنعاء في حرب احتلال

الجنـوب صيـف عـام 1994م، الفتـوى التـي اسـتباحت دم الإنسـان المعصـوم جـاءت في توظيـف سـياسي وزمـاني مـا زالـت ارتداداتـه ممتـدة، عـلى الرغـم مـن عقـود مضـت وتحـولات وقعـت، غـير أن واقـع الفتـوى وعمقهـا يعيدهـا ليـس للحيـاة، فحسـب، وإن مـات صاحبهـا، فهـي أكـثر مـن مجـرد فتـوى عابـرة، إذ مثلـت رغبـة سـيد قطـب في أفـكاره التكفيريـة، وجسـدت لوقائـع صنعـت المكونـات الوحشـية مـن تنظيـم «القاعـدة»، وحتـى الذئـاب المنفـردة.

الحرب المقدسة ضد شعب الجنوب

إعـلان الحـرب عـلى الجنـوب 27/ إبريـل / 1994م

يعـدُّ خطـاب الرئيـس عـلي عبـد اللـه صالـح في ميـدان السـبعين في العاصمـة صنعـاء في 27/4/1994 بمنزلـة إعـلان حـرب عـلى وثيقـة "العهـد والاتفـاق"، إذ جعـل مـن الجنـوب أرضًـا مباحًـا لقواتـه في سـبيل احتلالـه بالقـوة العسـكرية، وقـد تـلا إعـلان الحـرب عـددًا مـن القـرارات الجمهوريـة، منهـا:

قـرار إعـلان حالـة الطـوارئ في 5/5/1994، والتعبئـة العامـة للقتـال.

قـرار إسـقاط الشرعيـة الدسـتورية عـن عـلي سـالم البيـض ثـم عـن حيـدر العطـاس بقـرار مـن مجلـس الرئاسـة اتخـذه انفراديًّـا أعضـاؤه الثلاثـة وهـم يمنيـون شـماليون وفي غيـاب ممثـلي الجنـوب الاثنـين.

وبعـد أن هزمـت الجماعـات الشـمالية القـوات العسـكرية الجنوبيـة، لم يغـادر "الأفغـان العـرب" قـط. وبـدلًا مـن ذلـك، أصبحـوا ذراع الحكومة الشـمالية في جنـوب اليمـن، المسـتخدمة للدفـاع عـن الوحـدة اليمنيـة وحمايتهـا. وبسـطت الحكومـة الشـمالية كامـل سـيطرتها عـلى الجنـوب مـن خـلال تطبيـق الوحـدة بالقـوة، التـي عدَّهـا كثـيرٌ مـن الجنوبيـون احتـلالًا.

وبقـي "الأفغـان العـرب" هـؤلاء في المناطـق الجنوبيـة وأحكمـوا قبضتهـم عليهـا خـلال هـذه الفـترة. وفي هـذا السـياق، اسـتمر الجنوبيـون في رؤيـة قـوات "القاعـدة" – التـي تشـكّلت مـن عناصر مـن

"الأفغان العرب" والمجندين المحليين - على أنهم ذراع حكومة صنعاء المستخدمين لتطبيق الوحدة اليمنية والدفاع عنها تمامًا كما فعل "الأفغان العرب" خلال حرب العام 1994م.

وكما سبق فحين اندلعت الحرب في صيف العام 1994م، غزا جهاديو الشمال اليمن الجنوبي، متسلحين بفتوى دينية تبرر قتل الكفار الاشتراكيين في الجنوب. وقد صدرت تلك الفتوى عن وزير العدل اليمني الشمالي عبد الوهاب الديلمي جدير بالذكر أن عبدالوهاب الديلمي، وزير العدل اليمني من 1994-1997م، قد شغل منصب مدير جامعة الإيمان التي أسسها الزنداني لعشر سنوات، وقد اشتهر عنه فتوى التحريض على قتل الجنوبيين في سنة 1994م عند اندلاع الحرب بين الشمال والجنوب؛ وهو ما يُثير سخط الجنوبيين على حزب الإصلاح إلى اليوم. () والداعية عبد المجيد الزنداني.

وما زالت تلك الفتوى التكفيرية سارية المفعول حتى اليوم، فـ(عصابة الردة) (الملحدون) أكثر من مجرد مصطلحات، ما زالت تعيش في وجدان اليمنيين الشماليين على اعتبار أن الفتوى لم تُنقض حتى وإن استنكرها كبار علماء بلاد الحرمين آنذاك الشيخين عبدالعزيز بن باز وابن عثيمين(رحمهما الله)، ووافقهما في الاستنكار الأزهر الشريف، غير أن ذلك الاستنكار لم يؤثر أو يغير من واقع الفتوى وتأثيرها.

قاد هذا الجو إلى حرب سنة 1994م التي شنّها الشمال على الجنوب، وانتهت بانتصار الطرف الشمالي وخروج الجنوبيين من معادلة الوحدة. وشارك الأحمر والزنداني بقوة في تلك الحرب، وكان للأخير دور بارز؛ لأنه قاد الفصائل الجهادية من الأفغان العرب، التي مثّلت طليعة المواجهات.

وكافئ الرئيس صالح الزنداني بمنحه كل الامتيازات، ومنح الأرض والاستثمارات في سبيل دعم التنظيمات الإرهابية في الجنوب والصومال ودول أفريقيا وعدد من البلدان العربية، وقد كان ما يُعرف بجامعة الإيمان بمثابة الحقل الذي يزرع فيه تلك العقول التكفيرية التي نقلته إلى مصاف فاعل الإرهاب الدولي، ولهذا فتحت الأعين على دوره السياسي الجديد، الذي وضعه في المرمى الأميركي بوصفه أحد بارونات الإرهاب، لا بسبب علاقته السابقة مع بن لادن، بل لما كان للجامعة من دور على صعيد تأهيل أجيال جديدة بفكر سلفي متعصب ومعاد للغرب، وانكشف هذا الأمر جليًا.

إن الحقائق تشير إلى تاريخ طويل ومعقَّد من الارتباط بين الجماعتَين وجماعات متطرفة أخرى؛ مما يجعل حزب الإصلاح يلعب دورًا أساسيًّا في زعزعة استقرار اليمن على مدى عقود من الزمن، الأمر الذي لا يثقل كاهل الشعب اليمني ويزيد النفور بين شمال اليمن وجنوبه فحسب؛ بل يقود كل الجهود الخارجية الرامية لحل الصراع في اليمن إلى طرق مسدودة.

وأحكموا قبضتهم عليها خلال هذه الفترة. وفي هذا السياق، استمر الجنوبيون في رؤية قوات "القاعدة" - التي تشكّلت من عناصر "الأفغان العرب" والمجندين المحليين - على أنهم ذراع حكومة صنعاء المستخدمين لتطبيق الوحدة اليمنية والدفاع عنها تمامًا كما فعل "الأفغان العرب" خلال حرب العام 1994م.

المرحلة الرابعة: مرحلة الغطاء السياسي والمشاركة في السلطة 1994 - 2000م

لقد أصبح اليمن بعد حرب صيف 94 مركزًا رئيسًا لاستقطاب الإرهابيين، ومحطة لإرسالهم إلى الخارج وخصوصًا إلى العراق وأفغانستان والصومال، فكان أغلب

المقاتلين في أفغانستان من اليمنيين، وأغلب المعتقلين في غوانتانامو يمنيين، ويُعتقَدُ بأن لدى الحكومة اليمنية كنز كبير من المعلومات والتقارير والأسرار عن نشاطات التنظيمات الأصولية وعن أماكن تواجد الإرهابيين، وبالتالي فإن استمرار الضغط على نظام صنعاء سوف يفضي إلى نتيجة إيجابية لصالحهم وإلى إتاحة الفرصة للأجهزة الاستخبارية الدولية للاطلاع على بعض الملفات الأمنية، مما قد يسهم بشكل كبير في معرفة مراكز تدريب الإرهابيين وأوكارهم، وأساليب عملهم، وطرق تمويلهم ومصادرها.

وبعد مرور عامين من حرب صيف 94م قام طرفا الحرب المنتصرين بإجراء انتخابات برلمانية يمنية صورية في عام 1997 حيث جرت في 27 أبريل 1997. وفاز الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام حزب الرئيس علي عبد الله صالح فوزًا ساحقًا في الانتخابات.

وجاء في المرتبة الثانية حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو شريك صالح في السلطة والقتال ضد الجنوب، وفي تلك الانتخابات الصورية كان إقبال الناخبين 61.0%() من بين 16 مليون مواطن في اليمن سجل حوالي 4.6 مليون شخص في الانتخابات مع حوالي ربع منهم من النساء. ومع ذلك تلقى فقط حوالي 2.6 مليون شخص بطاقاتهم الانتخابية().

حيث تنافس أكثر من 2,300 مرشح من 10 أحزاب على 301 مقعدًا في مجلس النواب اليمني. وكان معظم المرشحين المستقلين، إلا أن العديد من هؤلاء يحظون بدعم إما من المؤتمر الشعبي العام أو التجمع اليمني للإصلاح.

جدول رقم (2) 'يوضح اقصاء ممثل الجنوب عن المشهد السياسي لصالح القوى المتطرفة في عام 1997م

الحزب	-/+	%	المقاعد	الأصوات
المؤتمر الشعبي العام	+55	43	187.1	1.175.343
التجمع اليمني للإصلاح	-10	23	53.4	637,728

امتدّت فعالية هذه التعبئة لاحقًا في وعي كثير من الإسلاميين الجهاديين الذين لم يتم إنكار "كفر" الاشتراكيين أمامهم من قبل شيوخهم، وهي تعبئة دينية متطرفة ومسكوت عنها، تتيح القتل وتقرُّ الاغتيال وتصفية المختلف، وما زالت تتغذى على قواعد متشددة تتم رعايتها وتوظيفها رسميًا من جهات عدَّة، أبرزها" جامعة الإيمان".

وفي 7 من ديسمبر 2009م دخل اليمن خط المواجهة حيث نفذت فيه عمليتان عسكريتان بعد أن تأكد للدول المكافحة للإرهاب أن النظام اليمني تعايش مع التنظيم حد الرعاية بعد عقد من الزمن. لقد جرت العملية الأولى في قرية المعجلة في مديرية المحفد محافظة أبين ضد ما يسمى بمعسكر تدريبي للقاعدة بينما استهدفت العملية الثانية معسكر في مديرية أرحب شمال صنعاء، ثم تلتها في تاريخ 24 ديسمبر عملية عسكرية في قرية رفض بمديرية رصد أبين وفي العام نفسه تم تغيير اسم القاعدة إلى قاعدة الجهاد في جزيرة العرب.

بعد أحداث 11 أيلول، ألقى الأميركيون القبض على «قاعدي» أميركي في أفغانستان، تبيّن أنه تأهل فكريًّا في جامعة الإيمان، وهنا شرع الأميركيون بفتح ملف الزنداني. قفز الزنداني من مركب الرئيس صالح حين أدرك أنه بدأ يغرق، ووجد نفسه يقف

على أرض يابسة مع التجمع اليمني للإصلاح(إسلامي) وقبيلة «حاشد»، وحبك مع اللواء علي محسن الأحمر يوم أول من أمس خيوط مسرحية انتقال جزء من المؤسسة العسكرية الى صفوف المعتصمين، الذين يرفعون شعار «الشعب يريد محاكمة السفاح»

لقد لعبت الجماعات الجهادية (الأفغان العرب) وفي إطارها الفكري والقيادي العام " جماعة اخوان اليمن" الدور المحوري في حسم انقلاب نظام صنعاء على اتفاق الوحدة بين دولة الجنوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، وتحولت تلك الجماعات المتطرفة التي مثلت الطرف الفعلي والشريك في إقصاء كوادر الجنوب، واغتيالها إلى حزب سياسي يطالب بنصيبه في الحكم والثروة الجنوبية مقابل تلك الشراكة الدموية المتجددة في فتوى تكفيرية لشعب الجنوب.

ومن ضمن الاستحقاقات التي حصلت عليها تلك الجماعات بعد أن كانت سنداً وداعمًا وشريكًا أساسيًا في اجتياح واحتلال الجنوب والوكيل الحصري في توطين الإرهاب فيه، تولي كثير من قياداتها مناصب مهمة في الدولة ونظام صنعاء، وصلت إلى حقائب وزارية ومراتب عليا في الجيش والأمن وجهاز الاستخبارات والجهاز القضائي الذي صدرت منه فتوى الجهاد على الجنوب من خلال عبد الوهاب الديلمي رئيس المحكمة العليا وكان في الوقت نفسه رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح، فرع تنظيم الإخوان في اليمن.

إن الغايات والأهداف وحسب تقارير دولية أدَّى إلى تمكن الجناح السياسي للجماعات الجهادية المتطرفة منها تنظيم القاعدة "حزب الإصلاح الإخواني " من الحصول على نفوذ عسكري وأمني وقضائي واسع وعميق، إلى عجز نظام صنعاء من الإيفاء بالمطالبات الدولية في التعامل الجاد والحاسم مع الإرهاب وتحجيم مخاطره، وهو ما جعل التنظيم الإرهابي في اليمن قضية معقدة وشائكة ولا يمكن فرزه دون تنظيف هياكل السلطات الرسمية واجهزة الدولة من نفوذ جناحه السياسي حزب الإصلاح.

تقرير أوربي نشره مركز الأبحاث الأوروبي "Europe-an Eye On Radicaliza-tion"، المختص بالدراسات الراديكالية، حول تطرف حزب الإصلاح الإخواني وإرهابه في اليمن والجنوب، مؤكدًا أن الإخوان المسلمين، والتنظيمات الإرهابية الأخرى يتبادلون الأقنعة ذاتها بحسب ضرورات الزمان والمكان، لكنهم يجتمعون في كونهم وجهًا شريرًا واحدًا يحول دون مستقبل مشرق لليمن" اختراق القضاء، لعبت المؤسسة القضائية في نظام صنعاء دورًا في جوانب التوجيه والإرشاد والتعبئة للجماعات الجهادية المتطرفة، بل كانت أول أنشطة الإفتاء الإرهابي من ذات المؤسسة، ففتوى الجهاد على الجنوب في عام 1994م كانت من قبل الزعيم الروحي لتنظيم الإخوان فرع اليمن، ومن رئيس الهيئة العليا للتنظيم القاضي عبدالوهاب الديلمي الذي كان وقتها يشغل منصب رئيس المحكمة العليا.

وفضلًا عن تغيير القوانين في الجنوب، همّشت الحكومة المركزية في صنعاء سكان الجنوب وغالبًا ما أهملت مؤسسات الدولة على غرار المدارس والطرق والمستشفيات في الجنوب. وقد كانت هاتان السياستان – أي إزالة الحماية القانونية تدريجيًا وإضعاف البنية التحتية للدولة – السبب في إحداث نقص في الخدمات والدعم، وللمفارقة أصبحت الجماعة الإرهابية

التي ساعدت الحكومة المركزية في صنعاء بدعمها في عملها ضد الجنوب وشعبه، تستعمل من ذلك سببًا كي تستهدف هذه الحكومة فيما بعد.

لقد شكل اغتيال جار الله عمر حدثًا متطرفًا. ولكن هذا الفعل الدموي لم يكن معزولًا ضمن دافعه الجهادي فقط، ولم يحدث أن اقتنع أحد ببراءة الأمر من الامتداد الأمني فيه، وإن كان يمكن التأكيد مرة أخرى على كون التعبئة الدينية الحماسية التي نهض بها سابقًا حزب الإصلاح ضد الاشتراكيين، والتي تكررت عقب الحرب أيضًا وامتدت حتى الآن عبر رموز إسلاميين (مثل الزنداني، والذارحي، والتاج، والذهب وغيرهم) على المثقفين والصحفيين والنخب الليبرالية الجديدة في اليمن، برعاية رسمية وأمنية ضمنية، أسهمت بشكل كامل في هذه الواقعة الدموية التي ذهب ضحيتها جار الله، على الرغم من أنّها أتت متأخرة قياسًا لفترة الذروة في اغتيالات ما بعد الوحدة التي حدثت بين عامي 1992 و1993. ويمكن بالتأكيد لهذه التعبئة وللتحريض الديني المستمرين أن يستخدما لاحقًا في تسويغ أي قتل واغتيال، ما دام جذرها المتطرف يتلقى تغذية مستمرة.

إن علاقة الإسلاميين بالعنف العام في اليمن متينة تمامًا، وهي قائمة منذ تشكّلهم بوصفهم قوة سياسية رئيسة في البلاد تعتمد أيديولوجيتها على وجود نقيض مستمر، "علماني"، وتتعرف على كينونتها بإنكاره كليا وتتكرر أشكال التعبئة الدينية الآن، مضافًا لها أبعاد طائفية في إطار الحرب الحالية المستعرة في اليمن، ضمن تعريفات استئصالية متبادلة تمهد للتصفية. فكلّ الجماعات الإسلامية تركن لها بسهولة، مثل الإخوان والسلفيين والحوثيين، علاوة على المتطرفين الصريحين في القاعدة وداعش. وهناك حوادث اغتيال متعددة في عدن ضد كوادر أمنية لكونها في التعريف الجهادي "مرتدة..

تلقى الناس وفاة كثير من الشخصيات العامة القوية التي صنفت بالاستقلالية السياسية في علاقتها بالسلطة، أو عملت في إطار قوي على معارضة سياستها، بكونها تصفية من نوع ما، وإن لم تأخذ شكل الاغتيال العلني، إلّا أنّ التّقدير كان دومًا ينسب الحوادث المرورية مثلًا إلى مؤامرة من نوع ما، وعدًّها عملًا مقصودًا على الأرجح، (مثل تلك الحادثة التي أودت بحياة اللواء يحيى المتوكل، والحوادث التي أودت بآخرين)، ويرى في أزمة صحية طارئة تودي بحياة فرد بكونها تسميمًا مثلا، حيث تمّ تلقّي الوفاة المفاجئة للصحافي والبرلماني عبدالحبيب سالم في هذا السياق، وصولًا إلى الوفاة المفاجئة أيضًا للصحافي الاستقصائي البارز محمد عبده العبسي، ليمتد الحديث عن الاغتيال باستمرار على شاكلة شائعات وظنون تترافق مع أيّ حادثة تؤدي لوفاة أحد هذه الشخصيات العامة.

المناخ العام في اليمن لم يستبعد الاغتيال أبدًا، بل هو يرجحه باستمرار، ويستند في ذلك إلى الحقائق والظنون، بوصف صيغة السياسة في البلد ما زالت تستمد أدواتها من الذهنية القديمة نفسها ذات الهوى الأمني والخيارات العنيفة، التي أدارت البلد باستمرار.

المرحلة الخامسة: بدايات تأسيس الدولة في مطلع الألفية الثالثة 2001 - 2011

لقد ظهر هذا المسمى، لم يكن يعني سوى خلق فضاء جغرافي ومتنفس للاحتقان الشديد الذي شهدته المملكة إبان تلك الفترة نتيجة تنامي حجم القاعدة وتنامي أنشطته الإرهابية في أراضيها.

ولهذا شهدنا ما يشبه النزوح للعناصر الإرهابية من المملكة إلى اليمن، هربًا من الملاحقات الأمنية التي ازدادت بشكل كبير ونجحت في احتواء تنظيم القاعدة في المملكة.

كان هناك على ما يبدو ما يشبه المخطط من جانب أجهزة المخابرات السعودية، بأن تصبح اليمن هي الملاذ ليتسنى لها خوض معركة قليلة الكلفة ضد القاعدة في الأراضي اليمنية، وقد نجح هذا المخطط بشكل كبير، حيث تمكنت المملكة من قتل عدد كبير من أعضاء التنظيم السعوديين في الأراضي اليمنية..

وقد حصلت أول عملية رسمية لتنظيم القاعدة في اليمن عبر الهجوم على المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) في الثاني عشر من تشرين الأول أكتوبر2000م، وهو ما جعل التنظيم يبرز مجددًا في اليمن مع اكتمال العقد الأول من الألفية الثالثة، وبعد رحلة الشتات الطويلة ليتصدر المشهد والأحداث الدولية ويضع القوى الكبرى أمام تحدي فتح جبهة جديدة في الحرب ضد الإرهاب.

لقد تأثر المشروع السياسي للقاعدة بالمتاح الذي وفرته الانتهازية السياسية الداخلية، والذي تجلى في مسيرة نظام صنعاء حين اعتقد أن بقاء القاعدة يعد ضروريًا لاستمرار الشراكة مع واشنطن، ولإبقاء ورقته مقبولة لدى القوة العظمى الأولى في العالم. وتجلّى ذلك من خلال التعاون المشترك بين النظام وقيادات القاعدة في أكثر من موقف. نحو إفساح المجال لأخطر 23 قياديًا مطلوبًا على ذمة قضايا إرهابية بالانسحاب من سجن الأمن السياسي الحصين في قلب العاصمة صنعاء، ومن هؤلاء ناصر الوحيشي الذي تزعم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب..

الزنداني يحذر من التدخل ضد تنظيم القاعدة في اليمن

حذر رجل دين بارز في اليمن، الشيخ عبدالمجيد الزنداني، من أن أي تدخل أمريكي في البلاد ضد تنظيم القاعدة سيكون بمثابة احتلال عسكري. وقال الزنداني خلال مؤتمر صحفي: إن اليمنيين لن يقبلوا ما وصفه بأنه استعمار جديد. لكن الزنداني الذي تتهمه الولايات المتحدة بتمويل الإرهاب، قال: إن لدى السلطات اليمنية الحق في عدم مطاردة عناصر تنظيم القاعدة طالما أنها تلتزم بدستور البلاد.

وقال الزنداني "نرفض الاحتلال العسكري لبلادنا ولا نقبل عودة الاستعمار مرة ثانية" في إشارة إلى إمكان تدخل واشنطن عسكريًا لدعم جهود مكافحة تنظيم القاعدة، وعدَّ التعاون مع الولايات المتحدة واحتمال التدخل الأمريكي، ولو كان محدودًا لمحاربة القاعدة في اليمن "تحكمه الاتفاقات، وهذه الاتفاقات ينبغي عرضها على البرلمان للموافقة". وقال "لو وافق مجلس النواب على احتلال اليمن، سينتفض الشعب ضد البرلمان".

وأضاف الزنداني أن "الحشود العسكرية الأمريكية والأطلسية الموجودة على سواحلنا لا تتناسب مع مطاردة القراصنة" في إشارة إلى قوات مكافحة القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن. وذكر أن الصحافة الغربية أشارت إلى أن "هذه الأساطيل والحشود هي لحماية مصادر النفط".

وأكد الزنداني معارضته بشدة للمؤتمر الدولي حول اليمن الذي سيعقد في لندن في 28 يناير / كانون الثاني، وقال: إن الداعين للمؤتمر "يرون أن الحكومة اليمنية فاشلة" ودعا رجل الدين اليمني "أبناء اليمن إلى أن ينتبهوا حكامًا ومحكومين قبل أن تفرض عليهم الوصاية". ونفى الزنداني أي علاقة

مباشرة له برجل الدين اليمني أنور العولقي الذي قد يكون مرتبطًا بالهجوم الفاشل على الطائرة الأميركية يوم عيد الميلاد، وبإطلاق النار في قاعدة فورت هود الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي والذي خلف 13 قتيلًا و42 جريحًا.

وقد عمل العولقي في مؤسسة خيرية تابعة للزنداني في الولايات المتحدة، وكان موجودً في جبال محافظة شبوة شرق صنعاء. وكذلك جدد الزنداني تمسكه "بفتوى الجهاد ضد إسرائيل"، وقال "ما دامت إسرائيل تحتل بلاد العرب وتقتل المسلمين... من واجبهم أن يدافعوا عن أنفسهم.

أحداث -11 سبتمبر 2011م

بدأت الحركات الاسلامية تظهر على السطح، وكانت التنظيمات الإرهابية في اليمن المنطوية تحت عباءة النظام السياسي أحد تلك التنظيمات الدولية، ففي هذه المرحلة واصلت نشاطها كحركة جهادية ذات أهداف عقائدية وأخرى سياسية، واعتمدها أسلوبًا تكتيكيًا وهو توجيه ضربات خاطفة لمصالح الدول العربية والغربية، إلى أن تموضع في مساحات ارتأى أن بوسعه أن يقيم فيه إمارات نموذجية تتأسس على نهج الخلافة.

لقد بدأت القاعدة بالظهور تحت مسمى "أنصار الشريعة"، منذ أواخر عام 2010 على وجه التقريب، وهذه التسمية تشير إلى بداية توجه القاعدة نحو تطبيق النموذج الإسلامي للدولة، من خلال تبنى فكرة تأسيس إمارة في أبين وشبوة.

وحدث ذلك في مارس من عام 2011 أي بعد مرور فترة بسيطة على اندلاع ثورة الحادي عشر من فبراير/ شباط من العام نفسه عندما توفرت للتنظيم أهم فرصة لتجريب مشروعه السياسي عبر قيام إمارة، وهي مرحلة تسبق الإعلان عن الخلافة، الذي بلغه داعش ورفضت القاعدة التعامل معه رغم التشابه الكبير في المنطلقات بين التنظيمين الإرهابيين.

وعاد وكرر التجربة نفسها في إبريل من عام 2015 أي بعيد فترة قليلة من بدء تدخل التحالف العربي على خط الأزمة في اليمن. وفي الحالتين شكل ذلك أحد المظاهر الصارخة للتوظيف السياسي للقاعدة وللتنظيمات المتشددة، والتوظيف حدث في حالتي إمارة أبين وإمارة المكلا.

لم يكن ليتسنى لتنظيم القاعدة بلوغ هذه المرحلة لولا أنه استغل الثغرة التي وفرها قطبي نظام صنعاء لهذا التنظيم، إلى حد التمكين بالدعم المباشر بالسلاح وبالتواطؤ وبالتضحية أحيانًا بالوحدات العسكرية والأمنية وبالشرف العسكري وبالأمانة، وغيرها من القيم التي يتأسس عليها قوام المجتمع والدولة الصالحة.

ولقد تأثر المشروع السياسي للقاعدة بالمتاح الذي وفرته الانتهازية السياسية الداخلية، والذي تجلى في مسيرة نظام صنعاء حين اعتقد أن بقاء القاعدة يعد ضروريًا لاستمرار الشراكة مع واشنطن، ولإبقاء ورقته مقبولة لدى القوة العظمى الأولى في العالم.

وتجلى ذلك من خلال التعاون المشترك بين النظام وقيادات القاعدة في أكثر من موقف نحو إفساح المجال لأخطر (23) قياديًا مطلوبًا على ذمة قضايا إرهابية بالانسحاب من سجن الأمن السياسي الحصين في قلب العاصمة صنعاء ومن بين هؤلاء ناصر الوحيشي الذي تزعم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

هذا يدفعنا إلى تتبع الرابط الوثيق بين الحرب الأمريكية على الإرهاب في اليمن، وبين الانتهازية السياسية التي اتبعها

رؤساء وزعماء القوى اليمنية الرئيس السابق صالح، ومن ثم الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي، وحاليًا قيادات الحركة الحوثية فجميعهم يدعو محاربة الإرهاب وهذا يعني أن الظاهرة الإرهابية تحركها أجندات سياسية بالأساس، ولم تكن لتزدهر هذه الظاهرة لولا وجود أطراف لديها الاستعداد دائمًا لهذا النوع من التوظيف السياسي لجماعات العنف، لقد سقطت وسلمت عدد من المعسكرات والمواقع العسكرية المدججة بالسلام الثقيل والتوسط في كل من أبين ولحج وشبوة والمكلا بيدي تلك التنظيمات الإرهابية، وهذا الدعم مكن القاعدة من تأسيس سلطة ميدانية، معبرًا عنها بنموذج الإمارات الإسلامية التي أقامها التنظيم في عدد من محافظات الجنوب على وجه التحديد، بل إن القاعدة تعاملت مع اليمن بوصفه دولة إسلامية، وتعاملت مع محافظاته بوصفها ولايات تابعة له.

ومن هنا يمكن القول: إن المشروع السياسي للقاعدة كَبُرَ وترسَّخ بقدر الفرص التي منحته الانتهازية السياسية للمستفيد من هذا التنظيم، وهو قوى نظام صنعاء بكل أطيافها العسكرية والسياسية والقبلية والدينية.

المرحلة السادسة: إعلان (إمارات التنظيم المتطرف فرع اليمن) 2011 - 2024م

ألقت ظاهرة الإرهاب بضلالها السلبية على النشاط الاقتصادي والاستثماري في اليمن، وأعاقت النشاط السياحي، وخلقت موانع لزيادة النمو والتطوير للقطاعات المنتجة، وإلغاء كثير من البرامج السياحية، ورفع مبالغ التأمينات على شحن البضائع، بالإضافة إلى تضرر النشاط الملاحي حيث زادت رسوم التأمين على البواخر والبضائع الواصلة أضعاف ما كانت عليه قبل تنفيذ العمليات الإرهابية.

نجحت التنظيمات الإرهابية في استغلال عاملي الفقر والبطالة اللذين يشكلان بيئة خصبة لنمو الإرهاب وانتشار الفكر المتطرف لاستقطاب الشباب وتجنيدهم مستغلين سوء أوضاعهم المعيشية حيث تعدُّ الأوضاع الاقتصادية المتردية هي الدافع الرئيس للشباب والمحرك لهم للانضمام للتنظيمات الإرهابية.

لقد بدأت القاعدة بالظهور تحت مسمى "أنصار الشريعة"، منذ أواخر عام 2010 على وجه التقريب، وهذه التسمية تشير إلى بداية توجه القاعدة نحو تطبيق النموذج الإسلامي للدولة، من خلال تبنى فكرة تأسيس إمارة في أبين وشبوة.

وحدث ذلك في مارس من عام 2011 أي بعد مرور فترة بسيطة على اندلاع ثورة الحادي عشر من فبراير/ شباط من العام نفسه عندما توفرت للتنظيم أهم فرصة لتجريب مشروعه السياسي عبر قيام إمارة، وهي مرحلة تسبق الإعلان عن الخلافة، الذي بلغه داعش ورفضت القاعدة التعامل معه رغم التشابه الكبير في المنطلقات بين التنظيمين الإرهابيين.

وعاد وكرر التجربة نفسها في إبريل من عام 2015 أي بعيد فترة قليلة من بدء تدخل التحالف العربي على خط الأزمة في اليمن. وفي الحالتين شكل ذلك أحد المظاهر الصارخة للتوظيف السياسي للقاعدة وللتنظيمات المتشددة، والتوظيف حدث في حالتي إمارة أبين وإمارة المكلا.

لم يكن ليتسنى لتنظيم القاعدة بلوغ هذه المرحلة لولا أنه استغل الثغرة التي وفرها قطبا نظام صنعاء لهذا التنظيم، إلى حد التمكين بالدعم المباشر بالسلاح وبالتواطؤ وبالتضحية أحيانًا بالوحدات العسكرية والأمنية وبالشرف العسكري وبالأمانة،

وغيرها من القيم التي يتأسس عليها قوام المجتمع والدولة الصالحة.

ولقد تأثر المشروع السياسي للقاعدة بالمتاح الذي وفرته الانتهازية السياسية الداخلية، والذي تجلى في مسيرة نظام صنعاء حين اعتقد أن بقاء القاعدة يُعدُّ ضروريًا لاستمرار الشراكة مع واشنطن، ولإبقاء ورقته مقبولة لدى القوة العظمى الأولى في العالم.

وتجلى ذلك من خلال التعاون المشترك بين النظام وقيادات القاعدة في أكثر من موقف نحو إفساح المجال لأخطر (23) قياديًا مطلوبًا على ذمة قضايا إرهابية بالانسحاب من سجن الأمن السياسي الحصين في قلب العاصمة صنعاء ومن بين هؤلاء ناصر الوحيشي الذي تزعم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

هذا يدفعنا إلى تتبع الرابط الوثيق بين الحرب الأمريكية على الإرهاب في اليمن، وبين الانتهازية السياسية التي اتبعها رؤساء وزعماء القوى اليمنية الرئيس السابق صالح ومن ثم الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، وحاليا قيادات الحركة الحوثية، فجميعهم يدعو إلى محاربة الإرهاب، وهذا يعني أن الظاهرة الإرهابية تحركها أجندات سياسية بالأساس، ولم تكن لتزدهر هذه الظاهرة لولا وجود أطراف لديها الاستعداد دائمًا لهذا النوع من التوظيف السياسي لجماعات العنف.

فقد سقطت وسلمت عدد من المعسكرات والمواقع العسكرية المدججة بالسلام الثقيل والمتوسط في كل من أبين ولحج وشبوه والمكلا بيدي تلك التنظيمات الإرهابية، وهذا الدعم مكن القاعدة من تأسيس سلطة ميدانية، معبرًا عنها بنموذج الإمارات الإسلامية التي أقامها التنظيم في عدد من محافظات الجنوب على وجه التحديد، بل إن القاعدة تعاملت مع اليمن بوصفه دولة إسلامية، وتعامل مع محافظاته بوصفها ولايات تابعة له.

لقد ظل الجهاز القضائي اليمني بمختلف هياكله ومستوياته متأثرًا بسيطرة حزب الإصلاح الإخواني - الجناح السياسي للجماعات المتطرفة - وتكرر تماهيه مع العناصر الإرهابية بقرارات سياسية تقف خلفها شخصيات إخوانية نافذة في الدولة منها في الجهاز القضائي كالقاضي حمود الهتار الذي استغل تجربة المملكة العربية السعودية في إجراء برامج حوار وتأهيل مع العناصر المتطرفة وفق استراتيجية حققت نجاحات فعلية، على عكس المناصحة والحوار الذي إدارة الهتار مع العناصر الإرهابية في سجون صنعاء منذ 2006م إذ كان مختلف تمامًا في الأهداف المتوخاة بدليل نتائجه التي كان أبرزها إطلاق وفرار العشرات من أخطر العناصر الإرهابية، نتيجة ذات الحوار الذي تم اتباعه في 2006

قد تولى الهتار إدارة الحوار مع العناصر الإرهابية، وعمل على مساعدتهم في الإفلات من العقاب، حيث أطلق بموجبه أكثر من 314 عنصرًا من المعتقلين على خلفية انتمائهم لتنظيم القاعدة الإرهابي باشروا فور خروجهم من السجون، في استقطاب وتجنيد الشباب إلى تنظيم القاعدة، بدليل أن كل الأعمال الإرهابية في تلك الفترة نفذتها عناصر إرهابية التحقت بالقاعدة عقب عام 2006 وهو العام نفسه الذي تولى فيه الهتار حوار المناصحة مع العناصر الإرهابية، وقعت عملية الهروب الكبير والمرعب ل 23 من أخطر عناصر تنظيم القاعدة، كان من بين هؤلاء السكرتير السابق لأسامة بن لادن، ناصر الوحيشي، الذي أصبح لاحقًا الزعيم المؤسس لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي نشأ رسميًا في يناير/ كانون الثاني 2009

إن هـذا الفـرار لم يكـن حدثًـا مجـردًا مـن اسـتراتيجية جماعـة الإخـوان في اليمـن في أثنـاء صراعها مـع نظام عفاش في الانتخابـات، وموقفهـا مـن المملكـة العربيـة السـعودية، اسـتراتيجية تحريـك أجنحتهـا الإرهابيـة في المنطقـة وتأطيرهـا في قيـادة واحـدة وللحيلولـة دون اختراقها مـن قبـل الأجهـزة الاسـتخباراتية، وتطلـب ذلـك ومـن خـلال مناصحـة حمـود الهتـار وبتسـهيل مـن رئيـس جهـاز الأمـن السـياسي الإخـواني غالـب القمـش تمكـين فـرار نـاصر الوحيـشي ليقـوم بمهمـة توحيـد فرعـي التنظيـم في اليمـن والسـعودية. عقـب عمليـة الفـرار لأخطـر للعنـاصر الإرهابيـة مـن سـجن الأمـن السـياسي بصنعـاء، اسـتؤنفت الهجمات عـلى أهـداف أجنبيـة، بمـا في ذلـك التفجـير الانتحـاري الـذي وقـع في مـأرب عـام 2007 وأسـفر عـن مقتـل ثمانيـة سـياح إسـبان، والهجـوم الـذي وقـع عـلى السـفارة الأمريكيـة بصنعـاء عـام 2008، ولكـن الاسـتهداف الفاشـل لرحلـة خطـوط نـورث ويسـت الجويـة رقـم (253) عشـية عيـد ميـلاد لعـام2009، هـو الـذي عـزز الاهتـمام بالقاعـدة باليمـن في أوسـاط المخابـرات وأجهـزة الأمـن الغربيـة بوصفهـا أخطـر فـرع مـن فـروع القاعـدة.

وعقـب انفـراد جماعـة الإخـوان في الحكـم، وصعـود القـاضي حمـود الهتـار وزيـرًا للأوقـاف توعـد نـاصر الوحيـشي زعيـم تنظيـم القاعـدة، بتحريـر أنصـاره مـن العنـاصر الإرهابيـة المعتقلـين في سـجون صنعـاء. وقـد فـرَّ هـو نفسـه مـن سـجن في صنعـاء في فبرايـر شـباط 2006م مـع 22 عضـوًا آخـر في التنظيـم الإرهـابي كنتيجـة لحـوار القـاضي الهتـار مـع تلـك العنـاصر في تلـك الفـترة.

ولم يمـض مـن الوقـت الكثـير حتـى أعلنـت وزارة الداخليـة اليمنيـة في بيـان نشرتـه وكالـة الأنبـاء سـبأ، أن 29 سـجينًا، مـن المدانـين في قضايـا إرهابيـة وجنائيـة مختلفـة، ومـن أخطـر العنـاصر الإرهابيـة، تمكنـوا مـن الفـرار عـبر فتحـة أحدثهـا انفجـار سـيارة مفخخـة في سـور السـجن" وتـلى ذلـك ذلـك تسـليم حضرمـوت السـاحل لتنظيـم القاعـدة.

لم يتوقـف الهتـار عـن تلـك التجربـة التـي أعطتـه مكانـة كبـيرة في تنظيـم الإخـوان أكـثر مـن ذي قبـل، بـل واصـل في المطالبـة بحـوار ومناصحـة عنـاصر تنظيـم القاعـدة عـلى طريقتـه السـابقة لتحقيـق النتائـج ذاتهـا، ففـي برنامـج حـواري عـلى قنـاة "آزال " اليمنيـة قـال: إن لجـوء الحكومـة إلى اسـتخدام القـوة في مواجهـة عنـاصر القاعـدة أدَّى إلى اسـتخدام عنـاصر هـذه الجماعـة للقـوة في المقابـل .وتطـرق "الهتـار" إلى خطـاب أخـير للرئيـس هـادي" والـذي قـال فيـه : إن 70% مـن عنـاصر التنظيـم في اليمـن مـن خارجهـا داعيـا "هـادي" إلى محـاورة الـ 30 % مـن أعضـاء التنظيـم الذيـن هـم "يمنيـون" وفي حـوار سـابق تحـدث الهتـار فيـه حـول تجربـة مـا اسـماه بالحـوار ومناصحـة مـع أعضـاء مـن تنظيـم القاعـدة خلال السـنوات الماضيـة قائـلا: إنـه يتوجـب عـلى الرئيـس "عبدربـه منصـور هـادي" أن يبـدأ بالحـوار مـع أعضـاء تنظيـم القاعـدة مؤكـدًا أن محـاولات اجتثـاث هـذا التنظيـم عـبر القـوة المسـلحة لا يمكـن لهـا أن تنجـح.

ومؤخـرًا اسـتغل الهتـار تعيينـه رئيسًـا للجنـة القانونيـة لوضـع تشريعًـا يشرعـن مـا دأب عليـه في تعزيـز أواصر علاقتـه وعلاقـة الإخـوان بالعنـاصر المتطرفـة، وقطـع الطريـق أمـام خيـار مكافحـة الإرهـاب بالخيـار العسـكري الـذي اثبتـت القـوات المسـلحة الجنوبيـة نجاحـه.

ففـي مسـودة القواعـد المنظمـة لأعـمال مجلـس القيـادة الرئـاسي تعمـد الهتـار وضـع فقـرة تنـص عـلى اعتـماد الحـوار والمناصحـة مـع العنـاصر الإرهابيـة، ولعـل تلـك الفقـرة

واحدة من أخطر حشوات التفخيخ لذات المسودة الهتارية الإخوانية.

مما سبق تبين أن القضاء والسلطات اليمنية تساهلت وتماهت كثيرًا مع العناصر الإرهابية، وظهر هذا التساهل والتماهي في الإفراج عن العناصر الإرهابية وإخضاعهم لبرامج المناصحة التي كان يديرها القاضي حمود الهتار وزير الأوقاف في حكومة باسندوة) ورئيس المحكمة العليا في وقتنا الحالي، هذه المناصحة وفقًا لنتائجها كانت تهدف إلى دعم الإرهاب وتمكينه أكثر من ذي قبل، بدلًا من إخضاع المنتمين إليه للعقوبات الجنائية التي ينص عليها القانون.

قيادة الإرهاب في اليمن والمحاكمات الدولية

لم تمض سوى أيام قليلة على لقاء جمع رجل الدين الإخواني المتطرف عبدالمجيد الزنداني، والمفتي العام لتنظيم القاعدة في جزيرة العربي، مع المتحدث باسم الحركة الأفغانية ذبيح الله، حتى أعيد الحديث عن علاقته بتفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول، والتي تؤكد تحقيقات أن الزنداني يعد المدبر والمنسق، واختار عنصرين من الذين نفذوا العملية في ميناء عدن العام 2000م.

وقالت شبكات إخبارية إقليمية إن الشيخ عبدالمجيد الزنداني، التقى بالمتحدث الرسمي باسم "حركة طالبان" في أفغانستان ذبيح الله مجاهد والوفد المرافق له في تركيا.

وذكر المتحدث الرسمي باسم "حركة طالبان" ذبيح الله مجاهد، على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، أنه عقد لقاءً مهمًا مع من أسماه "عالم الإسلام ومقاتله" الشيخ الزنداني، في مقر إقامته بتركيا، للاطلاع على الوضع في أفغانستان.

وقال مجاهد إن الزنداني شدد على أهمية "الالتزام بالشريعة الإسلامية والحفاظ على الوحدة" في أفغانستان، دون الإفصاح عن مزيد من التفاصيل حول اللقاء()

وأكد محمد عبدالمجيد الزنداني، نجل الداعية الإرهابي في تغريدة على حسابه بتويتر، أن الناطق الرسمي لحكومة الإمارة الإسلامية في أفغانستان ذبيح الله مجاهد في زيارة خاصة له اليوم للشيخ عبدالمجيد الزنداني بمقر إقامته في إسطنبول".

ويعدّ الشيخ الزنداني أحد مؤسسي حزب التجمع اليمني للإصلاح (إخوان مسلمون) وسبق له أن لعب دورًا بارزًا في تكوين "حركة الأفغان العرب" خلال فترة الثمانينيات للمشاركة في "الجهاد" ضد الاتحاد السوفيتي((

وصنّفت الولايات المتحدة الأمريكية الشيخ اليمني عبدالمجيد الزنداني، في العام 2004، كـ"إرهابي"، وفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية، التي قالت: إن لديها أدلة على تورطه في عملية الهجوم على المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول"، قبالة سواحل عدن، عام 2000م

مما سبق تبين أن

- رأى حسن البناء في اليمن أرضًا صالحة لأفكاره؛ لجهل وتخلف وفقر شعبه وأن بالإمكان صياغة فكرهم وآرائهم من جديد في سبيل عودة الخلافة الإسلامية من جديد، وأنه من خلال نقطة انطلاق جيدة للفكر الإخواني يستطيع خلق قوة بشرية تكون يده الضاربة لتحقيق أهدافه.

- أن الإخوان المسلمين قاموا بدور قيادي بارز في اليمن سواء في تنشيط حركة المعارضة، أم في بلورة أفكارها وتحديد أهدافها السياسية، أم في الإعداد وتنفيذ ودعم ثورة 17 شباط 1948م، فهي أول ثورة في العالم الإسلامي كان لإخوان المسلمين دور فيها.

- أن أهداف صنعاء حشد المجاهدين العرب والتفاعل الكبير سياسيًا بامتياز في

سبيل توظيف هؤلاء المقاتلين في حربهم ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوبية التي كانت حليفة للاتحاد السوفياتي، وكانت الدولة العربية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية تتواجد فيها قواعد عسكرية مشتركة لحماية المياه الإقليمية.

- أن التحالف الاستراتيجي بين (صالح والشيخ الأحمر والزنداني) كان مبنيًا على إفشال مشروع الوحدة وإعلان دولة إسلامية والقضاء على المد الاشتراكي والشيوعي في جنوب اليمن بحسب زعمهم.

- مثّل عودة المقاتلين اليمنيين من أفغانستان سببًا رئيسيًا لانتشار ظاهرة التطرف وتمدد وانتشار نشاط الإرهابيين في عدد من المحافظات اليمنية حيث تولّد لديهم شعورًا عند العودة بالقوة والثقة المفرطة بالنفس والقدرة على استئصال عناصر الحزب الاشتراكي في الجنوب بعد أن أخذت فكرة الجهاد وإنشاء فرع لتنظيم القاعدة في اليمن تستحوذ على تفكير أسامه بن لادن بعد أن تم إقناعه من قبل بعض المرجعيات الدينية ومشائخ القبائل المتعاطفة مع التنظيم بأن اليمن أضحت من أكثر المناطق في العالم جاهزية؛ لأن تقوم فيها حركات جهادية تتوافر لها مقومات النجاح.

- القضاء على معظم القيادات السياسية والعسكرية والقانونية والأكاديمية بغرض تجريف العقل الجنوبي النهضوي في سبيل الخروج من هذه الأزمة التي يعانها شعب الجنوب.

- أن بنود الوثيقة حددت خطورة تلك التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من صنعاء منطلقًا لتهديد الأمن والاستقرار لمشروع الوحدة اليمنية، فقد احتلت الاهتمام الأكبر والمرتبة الأولى في معظم القضايا المطروحة في الوثيقة، فقد كانت بالنسبة لحياة شعب الجنوب وقيادته تمثل وجودهم ومستقبل حياتهم لكونهم أصبحوا في مواجهة مباشرة مع تلك العصابات الإجرامية المدعومة من النظام القبلي والسياسي اليمني.

- هناك العديد من المصادر المحلية والإقليمية والدولية التي أسهمت في خلق بيئة ملائمة لنمو وانتشار ظاهرة الإرهاب في اليمن أما المصادر المحلية فأهمها انتشار المعاهد الدينية والمراكز التعليمية الخارجة عن إشراف الحكومة التي أسهمت في تغذية عوامل التطرف وإيجاد كيانات خارجة عن القانون تعمل على محو مفاهيم وقيم ثقافية وسطية متوازنة، كما أن قوة النفوذ القبلي وضعف سلطة الحكومة المركزية في بعض المحافظات النائية وانتشار السلاح عوامل أسهمت في تغذية ظاهرة الإرهاب والتطرف في اليمن.

- كان للصراع الساسي الحاد بين شركاء الوحدة حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي خلال حقبة التسعينات تأثيرًا كبيرًا في تطور الحركات الإرهابية حيث وظف نظام صنعاء حركة الإخوان المسلمين والأفغان العرب ذا التيار الأصولي المتطرف في صراعه ضد شريك الوحدة وسمح لتلك التنظيمات للتمدد والانتشار وتنفيذ عمليات إرهابية متعددة في الداخل، ويرجع ذلك إلى انشغال الأجهزة الأمنية بتفاصيل الصراع القائم بينهما، وكان من تداعياته السلبية أيضًا إدخال مشروع الوحدة بين البلدين في نفق مظلم تمثل في مزيد من الاحتقان وإضعاف النظام الديمقراطي وإعاقة تطوير النظام السياسي والمؤسسي وفتح المجال للتنظيمات الإرهابية للعمل بحرية داخل اليمن بهدف تصفية حساباتها مع خصومها السياسيين فضلًا عن إشعال فتيل التوتر بين الأحزاب السياسية المتصارعة وتغذية عوامل الصراع بينها وإعاقة مسار الحياة السياسية.

- أفضت ظاهرة الإرهاب

إلى تحفيز القيادة السياسية القادمين من الجنوب إلى صنعاء على تبديل أولوياتها وإلى إدخال هذه التنظيمات في العملية السياسية، وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على مستقبل حياتهم الشخصية والسياسية وصلت إلى قناعة راسخة بأن مكافحة الإرهاب لم يُعدُّ اختياريًا ومزاجيًا بل أصبح نشاطًا ملزمًا للجميع ينال العقاب عليه كل من يتراخى أو يتخاذل أو يتراجع عنه.

- رسمت قيادة تنظيم القاعدة لنفسها استراتيجية بعيدة المدى تقوم على أساس تكثيف العمليات الإرهابية النوعية ضد القيادات الجنوبية وبالذات استهداف القيادات العسكرية التي تحمي النظام السياسي بمستلزمات البقاء بهدف إضعافه وإنهاك الدولة وإرباك الحكومة والأجهزة الأمنية وتشتيت طاقة القوى السياسية في صراعات عبثية بهدف نشر الاضطرابات والفوضى وتهيئة المناخ المناسب لتحويل الجنوب إلى ملجأ آمن للتنظيم لممارسة أنشطته الإرهابية في الجزيرة العربية والخليج.

- خلال الفترة من-1990 1994م أدرك شعب الجنوب مبكرًا مدى وحجم المخاطر والتحديات التي قد تواجهه فضلًا التداعيات السلبية التي تفرضها ظاهرة الإرهاب على أمن الجنوب واستقراره خصوصًا من قبل عناصر التيار الأصولي العائد من أفغانستان.

- سعى نظام صنعاء لاحتواء التنظيمات الإرهابية ومحاولة استقطاب عناصرها الخطرة عبر استيعابه ودمجه في إطار مؤسساتها الرسمية بهدف إضعاف الشريك في الوحدة والمتمثل في قيادات شعب الجنوب، كما تم توظيفها والاستناد إليها في الخروج على الحاكم والنظام السياسي وبالتالي نجحت في توظيف جزء كبير من قيادات وعناصر هذا التنظيم.

- ألقت ظاهرة الإرهاب بضلالها السلبية على النشاط الاقتصادي والاستثماري في الجنوب، وأعاقت النشاط السياحي وخلقت موانع لزيادة النمو والتطوير للقطاعات المنتجة، وإلغاء الكثير من البرامج السياحية، ورفع مبالغ التأمينات على شحن البضائع فضلًا عن تضرر النشاط الملاحي حيث زادت رسوم التأمين على البواخر والبضائع الواصلة إضعاف ما كانت عليه قبل تنفيذ العمليات الإرهابية.

- نجحت التنظيمات الإرهابية في استغلال عامل الفقر والبطالة اللذين يشكلان بيئة خصبة لنمو الإرهاب وانتشار الفكر المتطرف لاستقطاب الشباب وتجنيدهم، مستغلين سوء أوضاعهم المعيشية حيث تعدُّ الأوضاع الاقتصادية المتردية هي الدافع الرئيس للشباب والمحرك لهم للانضمام للتنظيمات الإرهابية.

الهوامش:

ضحايا العمليات الإرهابية في الجنوب

(دراسة حالة العاصمة عدن انموذجا)

للفترة من 2011 - 2023م

□ د. صبري عفيف العلوي

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية رصد وتوثيق ضحايا التنظيمات الإرهابية اليمنية ضد شعب الجنوب للفترة من 2011م - 2023، ومن خلال المنهج التاريخي والإحصائي سعت هذه الدراسة لمعرفة التسلسل الزمني للهجمات الإرهابية في العاصمة عدن وما خلقته تلك العمليات من جرائم بشعة في الأرواح والممتلكات داخل المجتمع الجنوبي في عدن.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات:

الكلمات المفتاحية: الضحايا - التنظيمات الارهابية- العاصمة عدن

Summary

attempts to monitor and document the victims of Yemeni terrorist organizations against the people of the South for the period from 2011 AD - 2023. Through the historical and statistical approach, this study sought to know the chronology of terrorist attacks in the capital, Aden, and the heinous crimes these operations created in lives and property within the southern community in Aden. .

The study reached a number of results and recommendations:

Keywords: victims - terrorist organizations - the capital, Aden

المقدمة:

يعد الإرهاب من أشد الآفات فتكاً في المجتمعات، ولقد عانى الجنوب من جرائم هذه الظاهرة الدخيلة على الهوية والثقافة الجنوبية، والتي تم تعزيزها من قبل الجهات المناوئة للجنوبيين وقضيتهم العادلة عبر القوى اليمنية بمختلف انماطها لطالما لهم هدف مشترك هو استهدف تعكير الأمن وزعزعة الأمن الاستقرار على أرض الجنوب.

وفي هذه الورقة حاولنا أن نميز بين ضحايا الإرهاب، عن سواه من ضحايا الصراع الأخرى، وتبين لنا أن المشرع يُقصد بضحايا الإرهاب كل شخص تضرر مباشرة أو كل فرد من أفراد أسرة شخص توفي نتيجة جريمة إرهاب، كما يحق لأفراد أسر الضحايا الناجين الانتفاع ببعض أنواع خدمات الدعم وإجراءات الحماية.

ضحايا الإرهاب:

إن ضحايا الإرهاب: المقصود بهم أولئك الأشخاص الذين واجهوا الإحساس بالموت الوشيك أو الرعب، نتيجة تعرضهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحادث الإرهابي سواء كانوا مصابين أو لاجئين ومهجرين أو مختطفين أو نازحين قسريًا، أو يعانون من اضطرابات نفسية نتيجة مشاهدتهم لأحداث القتل والتفجير بصورة مباشرة أو عبر الشاشات.

إن جريمة الإرهاب هي جريمة ترتكب بهدف إثارة ذعر سكان الدولة أو مجموعة من الناس، ولكي

يعتبر الفعل جريمة إرهاب فلا بد أن يكون من شأنه القدرة على إلحاق الضرر الجسيم بدولة ما مثلاً والقدرة على تشكيل عبء بالغ على المجتمع.

وهنا قدمنا مبحثا توثيقيا؛ لأبرز الأحداث الإرهابية التي نفذت في العاصمة الجنوبية عدن منذ عام 2011م- 2023م ولمدة (13) عاما، حيث عانى شعبنا في الجنوب بشكل عام والعاصمة عدن بشكل خاص كل أنواع الموت والقتل والتدمير للأرض والانسان لاسيما بعد انتشار التنظيمات الإرهابية، تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وداعش وأنصار الشريعة، كل تلك التنظيمات كلها تم توظيفها توظيفا سياسيا من قبل سلطة صنعاء بغرض زعزعة الامن والاستقرار في العاصمة عدن ومحافظات الجنوب الأخرى وتسليط تلك التنظيمات ضد القوات الجنوبية والشخصيات السياسية المناهضة للقوات اليمنية في مدن الجنوب وكذلك تدمير البنية التحتية وتعطيل عجلة التنمية للأرض والإنسان معا.

العاصمة عدن:

تقع على ساحل خليج عدن، وتعد العاصمة السياسية لشعب الجنوب منذ فجر الاستقلال حتى عام 94م سقطت في يدي الغزاة اليمنيين، ومنها انطلقت الثورة التحررية السلمية لمواجهة قوى نظام صنعاء، ويمثل سكان محافظة عدن ما نسبته (3%) من أجمالي سكان الجنوب تقريبا، وعدد مديريات المحافظة (8) مديريات، وتشكل عدن أنموذجاً متميز لتكامل النشاط الاقتصادي وتنوع البنيان الإنتاجي، إذ جمعت بين الأنشطة الصناعية والسمكية والتجارية والسياحية والخدمية، وتنبع أهميتها من كونها ميناءً تجارياً مهماً ومنطقة تجارة حرة إقليمه ودولية.

وتكتسب الصناعة مقوماتها من مجموعة مصانع ووحدات إنتاجية أهمها مصفاة عدن. ويوجد في أراضي العاصمة عدن بعض المعادن، من أهمها (الاسكوريا والبرلايت) والزجاج البركاني ومعادن طينية تستخدم في صناعة الإسمنت والطوب الحراري.

وتشتهر عدن بمعالم سياحية كثيرة ومتنوعة من أهمها صهاريج الطويلة، قلعة صيرة، منارة عدن، وعدد كبير من دور العبادة كالمساجد والكنائس والمعابد، وشواطئها السياحية جميلة وجذابة. ومناخ المحافظة حار نسبياً خلال أيام السنة، إذ يصل متوسط درجة الحرارة في عدن خلال أيام السنة بحدود (29) درجة.

وتقع محافظة عدن على ساحل خليج عدن، بين دائرتي عرض (-47 12) شمال خط الاستواء. وتبلغ مساحتها حوالي (750) كيلومتر مربع تتوزع على ثمان مديريات وذلك بحسب التقسيم الإداري لعام 2004م.

ويبلغ عدد سكان العاصمة عدن وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام2004م (589419) نسمه، وينمو السكان سنوياً بمعدل (3.77%)؛ وسبب الهجرة والنزوح من محافظات الشمال في اليمن ارتفعت نسبة السكان فوق النصف وفقًا لآخر الإحصائيات في عام 2023م التي قدرت عدد سكان العاصمة عدن حوالي 1,079,670 نسمة، وقد بلغ معدل النمو السكاني فيها هذا العام ما يعادل 3.33%، بزيادة تقدر بحوالي 34,759 نسمة عن العام الماضي، ويقدر الآن عدد سكان عدن في عام 2024 بـ 1,116,193 نسمة ومن المتوقع أن يزيد عدد السكان فيها في عام 2030م ليصل إلى

حـوالي 1,364,118 نسـمة((1)).

المطلب الأول:

أرقـام إحصائيـة للعمليـات الإرهابيـة في العاصمـة عـدن

تعيـش عـدن وضـع مأسـوي مركـب ومعقـد فيـه الكثـير مـن المفارقـات الكـبرى، حيـث تبـدو وكأنهـا عواصـم في عاصمـة: فهي عاصمـة الشرعيـة والانتقـالي وعاصمـة الجنـوب وقضيتـه وحراكـه ومنظومتـه السياسـية والعسـكرية وعاصمـة الاحـزاب والكتـل والمجالـس والمنظـمات.. وعاصمـة الجميـع دون اسـتثناء عـلى اختـلاف مشـاريعهم وانتماءاتهـم السياسـية والايديولوجيـة ووظائفهـم واعمالهـم ونشـاطاتهم الحـرة وغـير الحـرة.

وهـي عاصمـة الخلايـا التـي تنمـو تحـت الأرض والإعـلام الحـر الـذي يثـير كثـير مـن الفـتن ويوفـر شِـباك الاصطيـاد لـذوي المهـارات الشـعبوية الرائجـة التـي تمـلأ فضـاءات التواصـل الاجتماعـي بركامهـا القبيـح. عـدن مفتوحـة أمـام الجميـع وهـي مـأوى للنازحـين وللباحثـين عـن أي شيء وعـن كل شيء في زمـن الحـرب الرهيبـة رغـم كل ذلـك في مسـتهدفة اسـتهداف مبـاشر مـن التنظيـمات الإرهابيـة اليمنيـة منـذ بدايـة العشرينـات مـن مطلـع القـرن المنـصرم حتـى هـذه اللحظـة.

عـدن ظلـت ومازالـت صامـدة أمـام المؤامـرات التـي تحـاك ضدهـا فقـد ثبتـت التجـارب عـلى مـر العصـور فشـل محـاولات نقـل التجـارب والمشـاريع وفرضهـا عـلى ارادة الشـعب الجنـوبي ليفـرض عليـه مـشروع اقامـة إماراتـه التـي كان يسـعى بتحويلهـا إلى نـواة لهيـكل الدولـة الاسـلامية المزعومـة التـي حلـمَ بإقامتهـا أُمـراء وتجـار الحـروب الإرهابيين محاولـين مغالطـة المواطـن برفـع الشـعارات الرنانـة الشـكلية البعيـدة عـن اقامـة وتحقيـق العـدل والمسـاوة التـي كاد المواطـن البسـيط ان ينسـاق خلفهـا، لكنـه بوعيـه وبإدراكـه الوطنـي لخطـورة هـذا النهـج والطريـق المدمـر أبى ان ينجـر خلفهـم رافضـاً اسـتمرار هـذا المـشروع ليسـقطه في مزبلـة التاريـخ.

لقـد تعرضـت العاصمـة عـدن لعـدد كبـير مـن العمليـات الإرهابيـة بوسـائل متعـددة منهـا السـيارات المفخخـة والاحزمـة الناسـفة والتفجـيرات والاغتيـالات والمواجهـات المسـلحة وفي هـذه الورقـة البحثيـة حاولنـا أن نقـف عنـد أبـرز تلـك العمليـات الإرهابيـة التـي تعرضـت لهـا العاصمـة عـدن بمديرياتهـا الثـمان محاولـين كشـف الجرائـم الجسـيمة التـي تعرضـت لـه هـذه المدينـة الصغـيرة في هـذه المنطقـة الحساسـة مـن الوطـن العـربي والعـالم ومعرفـة الـدور أراد لهـا أعداءهـا أن يضعوهـا فيـه.

جدول رقم(1)

يوضـح عـدد ونسـب العمليـات الإرهابيـة في العاصمة عـدن-2011 2023

العام	عدد العمليات	النسبة المئوية %
2011	16	5%
2012	39	16%
2013	18	6%
2014	15	5%
2015	31	13%
2016	89	32%
2017	21	8%
2018	19	7%
2019	8	3%
2020	7	2%
2021	7	2%
2022	6	1%
2023	0	0%
المجموع	276	100%

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية

(1) https://worldpopulationreview.com/world-cities/aden-population

مما سبق تبين الاتي:

أن عدد العمليات الإرهابية في العاصمة عدن بلغت نسبة عالية جدا تقدر(276) عملية إرهابية، بمعدل عملية إرهابية كل شهر ونصف، وهذه الامر لم يحصل في أي مدينة أخرى من مدن العالم العربي أو الإقليمي او العالمي الذي تعرض للجرائم الإرهابية لاسيما في هذه الفترة المحددة في زمن الدراسة.

أن تلك العمليات جاءت عملية تنفيذها تصاعديا ابتدأ من عام 2011م الذي نفذت فيه (16) عملية إرهابية وهو العام الذي رافق سقوط نظام صنعاء أثر الخلاف السياسي بين القوى المتصارعة هناك؛ حيث عمل نظام صنعاء تسليم المعسكرات والأسلحة للتنظيمات الإرهابية في كلا من ابين وشبوة والبيضاء وعدن.

بعد تحرير عدن من المليشيات الحوثية وخروج حركة الاخوان المسلمين من المشهد السياسي في عدن متمثلا في المحافظ نائف البكري ثم توالت العمليات الإرهابية في تصاعدها حتى بلغت ذروتها بمعدل (86) عملية إرهابية في عام 2016م فقط وهو العام الذي استلم الجنوبيون إدارة محافظات الجنوبية بعد تحريرها من عناصر الاخوان والتنظيمات الإرهابية وهذا يدل على العلاقة المباشرة بين التنظيمات الإرهابية وحركة الاخوان المسلمين.

أن الجهود الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي وبدعم من دولة الامارات العربية المتحدة استطاعت أن تحجم من تلك العمليات الإرهابية منذ عام 2018 حيث بدأت تنخفض تلك العمليات في الأعوام (2018- 2019- 2020- 2021- 2022)

مثل عام 2023م عام الاستئصال والتطهير الكلي للتنظيمات الإرهابية وعناصرها في العاصمة عدن إذ بلغ نسبة تنقيذ العمليات الإرهابية (0 %) وهذا يعد انتصارا كبيرا حققته القوات الأمنية والعسكرية في العاصمة عدن.

شكلان بيانيان رقم(1) يوضحان عدد ونسب العمليات الإرهابية في العاصمة عدن-2011 2023م

المطلب الثاني:

الأضرار والآثار السلبية التي أفرزها الإرهاب في الجنوب

لقد عانت عدن ومحافظات الجنوب من ظاهرة الإرهاب منذُ طلع التسعينات وقد عاش شعب الجنوب سنوات طويلة تحت وطأة الإرهاب الفكري والمادي، ومورس على شعب الجنوب عنف لم يسبق له مثيل في أي مكان آخر، وذلك باسم إسلام غريب عن قيمة ومبادئه العريقة، وقد حاول أن

شكلان بيانيان رقم(1)

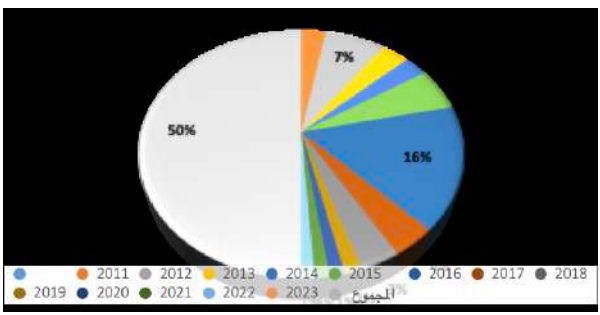

يقضي على كل بارقة أمل في الحداثة التي يمكن أن تأتي من خلال الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب، وبناءً على ذلك سنحاول إبراز أهم الاضرار والنتائج السلبية التي أفرزها الإرهاب على الأرواح والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جدول رقم (2) يوضح أضرار الأعمال الإرهابية، البشرية والمادية

جدول رقم (2)

العام	عدد العمليات	الاضرار البشرية			الاضرار المادية				
		الشهداء	الجرحى	المجموع	مركبات	مباني ومنشئات	نهب أموال بنوك	مباني تجارية	المجموع
2011	16	39	72	111	27	17	1	6	51
2012	39	39	49	88	23	15	3	11	52
2013	18	15	10	25	10	9	2	9	30
2014	15	20	17	37	11	16	1	5	33
2015	31	62	52	114	59	12	4	5	80
2016	89	289	321	610	16	29	1	11	57
2017	21	111	99	110	18	17	0	2	37
2018	19	75	144	219	21	18	0	6	45
2019	8	41	112	153	16	9	0	5	30
2020	7	42	101	143	7	2	0	3	12
2021	7	27	47	74	16	9	0	7	32
2022	6	40	55	95	15	8	0	2	25
2023	0	0	0	0	0	0	0	0	0

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية والمقابلات الشخصية

ومن خلال الرصد الميداني للأحداث التي شهدتها العاصمة عدن كما هو مبين في الجدول أعلاه تبين لنا الحقائق كما هي مبينة في الجدول السابق وهي كالاتي:

بلغ عدد العمليات الإرهابية في العاصمة عدن 276 عملية إرهابية في (13) سنة وهي نسبة كبيرة أي بمعدل (21) عملية إرهابية في السنة.

بلغ عدد الشهداء والجرحى (1779) من جراء العمليات الإرهابية في العاصمة عدن منهم (800) شهيدا و(1079) جر يحا

عظم جراحاتهم بليغة لاسيما أن معظم العمليات كانت عمليات انتحارية.

بلغ عدد المركبات التي تضررت من اثر العمليات الإرهابية تضررا كليا (239) مركبة عامة وخاصة.

بلغ عدد المباني والمنازل العامة والخاصة الت تضررت من إثر العمليات الإرهابية (161) مبنى عام وخاص.

بلغ عدد البنوك والمصارف التي تم نهبها والسطو عليها بقوة السلاح من قبل العناصر الإرهابية (12) بنكا ومصرفا عاما وخاصا.

بلغ عدد المحلات التجارية التي تضررت من إثر العمليات الإرهابية في العاصمة عدن (72) محلا تجاريا.

شكل بياني رقم (2) يوضح الاضرار البشرية المباشرة في الأرواح

رسم بياني رقم (4) يوضح اضرار البشرية من جراء الاعمال الإرهابية

المطلب الثالث: مسرح وأنواع العمليات الإرهابية

مسرح العمليات الإرهابية

جـدول رقـم (3) يوضـح مـسرح العمليـات الإرهابيـة في العاصمـة عـدن

مـن الجـدول أعـلاه تبـين أن مـسرح العمليـات الإجراميـة للتنظيـمات الإرهابيـة في العاصمـة عـدن تـوزع عـلى كل المديريـات ولم يسـتثن احـد منهـا حيـث طانـت مديريـة المنصـورة في المرتبـة الأولى حيـث بلـغ عـدد العمليـات (69) عمليـة إرهابيـة وجـاءت مديريـة خـور مكسر في المرتبـة الثانيـة وبلغـت عـدد العمليـات التـي نفـذت فيهـا (60) عمليـة بينـما جـاء في المرتبـة الثالثـة مديريـة كريـتر بمعـدل 34 عمليـة وفي المرتبـة الرابعـة والخامسـة جاءتـا مديريتـي الشـيخ عثـمان (28) عمليـة ومديريـة دار سـعد بعـدد(28) عمليـة، بينـما جـاءت في المرتبـة السادسـة مديريـة البريقـة بعـدد (25) وجـاءت مديريـة المعلا في المرتبـة السـابعة بعـدد (18) عمليـة وفي المرتبـة الأخـيرة جـاءت مديريـة التواهـي بمعدل 14 عمليـة. عمليـة ومديريـة

شـكل بيـاني رقـم (7) يوضـح مـسرح العمليـات الإرهابيـة

شـكل رقـم (8) يوضـح مـسرح العمليـات الإرهابيـة في مديريـات العاصمـة عـدن أنواع العمليات الإرهابية .

جـدول رقـم (4) يوضـح أنمـاط العميـات الإرهابيـة

شكل بياني رقم(4)

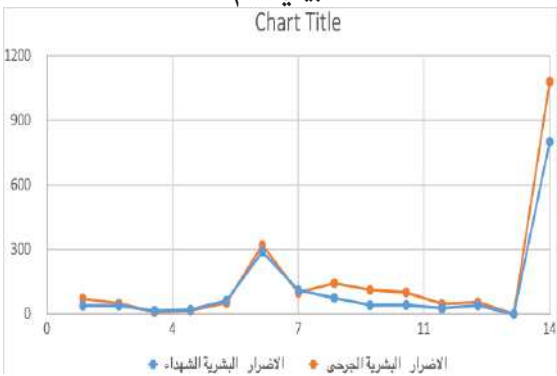

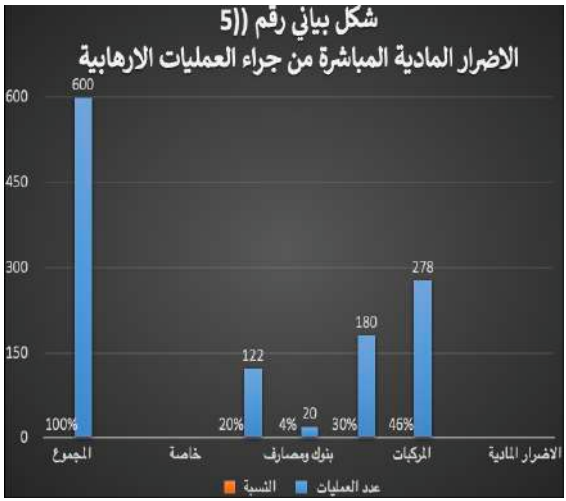

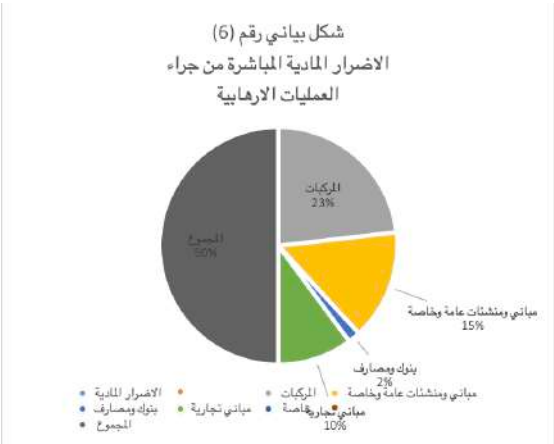

العام	جدول رقم (3) يوضح مسرح العمليات الإرهابية في العاصمة عدن							
	المنصورة	كريتر	المعلا	التواهي	خور مكسر	الشيخ عثمان	دار سعد	البريقة
2011	4	2	2	2	3	1	1	1
2012	12	3	2	1	12	3	4	2
2013	4	3	2	2	2	2	2	1
2014	4	1	1	1	4	1	1	2
2015	5	4	3	4	3	3	4	5
2016	29	11	4	2	18	8	8	9
2017	3	2	2	1	5	3	2	1
2018	5	1	1	2	2	3	2	1
2019	2	1	0	1	2	0	1	1
2020	1	1	0	0	2	1	1	1
2021	2	1	1	0	2	0	1	0
2022	1	0	2	0	0	1	1	1
2023	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	72	30	20	16	55	26	28	25

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية والمقابلات الشخصية

العام	جدول رقم (٤) نوع العمليات						المجموع
	انتحارية	اغتيال	مواجهة مسلحة	اختطاف	سطو و نهب	هجمات	
2011	6	4	2	0	1	3	16
2012	7	10	3	4	8	7	39
2013	3	8	3	0	2	2	18
2014	3	3	6	1	1	1	15
2015	6	13	5	3	2	2	31
2016	30	36	15	3	2	3	89
2017	6	9	3	1	1	1	21
2018	5	10	3	0	0	1	19
2019	2	2	2	0	1	1	8
2020	1	2	2	0	1	1	7
2021	2	2	3	0	0	0	7
2022	5	1	0	0	0	0	6
2023	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	76	100	47	12	19	22	276

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية والمقابلات الشخصية

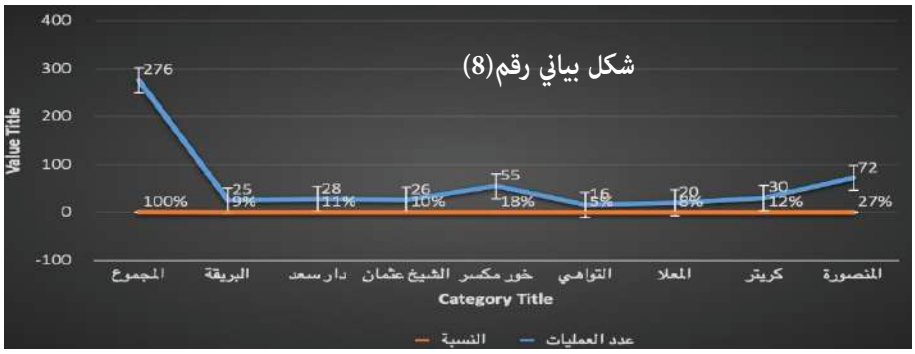

شكل بياني رقم(9)

شكل بياني رقم(9)

تبين من الجدول أعلاه تبين أن استخدام الاغتيالات جاءت في المرتبة الأولى بمعدل (100) عملية اغتيال وبنسبة (37%) وفي المرتبة الثانية جاءت العمليات الانتحارية بمعدل (76) عملية بسيارة مفخخة أو حزام ناسف، وبنسبة بلغت(28%) وقد جاءت المواجهات المسلحة في المرتبة الثالثة بمعدل (47) عملية إرهابية بنسبة(17 %) ثم تلتها الهجمات الصاروخية بمعدل (22) عملية هجوم صاروخية وبنسبة (8 %) وفي المرتبة الرابعة جاءت عمليات السطو والتقطع بمعدل (19) عملية سطو وتقطع وبنسبة (6 %) وفي المرتبة الأخيرة جاءت عمليات الاختطاف بمعدل (12) عملية اختطاف بنسبة(4%).

رسم بياني رقم(9) يوضح أنماط العميات الإرهابية

شكل بياني رقم (10) يوضح أنماط العميات الإرهابية

أدوات الجرائم الإرهابية والفئات المستهدفة

جدول رقم(4) يوضح أدوات الجريمة في الهجمات الإرهابية

مما سبق تبين أن الأسلحة الأكثر استخداما لدى التنظيمات الإرهابية هي الأسلحة الخفيفة والمتوسطة إذ بلغت عمد العمليات المنفذة بتلك الوسائل (93) عملية إرهابية وجاء في المرتبة الثانية العبوات الناسفة إذ بلغ

العام	جدول رقم(٤) أدوات الجريمة الإرهابية						المجموع
	سيارة مفخخة	حزام ناسف	عبوة ناسفة	أسلحة خفيفة ومتوسطة	ذبح واحراق وتدمير	سجن وتعذيب	
2011	4	2	6	4	0	0	16
2012	1	4	9	21	4	0	39
2013	2	0	3	9	2	2	18
2014	3	2	7	2	1	0	15
2015	5	0	8	12	3	3	31
2016	26	9	13	30	7	4	89
2017	5	6	5	4	1	0	21
2018	3	4	6	4	1	1	19
2019	1	1	3	3	0	0	8
2020	2	2	2	1	0	0	7
2021	2	1	2	2	0	0	7
2022	3	0	2	1	0	0	6
2023	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	57	31	66	93	19	10	276

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية والمقابلات الشخصية

المجموع	جدول رقم (٥) أدوات الجريمة الإرهابية						المجموع
	سيارة مفخخة	حزام ناسف	عبوة ناسفة	أسلحة خفيفة ومتوسطة	ذبح واحراق وتدمير	سجن وتعذيب	
	57	31	66	93	19	10	276
النسبة ٪	21%	12%	24%	34%	6%	3%	100%

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية والمقابلات الشخصية

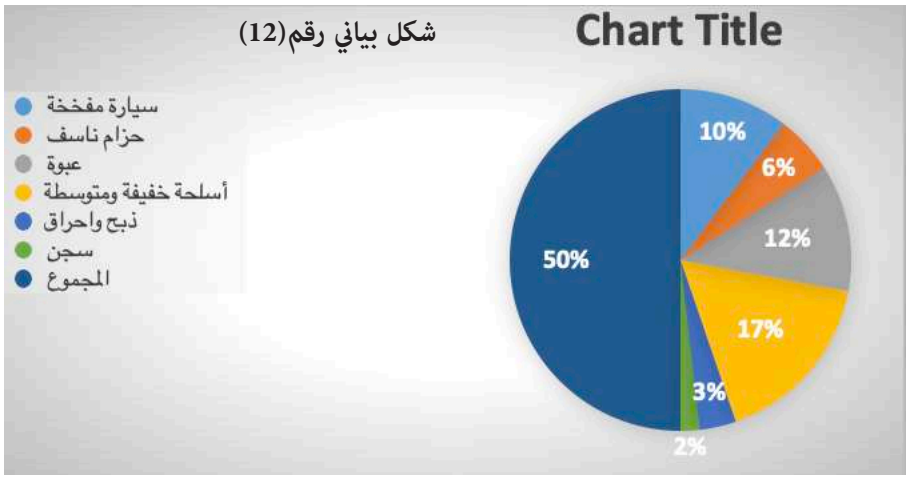

بمعدل استخدامها في العمليات الإرهابية (66) عملية إرهابية بينما جاءت السيارات المفخخة بمعدل (57) سيارة مفخخة وقد كانت تلك الأداة أكثر فتكا ودمارا وجاءت في المرتبة الرابعة، وجاءت الاحزمة الناسفة بمعدل (31) عملية انتحارية بحزان ناسف وكانت في المرتبة الخامسة عملية الاحراق والذبح والتدمير بمعدل (19) عملية وفي المرتبة الأخيرة جاءت الاختطاف والسجن والتعذيب بمعدل (10) عمليات إرهابية.

جدول رقم (5) يوضح أدوات الجريمة المستخدمة في العمليات الإرهابية

شكل رقم (12) يوضح نسب استخدام أدوات الجريمة في العمليات الإرهابية

الشخصيات المستهدفة في العمليات الإرهابية

جدول رقم(6) يوضح الشخصيات المستهدف في العمليات الإرهابية في العاصمة عدن

مما سبق تبين أن الفئات المستهدفة من قبل التنظيمات الإرهابية هي القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية المناهضة لقوى الإرهاب في اليمن فقد كانت الفئة الأكثر استهدافا هي القوات الأمنية والعسكرية الجنوبية المناهضة للإرهاب إذ بلغ

العام	جدول رقم(6) الفئات المستهدفة من العمليات الإرهابية في العاصمة عدن							المجموع
	القيادات السياسية	الأجانب	القيادات	الجنود	الاعلاميون والصحفيون		القضاء و رجال الدين	
2011	0	1	3	7	0	4	1	16
2012	1	4	8	14	0	12	0	39
2013	1	0	2	4	2	9	0	18
2014	1	0	2	7	0	5	0	15
2015	2	3	5	15	0	3	3	31
2016	6	0	26	32	0	15	10	89
2017	2	0	6	10	0	2	1	21
2018	1	0	5	13	0	0	0	19
2019	1	0	2	2	2	1	0	8
2020	1	0	2	3	1	0	0	7
2021	1	0	3	2	1	0	0	7
2022	0	0	4	0	1	1	0	6
2023	0	0	0	0	0	0	0	0
	17	17	64	90	15	50	23	276

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية والمقابلات الشخصية

عـدد العمليـات الإرهابيـة التـي اسـتهدفتها (90) عمليـة إرهابيـة وجـاءت القيـادات العسـكرية في المرتبـة الثانيـة مـن حيـث الاسـتهداف فقـد بلـغ عـدد العمليـات الإرهابيـة (64) عمليـة إرهابيـة، وفي المرتبـة الثالثـة كان المواطنـون الجنوبيين في مـسرح العمليـات الإرهابيـة إذ بلـغ عـدد العمليـات (50) عمليـة إرهابيـة وجـاءت فئـة القضـاة ورجـال الديـن في المرتبة الرابعـة بمعـدل (23) عمليـة إرهابيـة، وفي المرتبـة الخامسـة والسادسـة القيـادات السياسـية والأجانـب بمعـدل (17) عمليـة لـكل واحـدة وفي المرتبـة الأخـيرة جـاءت فئـة الصحفيـين بمعـدل (15) عمليـة إرهابيـة .

المطلب الرابع: الأثار السلبية

1. اثـار الإرهـاب في المجـال الاقتصاديـة والتنمويـة

يسـبب الإرهـاب خسـائر بشريـة ومادية تؤثـر سـلباً عـلى فـرص التنميـة, عـبر مـا خلّفـه مـن خسـائر في الأرواح البشريـة, وتدمـير الهيـاكل الأساسـية، وخـروج رؤوس الأمـوال، وخلقـه لحـالات مـن عـدم اليقـين والتشـويه في الإمكانيـات الاقتصاديـة، فضـلا عـن التكاليـف المبـاشرة عـبر مختلـف الاسـتثمارات في مجـالات الأمـن, مـن وسـائل ماديـة وبشريـة، سـواء كانـت إصابـات جسـدية ماديـة أو أمـراض مزمنـة أو عقليـة, مـما تثقـل كاهـل شـعبنا ،غـير أن هـذه الخسـائر الاقتصاديـة الكبـيرة ليسـت سـوى واحـدة مـن عواقـب الإرهـاب، إذ كانـت عرقلـة التنميـة الاقتصاديـة أسـوء نتيجـة شـهدها الجنـوب.

وقـد قـدرت تلـك الاضرار الماديـة بملايـين الـدولارات وكذلـك تعطيـل عجلـة التنميـة والاسـتثمار الـذي اصـاب العاصمـة عـدن مخلفـا ملايـين الـدولارات خـلال فـترة 13 عامـا:

2. تأثـير الإرهـاب في المجـال الاجتماعـي:

أثـر الإرهـاب بشـكل مبـاشر عـلى الحقـوق الاجتماعيـة، مـن خـلال الاعتـداءات عـلى المنشـآت القاعديـة والصناعيـة، مـما يـؤدي إلى نقـص الحركيـة الاقتصاديـة مـن جـراء عزلـة السـكان ونقـص فـرص توظيفهـم، ومنهـا انخفـاض القـدرة الشرائيـة، وانتشـار البطالـة، كـما لـه الأثـر السـلبي البالـغ في مجـال التربيـة والتعليم مـن خـلال اسـتفحال ظاهـرة التسـرب المـدرسي، بالإضافـة إلى نـشر أفـكار متطرفـة ضـد المـرأة، مـما يـؤدي إلى ظهـور ممارسـات العنـف ضـد المـرأة، والتمييـز في حقوقهـا الاجتماعيـة خصوصـا في الوسـط الريفـي.

كـما يسـتهدف التطـرف العنيـف ودعاتـه أيضـا طبقـات المجتمـع التـي أنهكتهـا الأميـة وهمشـتها. واسـتغلال قلـة علمهـم لتغليطهـم بالمفاهيـم الدينيـة المتطرفـة، لا سـيما مفهـوم الجهـاد بوسـائل دعائيـة تجعـل وبشـكل مبالـغ فيـه تجاهـل الجهـاد أو التقاعـس فيـه ذنبـاً عظيـماً، فيـما قـد تؤجـج هـذه الدعايـة لـدى بعـض الأشـخاص شـعوراً بالذنب للإتحـاف بأفـكار الأصوليـين.

بالإضافـة إلى ذلـك، القيـود التـي يفرضهـا التطـرف عـلى مجـال الحريـات الدينيـة مـن خـلال سياسـة التكفـير المنتهجـة مـن طـرف الجماعـات الإرهابيـة ؛ مـما يـؤدي إلى خلـق تشـنج العلاقـات, تـؤدي في بعـض الأحيـان للكراهيـة, والعـدوان مـا بـين فئـات المجتمـع المعتنقـة لديانـات أخـرى وحتـى تلـك الملحـدة، مـما يقـود لعزلـة المجتمـع الصـادرة منـه أشـكال هـذا التطـرف عـن المجتمعـات الأخـرى، بشـكل تصبـح فيـه فـرص السـفر والتنقـل نحـو البلـدان الأخـرى مـن المسـائل العويصـة, وأحيانـا مسـتحيلة لصعوبـة نيـل التأشـيرات المناسـبة مـما لا يمكـن البعـض مـن زيـارة أهاليهـم في الخـارج, وربمـا تقلـل مـن فـرص العـلاج أو الدراسـة بهـا.

3. تأثـير الإرهـاب في المجـال الثقـافي:

الإبـداع وحريـة التعبـير,

من المجالات التي تستهدفها الجماعات المتطرفة, بغرض قمعها, بحكم تنافي حرية الإبداع والرأي مع افكار الجماعات الاستئصالية، كما تعاني أيضا نخبة الفنانين من تهديدات هذه الجماعات, بالإضافة للخطر على المعالم التاريخية التي لا تتماشى مع مناهج هذه الجماعات الضالة، كل ذلك يجعلنا نؤكد بحكم التجربة التي مرت بها عدن أن الإرهاب يقلل من الدوائر الثقافية والعلمية، فقد اغتيل رجال ونساء, كانت مهنتهم الإبداع الأدبي والفني, وفضل البعض الآخر شد الرحال بعيداً عن الوطن, هروباً من العنف، كما تهجم الإرهاب أيضا على التراث المادي والمعنوي, وكذلك البنى التحتية الثقافية. لقد ألحق الإرهاب في الميدان الثقافي خسائر فادحة ظاهرة وخسائر أخرى، لا يمكن تقييمها سوى على المدى الطويل.

لقد توصلت الدراسة نتيجة عامة مفادها:

إن شعب الجنوب لم يواجه مأساة أسوأ من تلك التي أنتجتها الاستراتيجية اليمينة، ولا تزال هذه المأساة تعصف بالجنوب حتى اللحظة، ولم تعد ظاهرة الإرهاب تشكل أولوية لدى الأمريكيين والأنظمة المتحالفة معهم، أما بالنسبة لشعوب المنطقة فإن فرق الموت تعددت وأصبح القتل مجاني وعلى قارعة الطريق. ثمة خطورة في أن تصبح تلك التنظيمات مشروعاً في المنطقة إذا أن ظل الخذلان الذي تعرض له الجنوب العربي ومشروعه التحرري، في هذه المرحلة، حيث استهدف المجلس الانتقالي وما زال يستهدف؛ لأن حامله الأساسي هم الجنوبيون واستهدفت المقاومة لأن معظم محتواها من أبناء الجنوب ومن المعلوم للجميع لا يمكن للمنطقة أن تتعافى من ظاهرة الإرهاب إلا بالتخلص من جماعة الإخوان المسلمين وميلشياتها الإرهابية في الجنوب؛ لكونهم النواة الداعمة لتلك التنظيمات الإرهابية.

وفيما يخص النتائج التفصيلية: فقد كانت نتائجها كالاتي:

1. إن فتوى صيف (94) مازالت سارية المفعول؛ حيث استباح الإرهاب مدن الجنوب فقط، فمن بين (22) محافظة يمنية ضربت العمليات الانتحارية والإرهابية محافظات الجنوب (عدن لحج أبين حضرموت شبوة الضالع) بنسبة (97 %) بينما المحافظات اليمنية الاخرى(15) محافظة نالت نسبة (3%) وهذه النتيجة تكفي لكشف زيف النظام اليمني في مكافحة الإرهاب وكشف أيضا أن الإرهاب السياسي القادم من صنعاء مقصده الرئيس هو احتلال الجنوب ونهبه وتحويله إلى نقطة إرهاب عالمي.
2. كشف الدراسة الاحصائية أن العاصمة عدن التي تعد رمزية سياسية واقتصادية استراتيجية للجنوب احتلت المرتبة الأولى عالميًا في عدد العمليات الإرهابية الانتحارية بنسبة كبيرة جدًا.
3. أن تلك العمليات جاء تنفيذها تصاعديًا ابتدأ من عام 2011م الذي نفذت فيه (16) عملية إرهابية وهو العام الذي رافق سقوط نظام صنعاء أثر الخلاف السياسي بين القوى المتصارعة هناك؛ حيث عمل نظام صنعاء تسليم المعسكرات والأسلحة للتنظيمات الإرهابية في كلا من محافظات (أبين وشبوة والبيضاء وعدن).
4. بعد تحرير عدن من المليشيات الحوثية وخروج حركة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي في عدن زادت العمليات الإرهابية في تصاعدها حتى بلغت ذروتها بمعدل (86) عملية إرهابية في عام 2016م فقط، وهو العام الذي استلم الجنوبيون() إدارة محافظات

الجنوب بعد تحرريها من عناصر الإخوان والتنظيمات الإرهابية، ف وهذا يدل على العلاقة المباشرة بين التنظيمات الإرهابية وحركة الاخوان المسلمين.

5. تكرار هذا النموذج في ابين وشبوه فحين خرجت جماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي في شبوه وابين تصاعدت العمليات الإرهابية في تلك المحافظتين حتى اللحظة.

6. وسيتكرر هذا المشهد حين تخرج جماعة الإخوان من مدينة سيئون وفقًا للمعطيات السابقة فكلما خرجت جماعة الإخوان من مدينة جنوبية حولتها إلى وكرًا للإرهاب إلا صنعاء التي مازالوا يحافظون عليها.

7. بينت الدراسة أن الأعوام 2015- 2016- 2017م كانت أكثر الأعوام دموية وهي الأعوام التي برزت فيها الدور الوطني لشعب الجنوب في مواجهة الحوثيين والإخوان المسلمين من عدن ومدن الجنوب وهذا دليلًا واضحًا أن تلك الأطراف هي الداعم الرئيس لتلك التنظيمات الإرهابية.

الهوامش:

اعتداءات الحوثيِّين على الملاحةِ الدولية في البحرِ الأحمرِ وخليج عدن

الدوافع - والأهداف - والتداعيات

دراسة تحليلية (2014 - 2024) م

□ تقديم/ د. صبري عفيف العلوي
المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية استقراء طبيعة التهديدات والاعتداءات التي تتعرض لها حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ التي تنفذها المليشيات الحوثية المدعومة من إيران، وقد هدفت الدراسة لمعرفة المتغيرات والدوافع والأهداف والتداعيات التي أدت الى تطور الاعتداءات، لاسيما أن هذه التطورات العسكرية في البحر الأحمر جاءت في ظل التغيرات والاضطرابات التي تشهدها دول المنطقة العربية والاقليم والعالم؛ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحث كل من "المنهج التاريخي"و"المنهج الوصفي التحليلي" ، لبناء الجانب الوصفي للدراسة الحالية .

وقد توصلت لعدد من النتائج و ا لتو صيا ت :

الكلمات المفتاحية:

الاعتداءات – الحركة الحوثية- الملاحة الدولية – البحر الأحمر – خليج عدن

Summary

This research paper attempts to extrapolate the nature of the threats and attacks facing international shipping traffic in the Red Sea and Gulf of Aden. Which are carried out by the Houthi militias supported by Iran. The study aimed to know the variables, motives, goals and repercussions that led to the development of the attacks, especially since these military developments in the Red Sea came in light of the changes and unrest witnessed by the countries of the Arab region, the region and the world. To achieve the objectives of the study, the researcher used both the "historical method" and the "descriptive analytical method" to build the descriptive aspect of the current study.

It reached a number of results and recommendations:

Keywords:

attacks - Houthi movement - international navigation - Red Sea - Gulf of Aden

المقدمة:

شهد البحر الأحمر وخليج عدن خلال الثلاثة العقود المنصرمة عدد من التهديدات والأعمال العدائية، سواء أكانت عسكرية أم أمنية أم قرصنة بحرية، وقد أشتدّت تلك التهديدات في الفترة ما بعد سقوط واحتلال الجنوب من قبل الاحتلال اليمني في منتصف صيف 94م، وقد رافق تلك التهديدات للمياه الدولية تهديدات أخرى في البر متمثلة في بروز التنظيمات الإرهابية في الدول المطلة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن؛ مما دعا القوى الكبرى لتأسيس تحالفات دولية لمواجهة تلك الأعمال الإرهابية، وسعت لإقامة قواعد عسكرية؛ لحماية السفن التجارية وناقلات النفط في المياه الإقليمية من أعمال القرصنة، وأضحى خليج عدن والبحر الأحمر ممرًا عسكريًا استراتيجيًا لمحاربة الإرهاب والقرصنة ومراقبة بؤر التوتر في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

وفي الجانب الإقليمي تنشط الدول المهتمة بتثبيت نفوذها في البحر الأحمر، مثل مصر وهي صاحبة السيادة على قناة السويس وتركيا التي دخلت أخيرًا من بوابة الصومال والسودان، وإيران المستغلة لعلاقتها بالمليشيات الحوثية، والسعودية المعنية أكثر بأمن البحر؛ لكونها صاحبة السواحل الأطول عليه بامتداد 1020 كلم، إضافة إلى أهميته التاريخية للمملكة؛ نظرا لوقوع مدينة جدة على سواحله وهي من أهم موانئ السعودية وبوابة الحرمين.

وهناك الدول التي تطل على البحر الأحمر وتتأثر بشكل مباشر بما يحدث حاليا، وهي): المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الديمقراطية، جمهورية مصر العربية، والجنوب العربي، والجمهورية العربية اليمنية).

وتؤكد التطورات التي تشهدها المنطقة العربية

ضرورة البحث عن مقاربة جديدة للأمن القومي العربي تُعيد تعريف الأخطار الظاهرة الكامنة وتحدد مصادرها الداخلية والخارجية، وتُرتكز في بُعدها العسكري على استراتيجية ردع، وفي بُعدها السياسي على دبلوماسية وقائية ناشطة تؤكد حضور الدول العربية في الإطارين الإقليمي والدولي.

- إشكالية البحث:

تُعد ظاهرة الاعتداءات الحوثية للملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن من أخطر الظواهر الإجرامية التي تُهدد مصالح المجتمع الدولي بشكل عام ومصالح ودول المنطقة العربية على وجه الخصوص، وتكمن المشكلة في تمدد الحركة الحوثية المصاحب لتوسع وانتشار اعتداءاتها في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن التي شكلت تهديداً صريحاً للسفن التجارية واستمرار الممر الملاحي كممر آمن لمرور السفن.

وفي إطار الهدف العام لهذا البحث ارتأينا صياغة إشكاليته كالآتي: -

ماهي المتغيِّرات والدوافع المحيطة بالاعتداءات الحوثية المستمرة على البحر الأحمر وخليج عدن؟

ويتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما حقيقة اعتداءات الحوثيين على حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؟
- ما المتغيرات والدوافع التي أسهمت في دفع الحوثيين للاعتداء على حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؟
- ما التأثيرات المترتبة من الاعتداءات الحوثية على حركة الملاحة الدولية؟
- ما حقيقة التداعيات الأمنية عن الأعمال العدائية في البحر الأحمر

وخليج عدن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؟

- ما الموقف العربي والإقليمي والدولي من قضية الاعتداءات على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؟
- ما هي الحلول والمعالجات المستقبلية لإيقاف هذه الاعتداءات محليا وإقليميا ودوليا؟
- أهداف البحث:

1- يسعى هذا البحث إلى تقديم إطار تحليلي لظاهرة تطور الاعتداءات الحوثية للملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وتوضيح خطورة تلك الاعتداءات وتأثيرها على الاستقرار في الممرات الدولية.

2- التعرف على نشوء وتنامي الاعتداءات الحوثية وأسبابها ودوافعها.

3- تبيان حقيقة التداعيات الأمنية التي خلفتها الاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن.

4- تحديد المخاطر والتحديات المؤثرة على أمن البحر الأحمر ودول الخليج عدن والاقليم والعالم.

5- إبراز الموقف العربي والإقليمي والدولي من قضية الاعتداءات على الملاحة الدولية؟

6- تقديم الرؤى والمقترحات التي تسهم في أيقاف هذه الاعتداءات على الملاحة الدولية؟

- فرضية البحث

الافتراض في ظل غياب الدور العربي لكل من مصر والسعودية والجنوب عن مشهد الصراع في البحر الأحمر وخليج عدن تظل التهديدات والاعتداءات والصراع في البحر الأحمر ومضيق باب المندب بؤرة غير آمنة مسببة تنافس دولي أكثر منه عامل تقارب وتعاون مشترك.

- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث من الناحية الموضوعية في أنه سيتناول موضوعا هاما من موضوعات ذات التأثير المباشر على الامن القومي العربي وكذلك السلم والأمن الدوليين. تصهم الدراسة في تقديم دراسة علميةٍ متخصصةٍ قد تفيد ذوي الاختصاص في كيفية مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الملاحة الدولية بالطرق العلمية الكفيلة؛ لكون ظاهرة الاعتداء باتت تُهدّد المجالين الإقليمي والدولي، وهي أي جريمة تُهدّد مصالح الدولة والمجتمعات والأفراد.

- **حدود البحث**:

- **الحدود الموضوعية**: الاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن.
- **الحدود المكانية**: - يمتد النطاق المكاني من البحر الأحمر شمالاً حتى السواحل الصومالية، ومن بحر العرب شمالاً حتى خليج عدن ومضيق باب المندب غرباً.
- **الحدود الزمنية**: - تكون بدايتها من (2014 - 2024)م حيث تصاعد خطر الاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية بشكل كبير خلال هذه الفترة المحددة للدراسة.

- منهج البحث

هذه الورقة البحثية هي عبارة عن دراسة تحليلية وصفية؛ تهدف إلى زيادة التعرف على واقع الاعتداءات الحوثية على حركة الملاحة

الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن وسوف تعتمد على المنهج التكاملي المتمثل في الاتي: -

1. **المنهج الوصفي التاريخي**: - حيث يُستخدم هذا المنهج لسرد أحداث وأفعال ظاهرة التهديدات والاعتداءات الحوثية للملاحة الدولية.
2. **منهج دراسة الحالة:** - يُستخدم للتطبيق على ظاهرة الاعتداءات الحوثية وتأثرها على دول المنطقة العربية، وبفحص الشروط التي تخلق الدافع للانحراف والضغوط الناتجة والتي تجعل الاعتداءات ممكنة.

- مباحث الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع وتداعياتها الأمنية على المنطقة العربية، واحتوت على أربعة مباحث، تناول المبحث الأول: واقع التهديدات والاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية ومراحل تطورها، وتناول المبحث الثاني: متغيرات ودوافع الاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية، والمبحث الثالث: التداعيات الناتجة عن الاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية المبحث الرابع: الآثار الأمنية والسياسية الناتجة من أزمة البحر الأحمر وخليج عدن. وخلصت الدراسة الى النتائج والتوصيات:

المبحث الأول:

واقع التهديدات والاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية ومراحل تطورها

في خضم توترات وتجاذبات دولية محمومة، أهمها التوجه الأمريكي الجديد تجاه السياسات الإيرانية في المنطقة، وقد تزامنت هذه الحادثة مع تصاعد التهديدات المتبادلة بين الجانبين؛ حيث توعدت طهران على لسان قائد القوات البحرية الإيرانية، الأميرال حسين خانزادي، أن بقاء مضيق هرمز مفتوحاً مرهون بتأمين المصالح الإيرانية، وأن الرد على أي عقوبات أمريكية على صادراتها النفطية سيؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز ومنع نفط الخليج من الوصول إلى الأسواق الدولية.

ومنذ سيطرة المليشيات الحوثية على صنعاء في عام 2014م بدأت المهددات الأمنية للمياه الإقليمية سواء أكانت في البحر الأحمر أم العربي وكذلك الخليج العربي، فقد استهدفت الحركية الحوثية السفن الحربية الأمريكية والسعودية والإماراتية في الفترة 2016-2017، وهذا ما بدأ يتكشف من خلال تلك التهديدات والاعتداءات المثيرة للجدل.

وفي الحقيقة قد لا تكون هناك مصلحة ذاتية لجماعة الحوثي من تلك الاعتداءات، لا من حيث المكان والزمان، ولا حتى من حيث نوعية الهدف (ناقلة نفط تجارية)، سوى الاستجابة لطلب إيران، التي تريد إعطاء إشارة مبكرة لخصومها الدوليين عن قدرتها في خلط الأوراق والإضرار بمصالحهم الاستراتيجية في حال تعرضت مصالحها للخطر.

. التسلسل الزمني لهجمات الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن

منذ سيطرة جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة في سبتمبر/أيلول من العام 2014، والانقلاب على شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، لم يستقر وضع خطوط الملاحة والممرات التجارية في البحر الأحمر، بل بات الخطر يتصاعد بشكل مطرد مع طول أمد الحرب وتدويل الصراع في اليمن، وأخذ الحوثيون- بمساعدة إيرانية- يطورون منظومة

سلاحهم البحري، وقد أعلنوا في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 امتلاكهم منظومة صواريخ بحرية محلية الصنع، يُطلَق عليها (المندب1).

أولا: الاعتداءات منذ مطلع عام 2014م

كشف تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، مطلع عام 2017م، عن امتلاك جماعة الحوثي قدرات تكنولوجية بحرية تمكِّنهم من شنِّ مزيد من الهجمات على السفن، مستدلاً على ذلك بدقة الهجمات التي تعرضت لها بعض سفن التحالف خلال عام 2016م، ومنها الفرقاطة السعودية التي تحمل اسم (المدينة 702)، في حين تشير تقارير أخرى إلى حيازتهم

- صواريخ إيرانية طراز 102C، استُخدم بعضها في الهجمات على سفن التحالف، وقد بلغ عدد هجمات الحوثيين البحرية خلال الأعوام الثلاثة أكثر من 22 هجوماً، استهدفت 12 سفينة وبارجة حربية، وأكثر من 10 زوارق عسكرية، ومن أهمها:

- **نشر الألغام البحرية بشكل عشوائي منذ عام 2015.** في أماكن مختلفة، أطلق الحوثيون ألغاماً منجرفة في باب المندب، طافت لمسافة وصلت إلى
- 90 كيلومتراً جنوب غرب عدن بعد عبورها عبر المضيق. ووفقاً لأحدث تقرير سنوي أعده فريق خبراء الأمم المتحدة حول اليمن، صدر في 26 كانون الثاني/يناير 2018، تم العثور على 44
- لغماً بحرياً في البحر الأحمر وخليج عدن في عام 2017، من بينها أربعة تم تفجيرها باستهداف سفناً تجارية.

الاستخدام العسكري للرادار ضد سفن مدنية راسية. تُفيد بعض التقارير بأن الحوثيين ينتهكون باستمرار قانون النزاع المسلح من خلال إرغام متعهدي النقل البحري التجاري في المراسي في الحديدة والصليف على السماح لهم باستخدام الرادارات البحرية على متن السفن لمراقبة البحر الأحمر وإصدار بيانات مستهدفة. ويبدو أن هذا الإجراء دخل حيز التنفيذ بعد أن أمرت إدارة أوباما بتوجيه ضربات دمرت أنظمة الرادار الساحلية الحوثية في تشرين الأول/أكتوبر2016 [1]

في 16 حزيران/يونيو 2017. نفذ الحوثيون هجوما بواسطة مركب موجه عن بعد على ميناء نفط، تمّ استخدام الزورق الموجه عن بعد المحمل بالمتفجرات والذاتي التوجيه من نوع «شارك-33» الذي يمكن برمجته لتحديد هدف باستخدام أنظمة تلفزيون إلكترونية - بصرية، في هجوم غير ناجح على منشأة تحميل بحرية سعودية في جازان

في أكتوبر/تشرين الأول 2016 م نفذ الحوثيون هجومًا على سفينة (إتش إس في -2 سويفت) الإماراتية، وهجوم أخر على المدمرة الأمريكية (يو إس إس مايسون).

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول من عام 2016م. نفذ الحوثيون هجومًا ثانٍ على المدمرة الأمريكية (يو إس إس

(1) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhd-mn-hjmat الحد من هجمات الحوثيين على السفن المدنية في باب المندب

مايســون (

- **في 29 يناير/كانــون الثــاني** 2017تعــرض فرطاقــة ســعودية لهجــوم بثلاثــة زوارق موجهــة تابعــة للمتمرديــن الحوثيــين غــرب ميناء الحديــدة، مــا أدّى إلى مقتــل اثنــين مــن طاقمهــا.
- **وفي 12 تشريــن الثاني/نوفمــبر، 2017.** أعلنــت قنــاة «المســيرة» التابعــة للحوثيــين أن «البــوارج وناقــلات النفــط التابعــة للعــدوان وتحركاتــه لــن تكــون في مأمــن مــن نــيران القــوات البحريــة اليمنيــة [الحوثيــة] إذا مــا أصــدرت القيــادة العليــا التوجيهــات [بشــن هجــوم]"
- **في 14 يونيو/حزيــران 2017. اســتهداف بارجــة حربيــة إماراتيــة قبالــة ســواحل مدينــة المخــا، هجــوم صاروخــي فاشــل عــلى ناقلــة النفــط الســعودية المزدوجــة الهيــكل (البقيــق).**
- **وفي 10** مايو/أيــار 2018 شــنّ هجــوم صاروخــي عــلى ســفينة تركيــة (إنــسي إنيبلــو) محملــة بالمــواد الغذائيــة، في.
- **وفي 3 نيســان/أبريل 2018،** أطلــق زورق هجومــي حــوثي سريــع، النــيران عــلى الســفينة الســعودية المزدوجــة الهيــكل «البقيــق» قبالــة ســاحل الحديــدة، إمــا باســتخدام القنابــل الصاروخيــة أو الصواريــخ التكتيكيــة.
- **وفي 10 أيار/مايــو 2018 شــنّ هجــوم صاروخــي عــلى ســفينة محملــة بالمــواد الغذائيــة الســائبة، تــم** اســتهداف ناقلــة البضائــع الســائبة التــي تحمــل العلــم الــتركي، «إنــسي إنيبلــو» بصــاروخ، ووصفت بعثــة مكافحــة القرصنــة الأوروبيــة «القــوة البحريــة للاتحــاد الأوروبي» ذلــك الهجــوم بقيــام «جهــات فاعلــة مقرهــا اليمــن بإطــلاق صــاروخ أرضي أو قذيفــة عــلى الســفينة"
- وفي فبرايــر عــام 2020 تعرضــت ســفينة عمانيــة تعــرف بـ»الراهيــة» للاختطــاف مــن قبــل الميليشــيات طاقمهــا المؤلــف مــن 20 بحــارًا مــن الجنســية المصريــة والهنديــة لأكــثر مــن عــام.
- وفي أواخــر عــام 2021 شــنت الميليشــيات الانقلابيــة هجومًــا قــرب رأس عيــسى عــلى ســفينة ســعودية وســفينتين مــن كوريــا الجنوبيــة.

ثانيــا: الاعتــداءات الأخــيرة 15 نوفمــبر 2023م – 14- فبرايــر 2024م.

في خضــم مــا يجــري مــن حشــد عســكري وتحــركات دوليــة في البحــر الأحمــر، لا يمكــن القــول بــأن هــذا التطــور مســتغرب وفريــد مــن نوعــه بعــد بدايــة أحــداث 7 أكتوبــر المــاضي، إذ لطالمــا كانــت المضائــق البحريــة والممــرات المائيــة محــلاً للتنافــس والنــزاع، وخصوصــاً في أوقــات الصراعــات والحــروب، فكيــف إذا كانــت المنطقــة المقصــودة هــي الــشرق الأوســط في هــذه الحالــة!؟ وكيــف إذا كان الممــر المــائي المذكــور هــو مضيــق «بــاب المنــدب» الــذي يمتــاز موقعــه بأهميــة اســتراتيجية وجيوسياســية كبــيرة ومحوريــة، والــذي تمــر مــن خلالــه 40% مــن التجــارة بــين آســيا وأوروبــا!؟

جدول رقم (1) يوضح القرصنة والتهديدات البحرية الحوثية للسفن المدنية للفترة من 15

نوفمبر -2023م – 17- فبراير 2024م

الشهر	عدد الاعتداءات	السلاح المستخدم	نوع الهدف المستهدف	مكان الاستهداف
١٩ نوفمبر ٢٠٢٣	9	احتجاز واجبار على تغيير مسارها واستيلاء على السفينة استهداف بطائرة مسيرة صواريخ باليستية	سفن تجارية	البحر الأحمر + خليج عدن+ المحيط الهادي
ديسمبر ٢٠٢٣	43	استهداف مباشر بصاروخ بحري وتبادل إطلاق نار وطائرات مسيرة	سفن تجارية + شحن بضائع	البحر الأحمر + خليج عدن+ باب المندب
يناير ٢٠٢٤	49	استهداف مباشر بصاروخ بحري وتبادل إطلاق نار وطائرات مسيرة	سفن تجارية + شحن بضائع.	البحر الأحمر + خليج عدن+ باب المندب
١٩ فبراير ٢٠٢٤	6	استهداف مباشر بصاروخ بحري وتبادل إطلاق نار وطائرات مسيرة	سفن تجارية + شحن بضائع	البحر الأحمر + خليج عدن+ باب المندب
المجموع	106			

مـما سـبق تبـين أن عـدد الهجـمات والاعتـداءات التـي شـنها الحوثيـون عـلى حركـة الملاحـة الدوليـة خـلال الفـترة مـن 19 نوفمـبر 2023م الى 19 فبرايـر 2024م بلغـت 106 هجومـا بينـما بلـغ عـدد الهجمات المبـاشرة والتـي لحقـت اضرارا بالسـفن التجاريـة بلغـت (30) سـفينة، أي بنسـبة (28%) وقـد تـم افشـال بمـا نسـبته (72%) مـن العمليـات.

جدول رقم (2) يوضح عدد العمليات ونسبة نجاحها

عدد العمليات	عدد العمليات التي فشلت	عدد العمليات الناجحة
١٠٦	٧٨	٢٨
النسبة	٪٧٤	٪٢٦

وفيـما يـلي نحـاول إيضـاح التسلسـل الزمنـي للهجـمات الحوثيـة عـلى السـفن التـي تعرضـت لـلأضرار

المبـاشرة.

28 عملية بحرية، استهدفت خلالها 30 سفينة استهدافا مباشرا

منـذ الـ19 مـن نوفمـبر 2023م، حتـى 19 فبرايـر 2024، نفـذت 28 عمليـة بحريـة، أدت إلى اسـتهدفت 29 سـفينة، عـلى النحـو التـالي:

في 19 نوفمبر 2023م نفـذتِ القـواتُ البحريـةُ في المليشـيات الحوثيـة عمليـةً عسـكريةً في البحـرِ الأحمـرِ كان مـن نتائجِهـا الاسـتيلاءُ عـلى سـفينةٍ (جلاكـسي ليـدر) واقتيادُهـا، كـما عرضـت مقطـع فيديـو يوثـق العملية.

في 3 ديسـمبر 2023م، نفـذتِ المليشـيات الحوثيـة عمليـةَ اسـتهدافٍ لسـفينتينِ في بـابِ المنـدب وهـما سـفينة "يونِتـي إكسـبلورر" وسـفينة " نمـبر نايـن"، حيـثُ تـم اسـتهدافُ السـفينةِ الأولى بصـاروخِ بحـري والسـفينةِ الثانيـةِ بطائـرةٍ مسـيرةٍ بحريـة.

في 12 ديسـمبر 2023م نفـذتِ المليشـيات الحوثيـة عمليـةً ضـدَّ سـفينةِ "اسـتريندا" تابعـةٍ للنرويـج، كانـت محملـةً بالنفـطِ وقـد تـمَّ اسـتهدافُها بصـاروخٍ بحـريٍّ.

في 14 ديسـمبر 2023م نفـذت المليشـيات الحوثيـة عمليـة ضـد سـفينة حاويـات "ميرسـيك جبرلاتـر" وقـد تـم اسـتهدافها بطائـرة مسـيرة وكانـت الإصابـة مبـاشرة.

في 15 ديسـمبر 2023م نفـذت المليشـيات الحوثيـة عمليـة ضـد سـفينتي حاويـات (MSC Alanya إم إس سي ألانيـا) و (MSC PALATIUM III إم إس سي بالاتيـوم وقـد تـم اسـتهدافهما بصاروخـين بحريـين.

ف**ي 18 ديسـمبر 2023م** نفـذت المليشـيات الحوثيـة عمليـة نوعيـة ضـد الأولى سـفينة "سـوان اتلانتـك" محملـة بالنفـط والأخـرى سـفينة "إم إس سي كلارا" تحمـل حاويـات وقـد تـم اسـتهدافهما بطائرتـين بحريتـين.

في 26 ديسـمبر 2023م أعلنـت المليشـيات الحوثيـة، تنفيـذ عمليـة مزدوجـة تمكنـت خلالهـا مـن اسـتهداف السـفينة (MSC يونايتـد) بصـاروخ بحـري ودك أم الـرشراش بطائـرات مسـيرة.

في 31 ديسـمبر 2023 م أعلنـت المليشـيات الحوثيـة نجاحهـا في تنفيـذِ عمليـةٍ عسـكريةٍ اسـتهدفتْ سـفينةَ حاويـاتٍ "ميرسـك هانغـزو Maersk Hangzhou" .

في 3 ينايـر 2024م، أكـدت المليشـيات الحوثيـة اسـتهدافِ السـفينةِ " CMA CGM TAGE سي إم أي سي جـي إم تَيـج "

في 10 ينايـر 2024م، أعلنـت المليشـيات الحوثيـة تنفيـذ عمليـةً عسـكريةً مشـتركةً بعـددٍ كبـيرٍ مـن

الصواريخِ البالستيةِ والبحريةِ والطائراتِ المسيرةِ استهدفتْ سفينةً أمريكيةً كانتْ، مشيرة إلى أن هذه العمليةَ جاءتْ كردٍ أوليٍّ على الاعتداءِ الغادرِ الذي تعرضتْ لهُ القوات البحرية اليمنية من قِبلِ قواتِ العدوِّ الأمريكيِّ يومَ الأحدِ الـ 18 من جمادَى الآخرةِ 1445هـ الموافق 31 ديسمبر 2024.

في 15 يناير 2024م، أعلنت المليشيات الحوثية استهداف سفينةً أمريكيةً في خليجِ عدن، وذلك بعددٍ من الصواريخِ البحريةِ، وكانتِ الإصابةُ دقيقةً ومباشرة.

وفي 16 يناير 2024 م أعلنت المليشيات الحوثية استهدافِ السفينةِ "زوغرافيا" بعددٍ من الصواريخِ البحريةِ المناسبة، وكانتِ الإصابةُ مباشِرة.

في 17 يناير 2024م أعلنت المليشيات الحوثية استهداف السفينة الأمريكية (جينكو بيكاردي) في خليجِ عدن بعددٍ منَ الصواريخِ البحريةِ المناسبةِ وكانتِ الإصابةُ دقيقةً ومباشرة.

في 19 يناير 2024 م، أعلنت المليشيات الحوثية استهدفت السفينة الأمريكية "كيم رينجر"، في خليجِ عدن بصواريخَ بحريةٍ مناسبةٍ.

في 22 يناير 2024، نفذتِ المليشيات الحوثية عمليةً عسكريةً استهدفتْ سفينةَ شحنٍ عسكريةٍ أمريكيةٍ (أوشن جاز OCEAN JAZZ) في خليجِ عدن وذلك بصواريخَ بحريةٍ مناسبة.

في 24 يناير 2024، اشتبكت القواتُ المليشيات الحوثية معَ عددٍ مِنَ المدمراتِ والسفنِ الحربيةِ الأمريكيةِ في خليجِ عدن، وبابِ المندبِ أثناءَ قيامِ تلكَ السُّفُنِ بتقديمِ الحمايةِ لسفينتينِ تجاريتينِ أمريكيتينِ، ما أدى إلى إصابةُ سفينةٍ حربيةٍ أمريكيةٍ إصابةً مباشرة وإجبارُ السفينتينِ التجاريتينِ الأمريكيتينِ على التراجعِ والعودةِ.

في 27 يناير 2024 نفذت المليشيات الحوثية عملية استهداف لسفينة نفطية بريطانية تحمل اسم (مارلين لواندا -MARLIN LUAN DA) بعدد من الصواريخ البحرية المناسبة، في خليج عدن وكانت الإصابة مباشرة، ما أدى إلى احتراقها.

في 29 يناير 2024 نفذت المليشيات الحوثية هجوما صاروخاً بحرياً مناسباً استهدف سفينة تابعة للبحرية الأمريكية "لويس بي بولير" "lewis B puller" أثناء إبحارها في خليج عدن، ومن ضمن مهام هذه السفينة تقديم الدعم اللوجيستي للقوات الأمريكية التي تشارك في شن العدوان على بلدنا.

في 31 يناير 2024 أطلقت صواريخ بحرية مناسبة على المدمرة الأمريكية "يو إس إس غريفلي" في البحر الأحمر، وأصابتها بشكل مباشر ودقيق.

في 31 يناير 2024 أعلنت المليشيات الحوثية استهداف سفينة تجارية أمريكية "كول" بصواريخ بحرية أصابتها بشكل مباشر.

في 01 فبراير 2024 استهدفت المليشيات الحوثية سفينة تجارية بريطانية في البحر الأحمر بصواريخ بحرية مناسبة.

في 06 فبراير 2024 نفذتِ المليشيات الحوثية عمليتينِ عسكريتينِ في البحرِ الأحمرِ الأولى استهدفت سفينةً أمريكيةً (Star nasia ستار ناسيا) والأخرى استهدفت سفينةً بريطانيةً (Morning Tide مورنينق تايد.

في 12 فبراير 2024 نفذت المليشيات الحوثية

عملية عسكرية على سفينةِ "ستار أَيرسStar Iris " الأمريكيةِ في البحرِ الأحمرِ وذلك بعددٍ من الصواريخِ البحرية المناسبةِ وكانتِ الإصابةُ دقيقةً ومباشرةً.

في 15 فبراير 2024 أعلنت المليشيات الحوثية استهداف سفينة بريطانية تحمل اسم "LY-CAVITOS" في خليج عدن بصواريخ بحرية مناسبة، مؤكدةً إصابتها بشكل مباشر.

في 16 فبراير 2014 أعلنت المليشيات الحوثية استهداف سفينة نفطية بريطانية "بولوكس" "POLLUX" في البحر الأحمر بصواريخ بحرية مناسبة، مؤكدا أن الإصابة كانت دقيقة ومباشرة

-

في 19 فبراير 2014 استهدفت المليشيات الحوثية سفينة بريطانية في خليج عدن "روبيمار" بعدد من الصواريخ البحرية المناسبة محققة إصابة مباشرة ومؤثرة

***

مما سبق تبين أن الاعتداءات الحوثية لحركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن لم تكن مرتبطة بقضية غزة بل انها سبقتها منذ عام 2014م وما احداث غزة الا ذريعة استخدمتها الحركة الحوثية لتوسعة اعتداءاتها على المياه الإقليمية الدولية محققة أغراض سياسية داخلية وخارجية خدمة للاستراتيجية الايرانية.

المبحث الثاني:
متغيرات ودوافع الاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية .

يرجع الخبراء والمحللون السياسيون أن دوافع انتشار التهديدات والاعتداءات على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن الى عدد من العوامل تمثلت في الاتي:

- متغيرات ودوافع داخلية
- متغيرات ودوافع خارجية

أولًا- الدوافع الداخلية

تُعَد العملية السياسية الحالية، الرامية لإخراج البلاد مِن الحرب الناشبة منذ تسع سنوات، المتغيِّر الدافع الأساسي، الذي يتشابك مع ما يثيره الحوثيون مِن تهديدات على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ حيث يسعى الحوثيون لتعزيز موقفهم التفاوضي بمختلف الوسائل المتاحة، ومِن ذلك تعمُّد خلق ظروف بحرية شديدة التأثير على مصالح وسطاء عملية السلام، والمنتفعين مِنها، وفي المقدِّمة الولايات المتَّحدة وبريطانيا وفرنسا والسعودية.

ويمكن تفسير تحركات الحوثيين الأخيرة بعدد من العوامل وذلك على النحو التالي:

- **الحصول على كسب التأييد داخليًا وخارجيا**

وجدت الجماعة الحوثية في حرب غزة فرصة لكسب تأييد شعبي داخلي وخارجي، إضافة إلى فرض نفسها لاعبًا إقليميًا، حيث جاء هذا التدخل بمثابة طوق النجاة للحوثيين وسط تدهور الأوضاع الاقتصادية في مناطق سيطرتهم خصوصًا مع الإضراب الشامل للمعلمين، ومطالب الناس بالخدمات، بجانب عدم قدرتهم على تشكيل حكومة جديدة بعد إقالة حكومة بن حبتور المتهمة بالفشل والفساد منذ أكثر من شهر.

- نجحت جماعة الحوثي لاستغلال أحداث غزة لجمع الأموال من المواطنين باسم دعم القوات الصاروخية، وتوظيف أحداث غزة

للتحشيد صوب جبهات القتال بعد إفلاسها في حشد المقاتلين خلال الأشهر الماضية وتحديدًا منذ بدء الهدنة الأممية في مطلع أبريل 2022.

- سعت جماعة الحوثي للخروج من عزلتها التي تعاني منها إقليميًا ودوليًا، فقد تأسست الجماعة على أيديولوجية تشجع المقاومة ضد قوى الاستكبار -أمريكا وإسرائيل- وتبنت في خطابها الحثّ على تحرير الأقصى ومقاومة القوى الإمبريالية، ولطالما بررت الجماعة تمردها وانقلابها في اليمن على أنه جزء من مشروع المقاومة. ولذلك عندما بدأ العدوان على غزة، كانت تلك لحظة مناسبة بالنسبة إليهم لحشد قاعدتهم من خلال إعادة تأكيد التزامهم بهذه الأهداف الأيديولوجية.
- تقديم أنفسهم لأول مرة كلاعب خارج منطقتهم الجغرافية المباشرة، ورغبتهم في أن يُنظر إليهم، ليس فقط كمتلقين للدعم من أعضاء محور المقاومة الآخرين، بل كداعم نشط لمساعيهم الإقليمية، إضافة لمحاولتهم التأكيد للجمهور المحلي والدولي على حد سواء أن قوتهم العسكرية آخذة في النمو.
- محاولة تهدئة الجبهة الداخلية ضدهم حيث أسقطت الهدنة ذرائع الحوثيين بشأن سيادة هذه الأوضاع، وأنَّ وراءها استمرار الحرب وضخامة التزاماتها، ممَّا خلق سخطًا شعبيًّا كاد أن يتحوَّل إلى ثورة شعبية، في ظلِّ تجاهل الحوثيين لأبرز مناسبة وطنية في وجدان الشعب اليمني، ولذلك شكَّلت الهجمات الحوثية على مصالح إسرائيل والقوى العظمى في البحر الأحمر وخليج عدن مصدر إلهاء عن المطالب الحقوقية، وباعثًا للفخر بأنَّ الحوثيين وحدهم مَن ساند عسكريًّا فلسطينيي غزَّة، في مواجهة إسرائيل.
- شكل قرار التعميم الصادر عن المنظَّمة البحرية الدولية إلى ملَّاك السفن ومشغِّليها، ومراكز تبادل المعلومات الإقليمية ذات الصلة، بشأن وقف التعامل مع المركز الإقليمي لتبادل المعلومات، الذي سبق الإشارة إليه، على أن يجري الاعتماد على المركز الذي يحمل الاسم ذاته في مدينة عدن الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية.

ثانيا: الدوافع الداخلية.

1 - أن الأوضاع السياسية المتدهورة في اليمن والجنوب وانهيار مؤسسات الدولة وعدم وجود قوات نظامية في اليمن قادرة على بسط نفذها وتحرير الأراضي التي سيطرت عليها المليشيات الحوثية.

2 - عدم دعم القوات المسلحة الجنوبية سياسيًا وعسكريًا في سبيل مواصلة انتصاراتها العسكرية والأمنية في حماية السواحل الجنوبية من تهريب السلاح وتدفق العناصر الحوثية.

3 - استحالة مراقبة مياه خليج عدن والبحر العربي والتي تزيد اتساعها على 2.5 مليون كيلو متر مربع

وذبك بعدد محدود من السفن الحربية

4 - فتح المجال للمليشيات الحوثية للحصول على أسلحة متطورة ونوعية مما سهل لها تنفيذ عمليات واعتداءات كبيرة ضد المصالح الدولية.

5 - أصبحت المليشيات الحوثية تتلقى الدعم المباشر والمعلن من الداخل والإقليم دون فرض أي عقوبات على الأطراف المتعاونة معها.

6 - حالة اليأس من هزيمة هذه المليشيات من قبل الشرعية اليمنية وجيشها الوطني الذي بات في عزلة تامة مما يجري في اليمن والاقليم.

7 - انعدام التنسيق بين القوى الكبرى المحلية والإقليمية والفاعلة في هذه المنطقة كمصر والسعودية والجنوب حيث يرى كل طرف منهما أم أمن البحر الأحمر وخليج عدن مسؤولية الدول المطلة عليه.

8 - تحرك الدول الكبرى دون تنسيق وتعاون مع الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

9 - ترك الحبل للقوى لدولة إيران في العبث بمستقبل امن البحر الأحمر وخليج عدن تحقيقا لنظريتها التوسعية في البلدان العربية.

10 - اتساع مساحة المياه التب يعمل فيها الحوثيون والتي يستحيل التعامل معها أن لم تكن هناك قوات محلية مدربة وفاعلة تسهم في الحد من تلك الاعتداءات التي يطلقها الحوثيون من مناطق سيطرتهم.

11 - تطور الاعتداءات بشكل خطير حتى كاد أن يوقف حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر ففي الأشهر ديسمبر 2023 بلغت الاعتداءات أكثر من 60 اعتداءا على السفن المارة في البحر الأحمر وخليج عدن.

ثانيا: المتغيرات والدوافع الخارجية:

أولا: المتغيرات الخارجية

- تُشكِّل المصالحة السعودية الإيرانية التي أُنجزت برعاية صينية، في مارس 2023م، متغيرا وثيق الصلة بالتهديدات الحوثية في البحر الأحمر، سواء في التوظيف الإيراني لهذه التهديدات، أو في حرص السعودية على كلِّ ما مِن شأنه صمود هذه المصالحة، ودعم عملية السلام في اليمن، وبين هذا وذاك يُناور الحوثيُّون، وفي الحدود المتاحة لهم، تحقيقًا لمصالحهم.
- محاولة السعودية إعادة تقديم نفسها كدولة مستقرة أمنيًا واقتصاديًا في تمهيد لتقديم رؤيتها 2030 والتسويق لنفسها بصورة مغايرة تمامًا عما حدث أثناء حرب اليمن، وتأثر سمعتها الدولية سلبًا، وهو ما أكدته وكالة رويترز حينما أشارت بأن السعودية طلبت من الولايات المتحدة ضبط النفس في الرد على الهجمات الراهنة للحوثيين.
- إطلاق جهود على مستوى المنطقة تركز على المفاوضات، وهذا يشمل التواصل بين الرياض وطهران، والذي سيكون مفيدًا وضروريًا للتوصل إلى السلام في اليمن. كذلك، قد يكون هناك تأخير في المفاوضات الإسرائيلية-السعودية بشأن

إقامة العلاقات رسميًا، والجدير بالذكر أنه لم يصدر أي إعلان رسمي عن إلغاء التطبيع أو إيقافه رسميًا. وهذا يمكن أن يوفر مساحة لعملية السلام في اليمن، لأنه يقلل من الصدع المحتمل في العلاقات السعودية مع إيران، الدولة الراعية الرئيسية للحوثيين. ومن ثم توفير فرصة للمملكة للاتفاق على حل مع الحوثيين.

- مشروع الممرِّ الاقتصادي المعلن عنه في قمة العشرين في نيودلهي في سبتمبر الماضي، والذي سيربط بين الهند وأوربًّا، مرورًا بالإمارات والسعودية وإسرائيل، وكذلك قناة بن غوريون المائية التي يخطَّط لِأن تُشقَّ لتربط بين خليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط، والتي تمثِّل الحرب الإسرائيلية الأمريكية في غزَّة تمهيدًا لهما، وارتباط كلٍّ منهما بحسابات جيوسياسية لأطراف إقليمية ودولية، من بينها إيران التي تدعم الحوثيين وتُقايض معهم وبهم، وبحرب غزَّة، تحقيقًا لحصَّتها في هذه الحسابات. وفي شأن الدعم الإيراني لتلك الجماعة أكد وزير الداخلية اليمني السابق رشاد العليمي أن الحركة الحوثية نشأت منذ عام 1982م إبان الحرب العراقية-الإيرانية، وأن خلاياها قد تشكلت بين عامَي 1983م و1984م بدعم إيرانيّ).
- حرب إسرائيل على غزَّة بوصفها أبرز متغيِّر إقليمي ودولي يحيط بنشاط الحوثيين العِدائي في البحر الأحمر وخليج عدن؛ إذ يربط الحوثيُّون تهديداتهم بحرب غزة، مدعين أن وقف الهجمات على السفن الإسرائيلية مرهون بوقف العدوان على غزَّة، لكنَّ هذا المطلب تراجع إلى السماح بدخول الغذاء إلى غزَّة، وفقًا للموقف الحوثي المعلن عنه في التَّاسع من ديسمبر الجاري، والذي اشترط لتوقُّف استهداف أيِّ سفينة ترتاد موانئ إسرائيل عبر البحر الأحمر أن يُسمح بدخول الغذاء إلى غزَّة[(2)].

المتغيرات المتعلقة بإيران ومليشياتها في المنطقة العربية

إن المشروع الإيراني المتمثل في رؤيته بأنهم أصحاب حق في رسم الخريطة الأمنية بالمنطقة وتصدير الثورة هو ما حقق لها إنشاء ممر برى من طهران إلى بيروت عبر العراق وسوريا وقد مر المشروع الإيراني بعدد من المتغيرات تتمثل في الاتي:

- تعزز الوجود الإيراني في منطقة القرن الإفريقي بعد حرب يوليو 2006 في لبنان، احتساباً لردود الفعل الإقليمية والدولية على نتائج هذه الحرب، حيث استقر الأمر في طهران على خروج إيران من دائرتها المعتادة، والعمل على رسم خريطة جديدة لنفوذها البحري، والخروج من الدائرة المحدودة بمياه الخليج العربي والمياه الساحلية للمحيط الهندي.
- بدأت عناصر "القوات

(2) المتغيِّرات والدوافع الإقليمية والدولية
https://www.adengad.net/news/716915

البحرية لفيلق الحرس الثوري الإسلامي" في خليج عدن في العمل منذ نوفمبر2008، عندما أُرسِلَت أول سفينة حربية لتسيير دوريات لمكافحة القرصنة رداً على استيلاء قراصنة صوماليين على سفينة شحن إيرانية.

- سعت إيران منذ نهاية 2009 الى الخروج من دائرتها المعتادة المرتبطة بمياه الخليج العربي وتعزيز وجودها في البحر الاحمر بحصولها على تسهيلات عسكرية مع انعقاد القمة الإيرانية الجيبوتية، وهي القمة التي انتهت بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، تضمنت الإعفاء من تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، وبناء مراكز للتدريب فيما عُرِف لاحقاً بالحرس الثوري الإفريقي، بالإضافة إلى منح البنك الإيراني قروضاً للبنك المركزي الجيبوتي، وإنشاء لجنة مشتركة ومساهمة في عملية التنمية في جيبوتي

- تعظيم دورها في العراق بسبب الغالبية الشيعية والذي اقرته امريكا اثناء حربها على الإرهاب واستخدام إيران ورقه القضية الفلسطينية، وتطوير المشروع النووي والذي نجحت في تأمينه باتفاق) 5+1(عام 2015 والذي تسعى لتدعيم استمراره مع باقي اطرافه بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق ترامب الانسحاب منه عام 2018م والعمل على تصدير الثورة الى لبنان وسوريا والعراق واليمن وتكوين ميلشيات مسلحة يدعمها ويؤهلها الحرس الثوري الإيراني، بحيث صارت جميع دول المنطقة صارت في مرمى الصواريخ الإيرانية.

وتعزز الدور الإيراني في البحر الأحمر مع تزايد علاقاته مع الحوثيين في اليمن، فكان للمجهود الإيراني دور كبير في تحول الحوثيين إلى ميليشيا عسكرية مسلحة، مهددة للأمن القومي اليمني، وهو التداعي الأبرز الذي أسفر عن توجهات التحالف العربي ضد تصاعد الدور الإيراني في اليمن.

الدوافع الخارجية

1 - تنفيذ (الأجندة الإيرانية)

إن الحوثيين جزء من تحالف إقليمي واسع مع إيران، يمكن النظر إلى الهجمات الأخيرة على أنها تلبية لرغبات إيران التي تقود ما يعرف بـ "محور المقاومة، كما أنها خطوة طبيعية ومتوقعة؛ لأن إيران لا تريد أن تورط نفسها مباشرة في الدخول في عمليات حقيقية لدعم غزة، وبدلًا من ذلك فهي تحرك أذرعها في المنطقة لإسقاط الحجة بأنها تشارك في دعم غزة.

وزعت إيران الأدوار بين مليشياتها للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة حتى لا تتعرض لهجمات مدمرة قد تقضي على برنامجها النووي، كما أنها بتحريكها المتزامن لمليشياتها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، تعمل على توظيف العدوان الصهيوني على قطاع غزة

لتعزيز موقعها كفاعل إقليمي لتهديد دول الجوار، لكنها حريصة على أن يكون التصعيد ضد الاحتلال الإسرائيلي منضبطًا لتجنب خوض حرب شاملة ستنهكها كثيرًا وتفكك ما يسمى محور المقاومة.

تعُدّ إيرانُ تمكين جماعة الحوثيين ضمن أولوياتها، لأنها نجحت في اختراق الساحة اليمنية من خلال ولاء جماعة الحوثيين لها. وقد تغيرت استراتيجية إيران في منطقة البحر الأحمر وفق المعطيات والظروف المناسبة لها، فعلى سبيل المثال كان لإيران في اليمن استراتيجية ذات بعُدين:

الدافع الأول: غيبيّ.. فالكتب الدينية الاثنا عشرية تؤكد أن اليمن هو من المقدمات المهمّة لعصر الظهور ظهور الإمام الغائب (، والذي قد بدأت معالمه) حسب اعتقادهم تظهر في إيران وفي العراق وفي جنوب لبنان وغيرها من مناطق العالم، وحسب زعمهم سوف يخرج من جبال صعدة شمال اليمن «اليماني» الذي سيقود ثورة إسلامية مؤسسة على أفكار الإمام الغائب، ودور «اليماني» يتمحور في أنه سوف يساعد مؤيدي الإمام في الحجاز، ثم يتجه بعد أن يستتبّ الأمر له في جزيرة العرب نحو العراق لمساعدة أنصار الإمام في مواجهة «السفياني.»

الدافع الثاني: جيو-استراتيجي.. وهو وثيق الصلة بالبعد الغيبي من جانب، وله صلة كذلك بصراع إيران الإقليمي والدولي، إذ من خلال هذا الوجود تمدّ إيران نفوذها وتأثيرها إلى واحدة من المناطق الحيوية التي تجعلها رقمًا مُهِمًّا يصعب تجاوزه، كما أن هذا الوجود يؤمّن لها طرق الاتصال مع أذرعها والقوى المتحالفة معها سواء في اليمن كالحوثيين، أو في شرق إفريقيا كالسودان قبل قطع العَلاقات، أو فصائل المقاومة الفلسطينية، فضلًا عن تأمين مصالحها الاقتصادية والإسهام في نشر آيديولوجيتها وأفكار ثورتها المذهبية)

الدافع التشريعي الدستوري: من أهم الأسس الدستورية المحدّدة لتوجّهات سياسة إيران الخارجية، المادة« 154» التي تؤكد على أن إيران «سوف تدعم النضال العادل للمستضعفين ضد الطواغيت الأقوياء في أنحاء العالم كافة. وتطبيقًا لتلك المادة من الدستور، حدّدت إيران مسرح حركتها وعملياتها تجاه مجموعة منتقاة من دول الشرق الأوسط والعالم النامي[(3)]

***

مما سبق تبين أن المتغيرات المحلية والعربية والإقليمية والدولية ساهمت في تطور مراحل الاعتداءات الحوثية على حركة الملاحة الدولية مما صاحبها دوافع سياسية وامنية واقتصادية ونتيجة لهذه التغيرات قامت إيران بتسييس وتجييش «جماعة الحوثي» في شمال اليمن، وتبنّت دعمهم لتنفيذ خططها في الجزيرة العربية، وإمدادهم بالمال والسلاح.

المبحث الثالث:

التداعيات الناتجة عن الاعتداءات الحوثية على الملاحة الدولية

البحر الأحمر في السياسة الإيرانية شكّلت القارّة الإفريقية مركزًا هامًّا للسياسات الخارجية الإيرانية الطموحة، فخلال العقد الأخير ازداد نشاط القوّات البحرية الإيرانية في البحر الأحمر وقناة السويس، وكثفت إيران من وجودها في ميناء بور سودان، فضلًا عن تعزيز وجودها العسكري البحري في البحر الأحمر وخليج

(3) محمود سريع القلم: العقيدة الأمنية الإقليمية الناشئة لإيران، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2005 ص190

عـدن وقبالـة السـواحل الصوماليـة تحـت ذريعـة مكافحـة القرصنـة البحريـة[4]

نجـد إيـران تجتهـد في تنفيـذ مشروعهـا «العالمـي» في جميـع الاتجاهـات، وفي هـذا الصـدد تحـدّث وارن كريسـتوفر، وزيـر الخراجيـة الأمريـكي السـابق، عـام 1995 عـن النشـاط الإيـراني الرامـي إلى تنفيـذ مشروعهـا العالمـي، بقولـه: «انظـر إلى حيـث تشـاء وسـتجد يـد إيـران الشريـرة في هـذه المنطقـة[5]

وتـأتي الأهميـة الاسـتراتيجية الرئيسـية لإيـران في موقعهـا الجغـرافي الـذي تتقاطـع عنـده خطـوط المواصـلات العالميـة بالهنـد الـشرق الأوسـط التـي تربطهـا شرقـا وجنوبًـا بالخليـج العـربي والجزيـرة العربيـة والمحيـط الهنـدي وإفريقيـا، وغربًـا بجنـوب غـرب آسـيا والبحـر المتوسـط وأوروبـا، وشـمالاً بروسـيا ومنطقـة بحـر قزويـن ورشـق أوروبـا.

وتسـتند سياسـات إيـران الإقليميـة إلى العمـق التاريخـي والجغرافيـا السياسـية التـي تقـع ضمنهـا، وعـرب التاريـخ القديـم كان التوسـع الإيـراني متعـدد الاتجاهـات، يذهـب صـوب إقليـم الهـلال الخصيـب، والقوقـاز، وإقليـم آسـيا الوسـطى، وجنـوب شـبه الجزيـرة العربيـة، لكـن في المرحلـة الراهنـة بعـد أن اصطدمـت خطـط التوسـع الإيـراني بالقـوة النوويـة في الشـمال ممثلـة في روسـيا، والقـوى النوويـة في الشرق ممثلـة بباكسـتان والهنـد، تحولـت خطـط التوسـع الإيرانيـة غربًـا باتجـاه الـدول العربيـة المجـاورة[6].

- ويتلخص دور إيراني في الاتي:

(4) مسفر الغامدي: تداعيات صراع القوى الخارجية والإقليمية على النفوذ بمنطقة البحر الأحمر، الرياض: دار المفردات للنشر والتوزيع ،2015، ص120.

(5) مدوح عبد المنعم: إيران... لماذا؟، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2012، ص74

(6) النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي، مسفر بن صالح الغامدي، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز رصانة، الرياض، ديسمبر ،2017 العدد الخامس.

-الهيمنة على اقليم البحر الاحمر
- التحكم في ممرات البترول الحيوية
- تطويق الخليج العربي ودوله من الجنوب

- **التداعيات الأمنية**

تشير تقارير استخباراتية غربية إلى أنَّ إيران وضعت بالفعل خطة من أجل الاستيلاء على مضيق هرمز وأغلاقه في أقصر وقت ممكن إذا ما نشبت حرب ضدها، معتمدة في ذلك على امتلاك الحرس الثوري الإيراني لعشرات (إن لم يكن المئات) المواقع التي تتراوح بين موانئ ومراسي وجزر ونقاط مختلفة على طول الضفة الشرقية للخليج لاعتراض السفن الحربية والتجارية وناقلات النفط ومنعها من المرور في المضيق.

وقال الأميرال حبيب الله سياري قائد القوات البحرية الإيرانية « أنَّ إغلاق إيران مضيق هرمز أمام ناقلات النفط سيكون «أسهل من شربة ماء» إذا رأت الجمهورية الإيرانية ضرورة لذلك، لكن في الوقت الحالي لسنا بحاجة لإغلاقه لأن بحر عُمان تحت سيطرتنا ونستطع أن نسطر على الممر» [(7)]

وهذا الأمر سيولِّد ضغوطاً هائلة على الاقتصادات العالمية، ناهيك عن أنَّ إغلاق مضيق هرمز واستمراره لمدة طويلة ستكون لهما انعكاسات مباشرة وخطيرة على الاقتصاديات الخليجية, فإلى جانب توقف صادرات النفط فإنَّ الواردات الخليجية من السلع والبضائع سوف تتوقف هي الأخرى. وتفادياً لمثل هذه العواقب الاستراتيجية الوخيمة، ما على الدول الخليجية الا البحث عن بدائل أخرى تعوض المرور عبر مضيق هرمز.

التحديات مضيق هرمز اليوم محور اهتمام العالم نضرا لأهميته الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية، حيث أصبح الشريان الحيوي الذي يمد العالم بالطاقة ويعود بالازدهار والثراء على كل الدول المطلة عليه والتي لها منافذ عليه كدول الخليج العربي، والمشرفة على أكبر مساحة من مضيقه كالجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تستخدمه اليوم كورقة ضغط على الدول الكبرى في حالت عرّضت لعقوبات اقتصادية ومهدّدة كل دول الخليج والعالم في حال تعرضها لأي حرب على منشآتها النووية التيتمدّ بلادها بالطاقة، أو فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية الدولية في حال أقفلت السلطات الإيرانية مضيق هرمز، قد لا تفكر إيران في إغلاق مضيق هرمز، من منطلق أنها تستفيد منه بدرجة كبيرة، أو تجنبا للإشكاليات القانونية المرتبطة بهذا الإغلاق، ولكنها يمكنها أن تعوق حركة المرور في المضيق، من خلال المبالغة في الإجراءات الرقابية والتفتيشية للناقلات النفطية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى اختناق الحركة ويعطل تدفق النفط.

تداعيات محتملة:

أسفرت الهجمات الحوثية الأخيرة عن مجموعة من التداعيات المتوقعة خلال الفترة المقبلة، على النحو التالي:

- **إغلاق بابي المندب ومضيق هرمز**

إن التحدي قائم أمام دول الخليج العربية، في حالتي الإغلاق والتعطيل لمضيق هرمز، ومن هنا فالتفكير الاستراتيجي لإيران يتمثل في زعزعة البدائل الاستراتيجية المتمثلة في باب المندب وقناة السويس، مع اهتمامها بدرجة أولوية بالبحر الأحمر في سبيل رفع تكاليف نقل صادرات هذه الدول، لاسيما النفط؛ لأن النفط وصادراته هو عصب الحياة في هذه

(7) جريدة الحياة، العدد , 15432 الصادرة بتاريخ 2011/12/28

الـدول، وأي تهديـد لـه هـو تهديـد لوجودهـا واسـتقرارها وفـرض حصـار مطبـق عـلى الـدول العربيـة لاسـيما الجنـوب والخليـج العـربي.

فمثلا المملكة العربية السـعودية، لديها خط الأنابيب السـعودية، والبالغ طوله 1200 كلم، بديلا ممتداً من مدينة أبقيق على الخليج إلى مدينة ينبع على البحر الأحمر، وتبلغ سعة هـذا الخـط 5 ملايين برميل يومياً، وبذلك يصـل إجمالي القدرة التصـديرية للسـعودية والإمـارات القـادرة عـلى تجـاوز مضيـق هرمـز 6.5 ملايين برميل يوميا قيام الخطوط الملاحية العالمية بتفريغ حمولاتها، من السلع والمنتجات الـواردة إلى الـدول الخليجيـة، في موانئ المملكة الممتدة على طول البحر الأحمر على أن يتم نقـل البضـائع بـرا أوجـوا إلى دول الخليـج، بالإضـافة إلى تزويـد السـفن بالوقـود الـلازم لإكمال رحلاتها إلى الشرق أو الغرب. ففي حالة تعطيـل الملاحـة الدوليـة في البحـر الأحمـر فـان المملكـة سـتكون في حالـة حصـار مطبـق مـن كلا المضيقين (هرمـز وبـاب المنـدب).

دول مجلس التعاون الخليجي عامة، والكويت وقطر خاصـة، هـي الأكثر تضـرراً، أما بقية الـدول، فهـي أقـل تضـرراً، إذ يمتلـك العـراق خطـوط أنابيـب تمكنـه مـن تصـدير النفـط عـبر الشـمال، وإيـران تمتلـك موانـئ تصـدير عـلى المحيـط.

لكـن مـن الملاحـظ أن قـدرة إيـران عـلى اعـتراض السـفن في البحـر الأحمـر محـدودة بسـبب ضعـف إمكانـات أسـطولها السـطحي المدعـوم بعـدد صغـير مـن الغواصـات والصواريـخ التـي يمكـن أن تنتشر في المجرى المائي. وعـلى الرغـم مـن اهتـمام إيـران المتزايـد بتوسـيع نفوذهـا في مضيـق بـاب المنـدب وجنـوب البحـر الأحمـر كوسـيلة لتأمنـي قوتهـا الإقليميـة، فـإن قواتهـا البحريـة الحاليـة مكلفـة في المقـام الأول بإغـلاق مضيـق هرمـز.

تداعيات استراتيجية البدائل عبر الجنوب

تقـوم البدائـل الاسـتراتيجية لنقـل الصـادرات النفطيـة الخليجيـة عـبر اراضي الجنـوب عـلى مـد خـط أنابيـب مـن حقـول النفـط السـعودية إلى ميناء المـكلا في محافظـة حضرمـوت، ويمتـد الأنبـوب مسـافة تـتراوح بيـن 350 و 400 كيلومـتر مـن داخـل حقـول النفـط والغـاز في منطقـة الربـع الخـالي جنـوب السـعودية، إلى الشـاطئ الجنـوبي في حضرمـوت، عـلى أن يكـون هـذا الخـط مقدمـة لإنشـاء مـشروع ربـط إقليمـي خليجـي داخـلي ينتهـي بمنافـذ اسـتراتيجية، عـلى سـواحل الـدول المطلـة عـلى خليـج عـمان وبحـر العـرب.

تداعيات الموقف العربي والاقليمي والدولي من قضية الاعتداءات على الملاحة الدولية في البحر الأحمر

أدت الـدُّول العربيـة دورًا ريادِيًّـا في مواجهـة الاعتـداءات عـلى الملاحـة الدوليـة حيـث قامـت دول التحالـف العـربي بقيـادة المملكـة العربيـة السـعودية والامـارات العربيـة المتحـدة، وقامـت دول البحـر الأحمـر العربيـة بتحذيـراتٍ مُكثفـةٍ حيـال المصالـح الدوليـة.

1 - قـرار عاصفـة الحـزم» الـذي اسـتخدمته السـعودية في الفـترة الأولى (بـين 25 مـارس و21 أبريـل عـام 2015) مـن التدخـل العسـكري الـذي قادتـه السـعودية لدعـم شرعيـة نظـام هـادي في اليمـن، للإشـارة للنشـاط العسـكري المتمثـل أساسـا بغـارات جويـة ضـد جماعـة «أنصـار اللـه» (الحوثيـون) الموالية لإيـران وعـلي عبـد اللـه صالـح المتحالـف معهـم والقـوات الموالية لـه.

2 - أعلـن قـرار مجلـس الأمـن 2140 لعـام 2014، والقـرار 2216 لعـام 2015،

والقـرار 2266، لعـام 2016م، بشـأن الأزمـة والحـرب في اليمـن.

3 - إذ تـم في عـام 2019 الإعـلان عـن إنشـاء تحالـف دولي لأمـن وحمايـة حريـة الملاحـة البحريـة، والـذي يضـم كل مـن البحريـن وألبانيـا والكويـت وقطـر والسـعودية والولايـات المتحـدة والمملكـة المتحـدة وأسـتراليا والإمـارات العربيـة المتحـدة.

4 - أن مجلـس جامعـة الـدول العربيـة أعلـن عـن إنشـائه بالريـاض (2020م) محاولـة أمنيـة إقليميـة جديـدة؛ لخلـق تحالـف أمنـي غـير تقليـدي، حيـث لم يتجـاوز سـنتين مـن صيغتـه النظريـة، حيـث نفـذ تمريـن مثـل (المـوج الأحمـر) في نهايـة مايـو (2022م).

5 - مجلـس الـدول العربيـة والإفريقيـة المُطلـة عـلى البحـر الأحمـر وخليـج عدن: أُعلـن في 6يناير 2020م في الريـاض عـن تكتـل حمايـة التجـارة العالميـة في البحـر الأحمـر، ويضـم (8) دول؛ بهـدف حمايـة التجـارة العالميـة وحريـة الملاحـة الدوليـة والتصـدي للقـوى الخارجيـة التـي تحـاول زعزعـة الأمـن الإقليمـي، حيث أن هـذا المجلس بـدأ التحضـير لقيامـه برعايـة سـعودية بمدينـة جـدة (ديسـمبر 2018)

6 - في إبريـل 2022م، أعلـن عـن تشـكيل قـوة المهـام المشـتركة(CTF153) بوصفهـا رابـع فرقـة فيـما يعـرف بالقـوات البحريـة المشـتركة، التـي تضـم في جانبهـا قـوة المهـام المشـتركة (CTF150) وقـوة المهـام المشـتركة (CTF151) و(CTF152)، ووفقـاً لمـا أُعلـن، تضطلـع الفرقـة بحفـظ الأمـن البحـري وبنـاء قـدرات الـدول بالتعـاون المشـترك مـع قـوات المهـام(CTF151) التـي تنتـشر قطعاتهـا في خليـج عـدن وقِبالـة السـواحل الصوماليـة، وقـد تولـت القيـادة الدوريـة الأولى لهـذه الفرقـة سـفينة القيـادة البرمائيـة في البحريـة الأمريكيـة، ومـن الـدول المشـاركة فيهـا بريطانيـا، فضـلاً عـن مـصر التـي تشـارك بالفرقاطـة F911 (الإسـكندرية)، ويـأتي ذلـك بعـد انضمامهـا إلى القـوات البحريـة المشـتركة CMF)) في إبريـل 2021م، محتلـة بذلـك الترتيـب الرابـع والثلاثـين بـين الـدول الأعضـاء.

7 - وفي يناير/ كانـون الثـاني 2021، وقبيـل مغادرتـه البيـت الأبيـض، صنفـت إدارة الرئيـس الأمريـكي السـابق دونالـد ترامـب، الحوثيـين «منظمـة إرهابيـة»، قبـل أن تقـوم إدارة خلفـه الرئيـس الحـالي جـو بايـدن، بشـطب هـذا التصنيـف في 16 فبرايـر/ شـباط 2021.

8 - وفي الـ17 مـن يناير (كانـون الثـاني) 2024م أعلنـت الولايـات المتحـدة إعـادة تصنيـف جماعـة الحـوثي المدعومـة مـن إيـران منظمـة إرهابيـة عالميـة، تزامنـاً مـع تصاعـد وتـيرة الهجـمات التـي تشـنها الميليشـيات المدعومـة مـن إيـران عـلى حركـة سـفن الشـحن المـارة في البحـر الأحمـر وتهديدهـا للملاحـة الدوليـة، وذلـك بعـد نحـو ثلاثـة أعـوام مـن قيـام إدارة

الرئيس جو بايدن بإزالتهم من هذا التصنيف الذي اتخذته إدارة دونالد ترامب في أيامها الأخيرة.

9 - وفي 10 يناير 2024م اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 2722 بتأييد 11 عضوا وامتناع 4 عن التصويت. يدين القرار الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر ويطالب بالوقف الفوري لجميع هذه الهجمات[8]

10 - ورغم ما تحقق من نجاحات في تقليم أظافر إيران في الجنوب، فإن إيران ما زالت تمارس نشاطها في منطقة البحر الأحمر، مستفيدة من نفوذها المتنامي في بعض اليمن عبر المليشيات الحوثية، وهو ما يشكّل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي، وحرّية الملاحة في البحر الأحمر، الأمر الذي يستدعي مقاومة المشروع الإيراني في اليمن، بإيجاد آليات تعاون بين الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر، يكون هدفها الرئيسي دعم التعاون من جهة ومواجهة المخاطر والتهديدات من جهة أخرى.

المبحث الرابع:
الآثار الأمنية والسياسية الناتجة من أزمة البحر الأحمر وخليج عدن

تشكل السواحل العربية حوالى 88% من سواحل البحر الأحمر وهو ما يجعله يقع في مركز ثقل الكتلة العربية والذى يمكن إضعافه بتهديد أمن دول البحر الأحمر حال فقدانها منافذها البحرية أو اغلاق المضايق المتحكمة به. - يؤثر التنافس الدولي والإقليمي على التواجد العسكري في البحر الأحمر وامتداده للقرن الأفريقي بشكل كبير على العمق الاستراتيجي المصري والأمن القومي العربي وتهديد المالحة في باب المندب وقناة السويس.

- **الآثار الأمنية على المستوى المحلي (الجنوب واليمن)**

تعد بعض الظواهر والمناشط البحرية غير المشروعة، التي تستهدف النظام الأمني في البحار، تهديدات غير تقليدية للأمن القومي للدول، والأمنين الإقليمي والعالمي، مع كونها تحديات مزمنة تواجه الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي تتعاون مع الدول لمواجهتها.

❖ في الجنوب شكلت ظاهرة النزوح من المناطق اليمنية الى محافظات الجنوب أزمة سكانية وحضارية وسياسية وكذلك ظاهرة الهجرة من دول القرن الافريقي إلى محافظات الجنوب، كما تشكل زيادة معدلات المواليد في جميع محافظات الجنوب التحدي الأعظم لإحداث الاستقرار الأمني والسياسي فيها، في غياب إحداث التنمية الحقيقة على نحو عام، وفي مجالات التنمية البشرية على نحو خاص، إذا لم تشهد جميع محافظات الجنوب منذ صيف 94

(8) https://news.un.org/ar/story/

أي تحـولاً ونمـواً اقتصاديـاً، وثقافيـاً، وتكنولوجياً، يواكـب ويترافـق مـع هـذا النمـو الديموجـرافي.

- تلـك كانـت أبـرز التحديـات المحليـة الناجمـة عـن التهديـدات الحوثيـة للملاحـة الدوليـة والتـي تؤثـر عـلى اسـتقرار الجنـوب بشـكل خـاص واليمـن بشـكل عـام أمنيـاً وسياسـياً واقتصاديـاً وعسـكرياً واجتماعيـاً.
- انتشـار الإرهـاب والتنظيـمات الدوليـة في مناطـق السـاحلية الجنوبيـة وبدعـم مـن القـوى اليمنيـة وفي مقدمتهـا المليشـيات الحوثيـة الاخوانيـة، علـماً بـأن مجابهـة الإرهـاب لا يمكـن أن تنجـح سـوى مـن خـلال عمـل جماعـي ومنظومـة شـاملة تمتـد مـن المجابهـة الأمنيـة إلى المجابهـة التنمويـة والثقافيـة أيضـاً.
- محاولـة المليشـيات الحوثيـة «ارينـة» البحـر الأحمـر وخليـج عـدن بعـد أن كانـت عروبـة البحـر الأحمـر هدفـاً اسـتراتيجياً للـدول المطلـة عليـه. وفي هـذا الإطـار، بذلـت القيـادة السياسـية الجنوبيـة في مراحـل متعـددة العديـد مـن التحـركات السياسـية العربيـة بهـدف تنسـيق السياسـات والأهـداف للتوصـل إلى اسـتراتيجية عربيـة موحـده تجـاه البحـر الأحمـر، ولكنهـا لم تلـقَ نجاحـاً لاعتبـارات داخليـة وإقليميـة، فضـلاً عـن التواجـد الإيـراني والـتركي والاجنبـي.
- تهريـب السـلاح للجماعـات الحوثيـة والتنظيـمات الإرهابيـة عـبر الميـاه الإقليميـة لعـدم وجـود رقابـة وتفتيـش للسـفن والممـرات الدوليـة.
- عـدم اسـتقرار الأوضـاع السياسـية في محافظـات الجنـوب، ولذلـك هـذا يؤثـر بشـكل مبـاشر عـلى اسـتقرار الأوضـاع السياسـية الداخليـة في الجنـوب بشـكل عـام ومنطقـة البحـر الأحمـر يشـكل خـاص.
- إن فكـرة تدويـل البحـر الأحمـر ومنافـذه ووضعـه تحـت وصايـة الـدول الكـبرى دون مراعـاة لمصالـح الـدول المُطلـة عليـه، حيـث يُشـكل تهديـداً عـلى مصالـح الجنـوب وسـيادته في خليـج عـدن ومضيـق بـاب المنـدب.

ويمكـن إبـراز المخاطـر الأمنيـة الأكـثر نشـاطاً عـلى المسـتوى المحلي:-

- **الجريمـة المنظمـة العابـرة للحدود:** حيـث تُعـد الجريمـة المنظمـة في المجـال البحري(TOSC) تهديـداً أمنيـاً غـير تقليديـاً متعـدد الأوجـه، فمنهـا مـا ينتقـل عـبر البحـار، وهنـاك بعـض التفاعـلات للجريمـة المنظمـة غـير المشروعـة في المجـال البحـري لغـرب المحيـط الهنـدي وخليـج عـدن.
- **تهريـب المخـدرات والاتجـار بها:** حيـث تنشـط عمليـات تهريـب المخـدرات عـبر مسـارين هـما: - المسـار الأول: - يمتـد عـلى سـاحل بحـر العـرب وخليـج عـمان، والمسـار الثـاني: - ينطلق مـن سـاحل مكـران إلى تنزانيـا وكينيـا، وأحيانـاً إلى موزامبيـق، ويُعـد هـذا المسـار أمنـاً مـن الأول مـع وجـود عنـاصر حوثيـة إيرانيـة وبالتنسـيق مـع قراصنـة صوماليـين.
- **الهجرة غير الشرعية.**

- **الاتجار بالبشر.**
- **الاتجار غير المشروع في الحياة البحرية.**
- **جرائم الغذاء والسلع المزيفة.**
- **التلوث والإغراق غير القانوني للنفايات في البيئة البحرية.**
- **تبيض(غسيل) الأموال.**
- **القرصنة والسطو المسلح على السفن:** تداخل نشاط القرصنة مع أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الجنوبية والعربية، وتعزى أسباب ظهور القرصنة الحوثية على السفن إلى انهيار هياكل الدولة اليمنية وكذلك سقوط دولة الجنوب تحت وطأة القوى اليمنية، منذ صيف 94م حتى اللحظة.

<u>الآثار الأمنية على مستوى الإقليم</u>

تعاني بعض الأنظمة السياسية في الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن من بعض الأزمات والتوترات الداخلية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، ولعل أبرزها هي أزمة اليمنية التي نشأة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي والتي أدت الى فقدن الجنوب موقعه السياسي والأمني والعسكري لاسيما في مناطق باب المندب وخليج عدن.

- ❖ يفتقر الجنوب والدول المطلة على مضيف باب المندب إلى وجود قواعد صناعية ثقيلة، خاصة وأن الناتج الإجمالي المحلي لا يتحمل تأسيس هذه القواعد من ناحية، وغياب التقدم العلمي والتقني من ناحية أخرى. الأمر الذي أدى إلى تعاظم حاجتها إلى الدول الصناعية الكبرى لتلبية احتياجاتها من المعدات والأدوات، بل وأنظمة التسليح المختلفة، فأصبحت عرضة للتبعية السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، وبالتالي أصبح استقرارها السياسي والأمني عرضة للخطر، إن لم تلبِّ مطالب هذه القوى.
- ❖ يمثل افتقار دولتي الجنوب والدول المطلة على باب المندب إلى التكنولوجيا المتقدمة تحدياً آخراً يحول دون تقدمها وقد ترتب على ذلك هجرات العقول إلى الخارج سعياً وراء فرصة أفضل، كما أدى أيضاً إلى الهجرات الواسعة غير الشرعية، وهجرات أوسع لسكان الريف إلى الحضر بحثاً عن فرصة عمل، فاضمحلت الثروة الزراعية في بعض المحافظات وبات الريف مستهلكاً، وتقلصت الصناعات الصغيرة التي كانت قائمة على المنتجات الزراعية والحيوانية، وأصبحت المدن الجنوبية واليمنية وكأنها تنمو عشوائياً إلا فيما ندر.
- انتشار الإرهاب والتنظيمات الدولية في مناطق الساحلية الجنوبية وكذلك بلدان القرن الافريقي.
- تعاني بعض الأنظمة السياسية في الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن من بعض الأزمات والتوترات الداخلية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، ولعل أبرزها هي أزمة اليمنية التي نشأة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي والتي أدت الى فقدن الجنوب موقعه السياسي والأمني والعسكري لاسيما في مناطق

بـاب المنـدب وخليـج عـدن.

- تتأثـر الملاحـة في قنـاة السـويس باضطرابـات الملاحـة في البحـر الأحمـر وخليـج عـدن، لأنهـما يعتـبران امتـداداً جغرافيـاً. وبالتـالي، يتأثـر دخـل مـصر مـن قنـاة السـويس بمـا يحـدث في أمـن البحـر الأحمـر، لاسـيَّما بعدمـا كـثر الحديـث عـن احتـمال انتقـال بعـض الخطـوط الملاحيـة إلى اسـتخدام طريـق رأس الرجـاء الصالـح، خاصـة في ظـل اسـتمرار حالـة عـدم الاسـتقرار التـي تشـهدها دول المنطقـة وفي مقدمتهـا اليمـن ودول القـرن الأفريقـي.
- عـدم بلـورة اسـتراتيجية مشـتركة تبنـى عـلى المصالـح العربيـة الأفريقيـة لاسـيما الـدول المطلـة عـلى البحـر الاحمـر وخليـج عـدن بمـا يسـتوجب أن ينطلـق مـن رؤيـة اسـتراتيجية تقضي بـأن منطقـة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن هـي قلـب وواسـطة العقـد للعالم، والنظـر إليـه – أي البحـر الأحمر – كبحـيرة عربيـة أفريقيـة، وأنـه للوصل وليـس للفصـل بـين المنطقـة العربيـة الممتـدة مـن السـاحل العـربي حتـى دول الخليـج العـربي.
- اسـتمرار سـعي إيـران إلى تحقيـق حلمهـا الدائـم لإحيـاء الامبراطوريـة الفارسـية الساسـانية تحـت الرايـة الشـيعية، ولذلـك تسـعى إيـران إلى تطويـق السـعودية بواسـطة الحوثيـين في اليمـن، وقاعدتهـا البحريـة في أرخبيـل دهلـك، للهيمنـة عـلى مضيـق بـاب المنـدب واسـتكمال الهـلال الشـيعي لإحـكام حصـار السـعودية، وتهديـد الملاحـة في البحـر الأحمـر وقنـاة السـويس.
- اسـتمرار تمسـك إسرائيـل بمنظورهـا الجيوبوليتيـكي في فرض الدولـة اليهودية في قلـب العالم العـربي، وتحقيـق حلمها لإقامـة إسرائيـل الكـبرى عـلى أرض الميعـاد، وهـو الأمـر الـذي يتطلـب ضرورة إضعـاف القـوة الشـاملة لمـصر، حتـى ولـو كان ذلـك بـالإضرار بأمنهـا المـائي مـن قلـب القـرن الأفريقـي نفسـه، أي مـن إثيوبيـا.
- اسـتمرار تطلـع تركيـا إلى إحيـاء الدولـة الاسـلامية تحـت رايـة العثمانيـين الجـدد، ولتحقيـق ذلـك تسـعى تركيـا إلى الهيمنـة عـلى مـصر أولاً، حتـى ولـو كان ذلـك بعـودة الجماعـة الإرهابيـة إلى سـدة الحكـم، كـما تسـعى إلى تهديـد مـصر مـن الجنـوب بقواعدهـا في الصومـال، وإريتريـا، والمزمـع إنشـاؤها بجزيـرة سـواكن. مـع الوضـع في الاعتبـار العلاقـة التـي تربـط النظـام السـوداني والنظـام الـتركي. وترتيبـاً عـلى ذلـك، يمكـن أن تنشـأ علاقـات تصارعيـه بـين الـدول المتـضررة والـدول المطلـة عـلى شـواطئ البحـر الأحمـر وخليـج عـدن.
- يقـع البحـر الأحمـر في مركـز الكتلـة العربيـة جغرافيـاً وقوميـاً، مـا يجعـل الـدول المجـاورة شـديدة الحساسـية لـكل مـا يؤثـر في التـوزان البحـري؛ إذ يمكـن تهديـد أمـن تلـك الـدول، خاصـة التـي ليـس لهـا منافـذ بحريـة بديلـة،

سواء باحتلال منافذها إلى هذا البحر أو بإغلاق المضايق المتحكمة فيه. كما يؤدي البحر الأحمر دوراً هاماً في الربط بين شطري الوطن العربي في قارتي آسيا وأفريقيا.

- **الآثار الأمنية والسياسية على المستوى العالمي**

يؤثر المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي للقوى العالمية بصورة كبيرة على استقرار المنطقة، إذ يمكن ملاحظة أن المنظور الأمريكي يهدف إلى الاحتفاظ بمركز الهيمنة في قلب الولايات المتحدة، لضمان استمرار انفرادها بالنفوذ على الساحة العالمية، بينما تسعى روسيا إلى تعظيم مكانتها الدولية، لضمان استعادة نفوذ القوة السوفيتية العظمى، لتلعب دور القطب الموازن في نظام عالمي جديد، أما الصين فتترقب وتتحين الفرصة المناسبة لمشاركتهما النفوذ على ساحة النسق الدولي، خاصة بعدما ارتقت قمة الهرم الاقتصادي العالمي. وتكمن مخاطر هذا المنظور أو ذلك في الآتي:

- احتمال بروز أزمات سياسية واقتصادية تحمل في طياتها مخاطر داهمة للعالم بأسره، إلا أن هذه المخاطر ستتعاظم في منطقة البحر الأحمر والمنطقة العربية والقرن الافريقي بالتأثير المتبادل، مع تأجج ظاهرة التنافس الدولي للهيمنة على المسطحات المائية التي ترتبط بالمنطقتين وبمحطات العالم (الخليج العربي – خليج عمان – البحر العربي – خليج عدن – باب المندب – البحر الأحمر) سعياً وراء الهيمنة على البحر المتوسط الذي يعتبر قلب الجزيرة المحيطية العظمى (أفريقيا – آسيا – أوروبا).
- يتعين أن يوضع في الاعتبار أن التواجد السوفيتي في البحر المتوسط، بمياهه الدافئة طوال العام، يشكل الركن الأساسي في العقيدة الاستراتيجية السوفيتية، سواء كان ذلك لروسيا القيصرية، أو لروسيا السوفيتية، أو حتى لروسيا الاتحادية وريثة النفوذ والقوة السوفيتية العظمى.
- وترتيباً على ذلك، ربما تصبح المنطقة إما منطقة اصطدام عندما تصطدم هذه القوى في حرب لا يعلم أوزارها إلا الله، وتصبح المنطقة بأسرها كرة ملتهبة لا يستطيع مَن بداخلها التعامل معها، ولا يستطيع مَن بخارجها الاقتراب منها، أو أن تكون المنطقة منطقة التحام عندما تتفق هذه القوى على تقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينها.
- أما عدم استقرار المنطقة من الزاوية الأمنية الاقتصادية، فيرجع إلى استمرار هيمنة دول المنظومة الرأسمالية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الأمن الجماعي الأوروبي يرتكز على دول جنوب المتوسط، بينما يرتكز الأمن الجماعي للتكتلات الاقتصادية العملاقة في شرق آسيا على دول القرن

الأفريقي، والدول المتشاطئة على البحر الأحمر، لكن الأهم هو عدم قدرة أي دولة من هذه الدول على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي المنشود في المنطقتين بشكل منفرد، مهما كانت قوتها الشاملة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعاظم التواجد والتدخل الأجنبي، وبالتالي يؤدي إلى ترسيخ ظاهرتي الاستقطاب والتبعية، وهو الانجذاب الحقيقي نحو التخلف.

***

حقائق واستنتاجات

من خلال القراءة السابقة تجلت لنا عدة حقائق واستنتاجات واعتبارات رئيسة مؤثرة إلى حد كبير على استقرار منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، يمكن اعتبارها بمثابة حقائق، كما أنها تشير إلى مدى أهميتها الجيوستراتيجية:

الحقيقة الأولى: تشير إلى أن استعادة دولة الجنوب لمكانتها السياسية والعسكرية على حدودها التاريخية لما قبل عام 22 مايو 1990م يعد أساس رئيس لعلمية الاستقرار الأمني والعسكري في منطقة البحر الأحمر كما كان معهودا في فترة دولة الجنوب.

الحقيقة الثانية: تشير إلى أن منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة العربية، خاصة دولها المتشاطئة على البحر الأحمر، بل إن بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية تعتبرهما كلاً واحداً لا يتجزأ، بحكم الاعتماد المتبادل بينهما، فالمتغير الذي قد يحدث في أي جزء منهما، يؤثر على جميع الأجزاء الأخرى سلباً أو إيجاباً، وبالرغم من ذلك فقد افتقرت المنطقتان إلى سبل التنسيق، والتعاون، والتكامل، وهي القيم الأساسية اللازمة لدرء المخاطر، والضرورية لإحداث الاستقرار والتقدم في المنطقة لتعود الفائدة للعالم اجمع.

الحقيقة الثالثة: تشير إلى أن منطقة البحر الأحمر وخليج عدن تعد من أكثر المناطق الإقليمية أهمية بحكم موقعها وثرواتها، إذ يزيد من أهميتها أنها تشرف على أكثر المسطحات المائية أهمية بالتكامل مع المنطقة العربية، سواء بالنسبة لاستراتيجيات القوى العالمية التي نشأت على مر التاريخ، أو بالنسبة لحركة التجارة العالمية، حيث أصبحت تحتوي على مصالح متعارضة متشابكة، فغدت وكأنها بؤرة تركيز، ومحط أنظار، بل ومسرح نشاط وتفاعلات هذه القوى وتلك الكيانات الاقتصادية العملاقة، فوجدت نفسها طرفاً في صراع القوى البحرية والقوى البرية في صورته الجديدة، حيث أصبحت في قلب ظاهرة "التنافس الاستراتيجي الدولي".

الحقيقة الرابعة: تشير إلى أنه بالرغم من توفر جميع الاشتراطات التي تجعل من منطقة البحر الأحمر وخليج عدن نسقاً تفاعلياً واحداً، بحكم تواصلها الجغرافي الممتد، وبحكم تكامل وتماثل عناصرها الجغرافية، والاجتماعية، والثقافية، واللغوية، بل وتواجه مستقبلا واحداً، إلا أن دولها قد عجزت حتى الآن عن تأسيس نظام إقليمي يستحق أن يُطلَق عليه "النظام الإقليمي لمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

***

التوصيات:

وترتيباً على تلك نتائج الدراسة والحقائق والاستنتاجات، يمكن رصد أبرز التوصيات

والمعالجات وهي كالاتي:

على المستوى الوطني في الجنوب

1 - الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات برؤى وخطط استراتيجية دقيقة مع الاستفادة من الاحداث والصراعات التي تخلق الفرص وفي مقدمتها الصراع الدائر حاليا في البحر الأحمر وخليج عدن فضلا عن ملف مكافحة الإرهاب، علما أن هاتين الفرصتين إذا حلحلت دون أن نستفد منها فنحن بحاجة لانتظار فترة طويلة وقد لا نجدها.

2 - بسط سلطة نفوذه على كل شبر من الأراضي الجنوبية وشواطئها البحرية، وتدعيم وجودها العسكري وتطوير منظوماتها الدفاعية البحرية والجوية؛ للحد من انتشار الاعتداءات الحوثية وتهريب الأسلحة، والأعمال الإرهابية، وأعمال القرصنة البحرية، وظاهرة تهريب البضائع والأسلحة والمخدرات، وتجارة البشر عبر سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وغيرها؛ فهي تمثل تهديداً للأمن القومي في الحاضر والمستقبل.

3 - وضع خطط استراتيجية، واتخاذ إجراءات احترازية تجاه الوجود العسكري الحوثي الايراني في البحر الأحمر، وتقييم مدى تأثير هذا الوجود وتداعياته على الأمن الوطني العربي، والنتائج المترتبة عليه في كافة المجالات السياحية والاقتصادية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل.

4 - التنسيق العسكري مع دول المنطقة، ومحاولة إقامة قوات بحرية مشتركة في البحر الأحمر، وزيادة الوجود في البحر الأحمر بشكل مؤثر وفعال؛ لتحقيق الأمن الذي يتطلب القدرة على المواجهة ولابد أن تكون قدرةً شاملةً؛ لأن أية سياسية أمنية يتطلب تحقيقها الاستناد إلى قوة عسكرية كافية وفعالة.

5 - العمل بالشراكة مع الدول العربية وغير العربية لحفظ الأمن والاستقرار في البحر الأحمر؛ باعتبار أن أمن البحر الأحمر ركيزة مهمة للأمن والاستقرار العربي ـ خاصةً في ظل طموح بعض القوى الدولية والإقليمية للتمركز في نقاط الاتصال بين الشرق والغرب.

6 - العمل على وضع خطة شاملة لتغطية المياه الجنوبية الإقليمية بدوريات بحرية من قبل خفر السواحل والقوات البحرية بمشاركة أجهزة الأمن والاستخبارات على طول الشريط الساحلي لخليج عدن والبحر الأحمر، وتوفير الإمكانات اللازمة للإعداد والتدريب والتأهيل للقوات المسلحة بوجه عام والبحرية بشكل خاص ـ وفق الإمكانات المتيسرة ـ حتى تتمكن من أداء واجباتها على الشواطئ محافظات الجنوب وحماية المياه الإقليمية، ومواجهة أعمال التهديد والتسلل غير المشروع لسواحل الجنوب؛ خاصةً من القرن الإفريقي.

7 - تكريس الوجود البشري والسياسي في الجزر الجنوبية الموجودة في البحر الأحمر ـ والبحر العربي خاصةً وأن بعض هذه الجزر غير مأهولة بالسكان وأن سكانها يعيشون في مستويات بدائية

ومتدنية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

8 - أخذ الحيطة والحذر من النازحين اليمنيين واللاجئين من القرن الافريقي إلى محافظات الجنوب؛ لما قد يشكل ذلك من أضرار اجتماعية وفكرية واقتصادية وأمنية.

9- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتنظيم عمليتي الهجرة والنزوح غير الشرعي من خلال اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية لمواجهة تلك الآثار الأمنية والسياسية الناتجة من جراء الاعتداءات الحوثية على المياه الإقليمية لاسيما فيما يتعلق بالجنوب؛ بما يعزز الأمن والاستقرار في محافظات الجنوب، ويحول دون اختراق النسيج الاجتماعي لها، أو يؤثر في ثقافتها وعاداتها وتقاليدها.

على المستوى العربي

مراجعة استراتيجية التحالف العربي الذي بنيت عليه القرارات الدولية في مطلع عام 2014 فكان قرار عاصفة الحزم موقفاً قوياً ومسنوداً بالقوانين والمواثيق الدولية لمواجهة خطر المتمردين الحوثيين على الملاحة الدولية وخطوط الإمداد البحري، وعليه فإن خيارات تأمين الملاحة البحرية في سواحل البحر الأحمر تتلخص في الآتي:

- **تحرير السواحل اليمنية من سيطرة الحوثيين؛** والتي تمتد من الحديدة جنوباً حتى ميدي شمالاً، لكونها تمثل خطوط إمداد لوجستي، إذ تدعم إيران الحوثيين بالتقنيات والقطع العسكرية البحرية وغيرها مما بات يعرف بالطائرات المسيرة، فضلاً عن القدرات الصاروخية.
- **مراقبة أنشطة السفن الإيرانية** القابعة في عمق البحر الأحمر، وبالتحديد في أرخبيل دهلك الإرتيري. إذ يعتقد الباحث في معهد واشنطن، **مايكل نايتسو،** أن الجيش الإيراني يستخدمها لتزويد الحوثيين ببيانات استهداف؛ من أجل شنّ هجمات ضد سفن الشحن.
- **تسريع وتيرة بناء مؤسسات الدولة في الجنوب،** لا سيما المؤسسة العسكرية والأمنية؛ استعداداً لأي مواجهات مقبلة مع المليشيات الإيرانية؛ لأنه في حال نشب صراع مباشر بين دول الخليج وإيران، في ظل تمتع الحوثيين بإمكانيات تسليحية قوية، فإن ذلك قد يتسبب في تشتت الإمكانيات الخليجية، وعلى رأسها السعودية.
- **السعي للحصول على قرار من مجلس الأمن يدين العمليات ويدعو إلى إخراج الحوثيين من المعادلات البحرية،** بوصفهم تهديداً للأمن الدولي.

1 - عمل على تعزيز أمن الدول العربية التي تُطل على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن بالوسائل الكفيلة.

2 - يمكن العربية حماية منطقتها عن طريق العمل المشترك القائم على الاتفاقيات الأمنية؛ وذلك لسد الثغرات والذرائع وتفويت الفرص للمؤامرات التي تُحاك ضد الامن القومي العربي.

على المستوى الإقليمي والدولي:

1 - وضع خُطط استراتيجية وبرامج سياسية دائمة للإطار العربي؛ بغية التعاون الدولي والتنسيق بني الأساطيل البحريةِ الحربيةُ المتواجدة في المنطقة.

2 - السعي نحو عقد مؤتمر دولي بشأن وضع معاهدة بحرية جديدة تنضّمِ قواعد القانون الدولي الخاص بالمياه الإقليمي.

3 - توصي الدراسة دول التحالف العربي والاقليم والعالم المساهمة الجادة والفورية بإعادة الاستقرار في الجنوب العربي ودعمه سياسيا وعسكريا حتى يتمكن من إعادة دولته وبناءها على كامل ترابها ومياهها الإقليمية بما يكفل لها تعزيز أمنها القومي وحماية المياه الإقليمية في البحر الأحمر خليج عدن وباب المندب.

الهوامش:

1- إيران... لماذا؟، القاهرة، مدوح عبد المنعم: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2012، ص74صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذور تاريخية وابعاده، شاكر الفحام، دمشق: دار دمشق للطباعة، 1983

2- مشكلات الملاحة البحرية في المضايق العربية، عبد المنعم محمد داود، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999م

3- تداعيات صراع القوى الخارجية والإقليمية على النفوذ بمنطقة البحر الأحمر، مسفر الغامدي، الرياض: دار المفردات للنشر والتوزيع ،2015.

4- التهديدات الأمنية غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن (دراسة في تطوير آليات المواجهة علي الذهب، مركز الجزيرة للدراسات، قطر الدوحة، ديسمبر 2021م)،

5- العقيدة الأمنية الإقليمية الناشئة لإيران، محمود سريع القلم: أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2005

6- النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي، مسفر بن صالح الغامدي، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز رصانة، الرياض، ديسمبر ،2017 العدد الخامس

7- الحد من هجمات الحوثيين على السفن المدنية في باب المندب https://www.washingtoninstitute

8- المتغيِّرات والدوافع الإقليمية والدولية https://www.adengad.net/news/71691

9- جريدة الحياة، العدد , 15432 الصادرة بتاريخ 2011/12/28 /https://news.un.org/ar/story

الوضع القانوني لمضيق باب المندب وفقا لقواعد القانون الدولي للبحار الاعتداءات الحوثية على المرور العابر فيه

□ إعداد: د/عارف محمد صالح السنيدي
استاذ القانون الدولي كلية الحقوق-جامعة عدن

الملخص:

تهدف هذه الورقة الى معرفة القواعد الحاكمة لحركة الملاحة الدولية في المضائق والممرات الدولية، محاولة الوقوف على حالة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وما مدى التزام الحوثيين بالوضع القانوني لمضيق باب المندب وفقا لقواعد القانون الدولي للبحار.

وقد توصلت الدراسة الى نتيجة عامة مفادها إن الاعتداءات الحوثية على المرور العابر للسفن التجارية والعسكرية في مضيق باب المندب وكذلك على الملاحة في البحر الأحمر، تعتبر هذه الاعتداءات انتهاكًا واضحًا لقواعد القانون الدولي للبحار واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واختتم هذه الورقة بعدد من التوصيات:

الكلمات المفاتيح: الوضع القانوني- مضيق باب المندب- الاعتداءات الحوثية.

Summary

This paper aims to know the rules governing international navigation traffic in international straits and corridors, trying to determine the status of the Red Sea and the Bab al-Mandab Strait and the extent of the Houthis' commitment to the legal status of the Bab al-Mandeb Strait in accordance with the rules of international law of the sea.

The study reached a general conclusion that the Houthi attacks on the transit traffic of commercial and military ships in the Bab al-Mandab Strait, as well as on navigation in the Red Sea, are considered a clear violation of the rules of the international law of the sea and the United Nations Convention on the Law of the Sea. This paper concluded with a number of recommendations:

مقدمة: -

نتيجة لتفاقم المشكلات البحرية وأطماع بعض الدول للسيطرة على البحار والمحيطات واستغلالها واستثمار أعماقها، كانت السيطرة على شواطئ المضيق تستند قديما إلى فكرة الملكية الخاصة للدولة الساحلية؛ لأنها لم تكن ذا أهمية للملاحة الدولية وعند التطور طرأ على ازدياد استخدام المضائق كممرات رئيسة للنقل البحري بعيد المدى وأصبحت الممرات ضرورية لجميع الشعوب، فقد دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمرات دولية للبحار أثمرت إلى عقد اتفاقيات دولية؛ لتقنين قواعد القانون الدولي للبحار مثل اتفاقية جنيف في عام 1958م واتفاقية جاميكا لعام 1982م.

<u>تعريف المضيق وأنظمة المرور فيه:-</u>

المضيق من حيث اللغة كل ما ضاق من الأماكن والأمور والمضيق: هو مياه تفصل بين اقليمين وتصل بين بحرين <u>ويشترط وصف المضيق في المياه ما يلي:</u>

1_ أن يكون جزء من البحر

_ أن يكون محدود الاتساع 2.[0]

_ ألا يكون صناعي أيّ أن المضيق يجب أن3 يكون مجرى طبيعي أن يفصل بين منطقتين من الأرض وأن يصل منطقتين من البحر.

وقد عرفته محكمة العدل الدولية بأنه ممر بين جزئيين من الأرض ويصل بين جزئيين من البحر المفتوح واستخدامه في الملاحة الدولية[0] ونظرا لأهمية المضايق الدولية وضع نظامان للمرور فيهما :-

<u>الأوّل:</u> - هو نظام المرور البريء ويشمل الملاحة عبر البحر الاقليمي بأن المرور البريء هو ذلك المرور السريع المتواصل عبر البحر الاقليمي دون توقف ولا يحدث ضررا بأمن وسلامة الدولة الساحلية.

والسفن المارة مرورا بريء في البحر الاقليمي أن تكون رافعة علمها والقواصات يجب أن تكون طافية على الماء رافعة علمها أما إذا مرت في المضيق فتكون غاطسة. وهناك حالات لتوقف المرور البريء في البحر الاقليمي وهي في حالة القوة القاهرة وإصلاح عطل طارئ أو إغاثة سفينة أخرى، ويحق للدولة الساحلية أن تصدر قوانين تنظم المرور البريء وهذا ما

نصت علية المادة (21) من اتفاقية جاميكا لقانون البحار لعام 1982م ونصت المادة (22) من نفس الاتفاقية بإقامة ممرات بحرية وتخصيص قطاعات لمرور السفن.

وعلى السفن المارة مرور بريء أن تمتنع على التهديد باستعمال القوة ضد سيادة الدولة الساحلية، وعلى الدولة الساحلية عدم إعاقة السفن المارة مرورا بريء وعدم فرض شروط قاسية ()

ثانيا:- نظام المرور العابر وهو المرور السريع المتواصل وبدون توقف في المضيق للسفن والطائرات.

وقد نصت المادة (38) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على أن تتمتع جميع السفن والطائرات في المضيق بالعبور السريع والمتواصل دون توقف.

ويعد نظام المرور العابر من الأنظمة التي استخدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982م لقانون البحار ولم تكن من الأنظمة الملاحية المعروفة من قبل()

والمرور العابر حق وليس رخصه لذا لا تتوقف ممارسته على إرادة الدولة الساحلية، بل على العكس يقع على تلك الدولة الالتزام بعدم عرقلته وعلى الدولة الساحلية الإعلان عن أي خطر يهدد الملاحة والطيران.

- **مضيق باب المندب ووضعه القانوني**

يمتلك مضيق باب المندب أهمية استراتيجية واقتصادية لا مثيل لها حيث يربط البحر الأحمر من الشمال الغربي بخليج عدن والمحيط الهندي وفي الجزء الجنوبي الشرقي يفصل المضيق شبة الجزيرة العربية من الجهة الشمالية الشرقية عن القارة الافريقية بالجزء الجنوبي الغربي، ويشكل المضيق حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، من خلال البحر الأحمر وقناة السويس، والجدير بالإشارة إلى أن جزيرة ميون تقسم المضيق إلى قسمين وهما: القناة الشرقية والتي تسمى بمضيق الاسكندر والقناة الغربية تسمى دقة المايون واتساع المضيق 20 ميلا بحريا()، ولأهمية هذه الجزيرة توالت عليها الاحتلالات الاجنبية الاحتلال البرتغالي 1513م الاحتلال الفرنسي 1738م والاحتلال البريطاني الأول 1799م والثاني 1857م واستمر حتى القرن العشرين وفي عام 1967م وبعد استغلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أصبحت الجزيرة جزء من أراضيها تخضع لسيادتها.

وتكمن أهمية الجزيرة من خلال إشرافها على مضيق باب المندب الذي تكمن أهميته بكونه يمثل بوابة العالم لتبوؤه بين الخليج العربي بثروته النفط أيضا البترول الايراني الذي يقضي احتياجات الإقليم ويمول مصانعها وتجارتها الخارجية، كما يعتبر واحد من أهم المحاور الاستراتيجية التي يدور حولها الصراع في الشرق الأوسط ()

وبالعودة إلى المادة الثالثة من اتفاقية قانون البحار نجد أن اليمن قد اتخذت بالفعل قرار بتحديد اتساع بحرها الاقليمي ب12 ميلا بحريا ويتم قياس ذلك من خط الأساس لجزيرة ميون الواقعة في منتصف مضيق باب المندب، وفي التشريعات المحلية القانون رقم (37) لسنة 1991م تم تحديد البحر الاقليمي للمياه لبلادنا

بمسافة 12 ميلا بحريا باتجاه البحر تقاس بخط الأساس والمستقيم أو من أدنى مستوى لمياه الجزر المنحصرة والممتدة طول الساحل كما هو موضح بالخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها.

كما نصت المادة (7) من نفس القانون (تتمتع السفن الأجنبية بحق المرور البريء عبر البحر الاقليمي للبلاد ويكون المرور بريء ما دام لا يضر بأمن البلاد وسلامتها وحسن نظامها واستغلالها ()

ونصت المادة التاسعة من نفس القانون المذكور أعلاه أن على السفن الأجنبية التي تدار بالطاقة النووية أو تلك التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد والمنتجات المشعة أشعار السلطات المختصة في البلاد مسبقا بدخولها ومرورها عبر البحر الإقليمي.

وعلى هذا الأساس فأن عرض المضيق الكلي 20 ميلا بحريا وبذلك يقع جزء منه في المياه الدولية باعتبار أن بلادنا قد حددت بحرها الاقليمي في 12 ميلا بحريا(). فأن تنظيم حركة المرور في مضيق باب المندب يتم وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م وهو نظام المرور العابر وهو مرور السفن والطائرات مرورا سريعا ومتواصلا وهو ما أكدته المادة (83) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على أن تتمتع جميع السفن والطائرات المرور في المضيق ولا يجوز إعاقة المرور العابر من قبل الدول المشاطئة أو غير المشاطئة تحت أي غرض كان والإعلان على أيّ مخاطر تهدد الملاحة والطيران وعلى القواصات أن تكون غاطسة.

الاعتداءات الحوثية على المرور العابر في -مضيق باب المندب

إن الاعتداءات الحوثية على المرور العابر للسفن التجارية والعسكرية في مضيق باب المندب وكذلك على الملاحة في البحر الأحمر، تعتبر هذه الاعتداءات انتهاكًا واضحًا لقواعد القانون الدولي للبحار واتفاقية الأمم المتحدة

لقانـون البحـار.

وتعتـبر هـذه الاعتـداءات تهديـدًا للأمـن البحـري في المنطقـة وتشـمل هـذه الاعتـداءات الاسـتهداف للسـفن التجاريـة والعسـكرية سـواء بواسـطة القذائـف البحريـة والهجمات بالطائـرات المسـيرة والصواريـخ مـما يعـرض سـلامة السـفن وحركـة المـرور البحـري للخطـر. وهـذه الأعـمال تثـير المخـاوف بشـأن اسـتمرار حركـة التجـارة العالميـة وتأثيرهـا عـلى الاقتصـاد العـالم؛ فضـلًا عـلى تهديـد الأمـن والسـلم الاقليمـي والـدولي. أن الحفـاظ عـلى السـلم والأمـن الدوليـين يعـد مـن الأهـداف الرئيسـة التـي تسـعى إلى تحقيقهـا منظمـة الأمـم المتحـدة، وقـد جـاء في ديباجـة الميثـاق المنشـأ لمنظمـة الأمـم المتحـدة (نحـن شـعوب الأمـم المتحـدة وقـد آلينـا عـلى أنفسـنا أن ننقـذ الأجيـال المقبلـة مـن ويـلات الحـرب وأن ننظـم قوانـا كي نحتفـظ بالأمـن والسـلم الدوليـين وأن نكفـل بقولنـا مبـادئ معينـة ورسـم الخطـط اللازمـة لهـا وألا نسـتخدم القـوة المسـلحة في غـير المصلحـة المشـتركة).

ويقصـد بالمحافظـة عـلى السـلم الـدولي في هـذا الخصـوص منـع الحـروب واسـتخدام العنـف وكل مـن شـأنه الإخـلال بالسـلم الـدولي ويقصـد بالأمـن الـدولي منـع الأسـباب التـي تهـدد السـلم وإزالتهـا [0].

ومنـذ 25 مـارس 2015م تقدمـت المليشـيات الحوثيـة لاحتـلال قاعـدة العنـد تمهيـدًا للوصـول للسـيطرة عـلى مضيـق بـاب المنـدب الاسـتراتيجي وكان ذلـك بالتعـاون والدعـم مـن إيـران والهـدف تهديـد الأمـن القومـي العـربي لاسـيما أن 98% مـن حركـة السـفن التـي تمـر إلى قنـاة السـويس تـأتي عـبر مضيـق بـاب المنـدب وأهميـة المضيـق عربيًـا يـأتي في كونـه يرتبـط في قنـاة السـويس أولا ثـم في مضيـق هرمـز ثانيـا [0] ولذلـك تدخـل التحالـف العـربي (عاصفـة الحـزم) ووفقـا لقـرار مجلـس الأمـن رقـم 2216 وكان لمضيـق بـاب المنـدب دورًا عظيـمًا كونـه كان بوابـة دخـول لمسـاعدة القـوات الجنوبيـة في دحـر الحوثيـين مـن المناطـق الجنوبيـة.

وكان ومـا زال المـشروع الاقليمـي الإيـراني شـديد الوضـوح في تحقيـق أكـبر قـدر مـن النفـوذ والانتشـار والسـيطرة بواسـطة الحوثيـين عـلى مضيـق بـاب المنـدب ويصبـح المدخـل الجنـوبي لقنـاة السـويس مهـددًا وتصبـح صعـدة بـؤرة نفوذهـم ملاصقـة للحـدود الجنوبيـة السـعودية مصـدر تهديـد لأمنهـا وقـد ترجـم هـذا التهديـد بالفعـل في الهجـمات الصاروخيـة التـي هـددت العمـق السـعودي[0] وتهديـدات الحوثيـين ومـن ورائهـم إيـران عـلى مضيـق بـاب المنـدب؛ للضغـط عـلى المملكـة مـن كافـة الجهـات والحوثيـين يتفقـون مـع الإيرانيـين بالمذهـب الدينـي إذ أن الأطـماع الإيرانيـة لـن تتوقـف عنـد الحـد للدخـول في الـصراع الحـوثي كقـوة داعمـة فقـط، بـل أن لهـا وجـود في دولـة اريتريـا حيـث تحتفـظ بوجـود عسـكري في منطقـة عصـب مقابـل تزويـد اسـمرة بالنفـط المخفـض[0].

فـأن الاعتـداءات الحوثيـة عـلى مضيـق بـاب المنـدب والملاحـة في البحـر الأحمـر وتعطيـل التجـارة الدوليـة أدّى إلى إدانـة العديـد مـن الـدول والمنظـمات الدوليـة واعتبرتهـا انتهـاك لقواعـد القانـون الـدولي وتدعـو إلى وقفهـا والعمـل عـلى اسـتعادة الاسـتقرار والأمـن في المنطقـة.

وقد أصدر مجلس الامن 6 قرارات ضد أعمال القرصنة في البحر الأحمر وكذلك قام المجتمع الدولي في تشكيل أحلاف عسكرية من دول إقليمية وعالمية التي تهدف إلى مكافحة التهديدات الأمنية، مثل القرصنة وتهريب الأسلحة والعمال الإرهابية وحماية حرية الملاحة وسلامة السفن التجارية في الممرات المائية والملاحة في البحر الأحمر.

التوصيات

1 - السعي لدى مجلس الأمن لإصدار قرار ضد الميليشيات الحوثية يشبه قرار رقم (1851) لسنة 2008م الذي أعطى الضوء الأخضر؛ لتشكيل قوة عسكرية لمهاجمة القراصنة في مناطق وجودهم.

2 - على التحالف الدولي المشكل لحماية الملاحة في البحر الأحمر أن تكون ضرباته العسكرية أكثر دقه للميليشيات الحوثية التي تهاجم الملاحة في البحر الأحمر.

3 - تأسيس نظام أمنى من دول الإقليم؛ لحماية الملاحة البحرية والممرات المائية في البحر الأحمر.

4 - دعم القوات المسلحة للمجلس الانتقالي الجنوبي بالأسلحة النوعية؛ لكونه سلطة أمر واقع لحماية مضيق باب المندب والملاحة في البحر الأحمر.

5 - على دول الخليج العربي ودولة مصر الاعتراف بالمجلس الانتقالي؛ لكونه سلطة أمر واقع والسعي مع دول العالم الكبرى لاستعادة مقعد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في منظمة الأمم المتحدة وذلك من أجل الحفاظ على الأمن القومي لدول الخليج العربي ودولة مصر العربية كونهم مهددات من قبل إيران وذارعها الحوثيين للسيطرة على مضيق باب المندب.

6 - التنسيق مع الدول الإقليمية والدول الكبرى في العالم على ضرورة استعادة دولة الجنوب «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» ومنحها سيادتها الإقليمية المعترف بها قبل عام 1990م لأنها الضمان لاستقرار الملاحة في الممرات المائية في البحر الأحمر ومرور التجارة العالمية.

الهوامش:

نموذج الإصدارات العلمية
لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

1 - عنوان الدراسة: استراتيجية الانتقال من الثورة إلى الدولة، قراءة في تجربة المجلس الانتقالي الجنوب.

المؤلفان: د. صبري عفيف العلوي، صالح أبو عوذل.

- الطبعة الأولى: 2202
- الحجم 051 صفحة

إصدارات اليوم الثامن

رابط تحميل الكتاب

/sfdp/ten.8muoyla//:sptth

محتوى الكتاب:

والكتاب هو قراءة تحليلية في تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه في الرابع من مايو العام 7102م. وهدفت الدراسة – التي أعدها وقدمها الباحثان الزميلان د. صبري عفيف العلوي، وأ. اصالح أبوعوذل - للتعرف على تحولات المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه في 4/ مايو/ 7102م إلى 4/ مايو/ 2102م في عملية الانتقال من الثورة إلى الدولة، وكذلك الكشف على أبرز الانجازات والتحديات التي تحول دون الانتقال من مرحلة الثورة الى مرحلة استعادة مؤسسات الدولة، وقد انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات لعل أهمها: هل يشهد المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه تحولاً حقيقاً من الثورة إلى الدولة ؟ وما هي مظاهر انجازاته؟ وماهي التحديات التي رافقت عملية الانتقال؟، وما هي الآليات اللازمة للحد من التحديات التي ترافق عملية الانتقال داخل مؤسسات الدولة الجنوبية المنشودة؟ لقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واندرجت تحت إطاره منهج (towS) الذي يهدف لقياس نقاط القوة والضعف والفرص والحلول المقترحة حيث استندت الدراسة على عدد من المقابلات والملاحظات والتحليلات المعززة للدراسة. لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات. .

2- عنـوان الدراسـة: الهجـرة والنـزوح مـن مناطـق سـيطرة الحوثيـين إلى الجنـوب..

الأسباب والتحديات

- المؤلفـان: دـ صـبري عفيـف العلـوي، صالـح أبـو عـوذل.
- الطبعة الأولى: 2202
- الحجم 051 صفحة

إصدارات اليوم الثامن

رابط تحميل الكتاب

/sfdp/ten.8muoyla//:sptth

محتوى الكتاب:

عرضت الدراسة أبرز المشكلات الناتجة عن النزوح من مناطق سيطرة الحوثيين إلى عدن معتمدة على وسائل بحث مختلفة للتوصل إلى معلومات موثوقة، ومنها الاستبانة والمقابلة والملاحظة واستطلاعات الرأي من مواطنين جنوبيين من فئات ومستويات اجتماعية وأكاديمية مختلفة، وكانت أبرز المشكلات التي تسببها تلك الظاهرة هي المشكلات الاقتصادية والأمنية والسياسية وغيرها، وهذا يدل على أن المواطن الجنوبي يستشعر مخاطر النزوح، ويدرك أن تلك المشكلات دخيلة على المجتمع الجنوبي وأن تفاقمها له علاقة بالنازحين، فهي تضيف عبئا آخر وتزيد من معاناة المواطن الجنوبي وتثقله بالهموم والمشكلات.

كما سلطت الدراسة الضوء على التحديات والمخاطر التي نتجت عن ظاهرة النزوح إلى الجنوب، وحُصِرت تلك المخاطر في ثلاث

نقاط مهمة، وهي: تحديات ومخاطر سياسية تستهدف طمس الهوية الجنوبية وتحديات ومخاطر أمنية تشكل خطرًا على الأمن القومي الجنوبي، بالإضافة إلى تحديات ومخاطر فكرية أيدلوجية تستهدف الشباب الجنوبي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها أن معظم القوى اليمنية اتخذت من موجة النزوح القادمة من الشمال إلى الجنوب جسر عبور؛ لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية؛ وسعيًا منهم لخلخلة الأمن والاستقرار في مدينة عدن خصوصًا والجنوب عمومًا، كما تضمنت الدراسة العديد من التوصيات والمعالجات التي تساعد على تقديم الحلول للمشكلات الناجمة عن تلك الظاهرة والحد من تفشيها وتفاقم مخاطرها في المستقبل القريب.

3- عنوان الدراسة: رحلات الأب الروحي لـ"تنظيم القاعدة"..

عبدالمجيد الزنداني.. من ميادين تجنيد الأفغان العرب إلى قصر الرئاسة اليمنية

- المؤلفان: د. صبري عفيف العلوي.
- الطبعة الأولى: 3202
- الحجم 08 صفحة

إصدارات اليوم الثامن

رابط تحميل الكتاب

/stsop/ten.8muoyla//:sptth

محتوى الكتاب

وفي هذا الرصد التاريخي ستقوم بتقسيم مراحل تطور التنظيمات الإرهابية الدولية في اليمن وعلاقتها بحياة الشيخ والأب الروحي لتلك التنظيمات الإرهابية، وهي كالتالي:

في المبحث الأول، عبد المجيد الزنداني المولد والنشأة وبدايات التكوين الفكري الإخواني، التدريب والحشد للحرب الأفغانية الروسية، وفي المبحث الثالث، التحالفات بين صالح والاحمر والزنداني، وفي المبحث الرابع، الزنداني من توارب إلى قصر الرئاسة اليمنية، وفي المبحث الخامس، المؤامرة على مشروع الوحدة اليمنية، المبحث السادس، الحرب المقدسة على الجنوب، المبحث السابع، تهديد المصالح الدولي في اليمن، المبحث الثامن، تشكيل الحركات الإرهابية في اليمن وجزيرة العرب.

4- عنوان الكتاب هندسة ثقافة الحوار والتفاوض الجنوبي

- المؤلفان: د. صبري عفيف العلوي
- الطبعة الأولى: 2202
- الحجم 051 صفحة
- إصدارات اليوم الثامن

رابط تحميل الكتاب

55/sfdp/ten.8muoyla//:sptth

محتوى الكتاب:

إن موضوع هندسة الحوار والتفاوض وبناء السلام من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين والسياسيين والباحثين في الوقت الراهن ونظرا لأهميته في التقريب بين وجهات النظر، ويسهم في تحقيق الاستقرار والأمن والأمان والعيش المشترك على أسس من

الاحترام المتبادل والحرص على المصالح المشتركة.

وقد تجلت أهميته في أنه يعالج كثيرا من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث صار ضرورة مجتمعية تلازم حياة الإنسان. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مفاهيم هندسة ثقافة الحوار والتفاوض وبناء السلام، وكذلك التعرف على أهم التقنيات التي تسهم في هندسة الحوار والتفاوض وبناء السلام ومحاولة معرفة مراحل تطور الحوار الوطني الجنوبي وكشف سر نجاحاته التي تحققت ومدى قدرته على الاستمرارية والوصول إلى غاياته المثلى؛ ليصبح ثقافة وسلوك متجسدا لدى معظم أبناء شعب الجنوب.

وتتكوّن هذه الدراسة من أربعة فصول هي، الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، والفصل الثاني: الحوار، المفهوم والأهداف والأهمية، وفي الفصل الثالث: التفاوض المفهوم والخصائص والاستراتيجيات، وفي الفصل الرابع، تناول ملمحاً عامًا عن مراحل تطور الحوار الوطني الجنوبي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات

الكلمات المفتاحية: هندسة - ثقافة- الحوار - والتفاوض- الوطني – الجنوبي

عنوان الكتاب : تحليل الخطاب السياسي للرئيس عيدروس الزبيدي

- المؤلفان: د. صبري عفيف العلوي، د. أشجان منصور الفضلي، ا.صالح أبو عوذل.
- الطبعة الأولى: 2202

- الحجم 051 صفحة

إصدارات اليوم الثامن

رابط تحميل الكتاب

/ten.8muoyla//:sptth

fdp.78ebd60b68c36/320210/selfi

محتوى الكتاب:

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى تحليل الخطاب السياسية للرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، والتي ألقاها منذُ إعلان عدن التاريخي في 4 مايو 7102حتى 4 مايو 2202م، محاولة معرفة تحولات الخطاب ومدلولاته وكشف سر نجاحاته التي تحققت ومدى قدراته الفنية، اللفظية والجسدية، في التأثير على الجماهير المتلقّية للخطاب السياسي.

وتتكـوّن هـذه الورقـة البحثيـة مـن أربعـة مباحـث هـي: المبحـث الأوّل: الإطـار العـام للبحـث، وتنـاول مشـكلة البحـث وأهميتـه وأهدافه ومنهجه والعينة المدروسة والدراسات السـابقة، وفي المبحـث الثـاني: الإطـار النظـري للبحـث، وتنـاول مفهـوم الخطـاب السـياسي وأهميتـه وأبـرز مناهـج تحليـل الخطـاب، وفي المبحث الثالـث، تنـاول ملمحـاً عامًـا عـن بـاث الخطـاب السـياسي، مركـزًا عـلى مراحـل حياتـه وانتمائـه السـياسي وخلفيتـه التاريخيـة والثوريـة التـي كان لهـا حضـورٌ كبـيرٌ في طبيعـة الحقـول الدلاليـة المسـتعملة في الخطـاب المـدروس.

وفي المبحـث الرابـع والأخـير، تنـاول نتائـج تحليـل لُغـة النصّيـة للخطـاب السـياسي، بالإضافـة إلى تقديـم قـراءة تحليليـة لُلغـة الجسّـد التواصليـة التـي اسـتخدمها البـاث أثنـاء تقديـم خطابـه السـياسي. وقـد اعتمـد البحـث عـلى منهـج التحليـل النّصي والاسـتدلالي ومنهجيـة التحليـل النّفـسي والإحصـائي.

وقـد، وقـد أُختتـم البحـث بعـدد مـن التوصيـات.

لكلـمات المفتاحيـة: الخطـاب السـياسي- البـاث- المتلقـي- الحقـول الدّلاليـة – لُغـة الجسـد

المشاركة في الورش والندوات

الرقم	موضوع	نوع النشاط	اللوحة
1	الإعلام الوطني الجنوبي.. دوره في إدارة الأزمات ومواجهة الإعلام المضاد.	ورقة علمية قدمت في ورشة عمل نظمتها قطاع الإعلام	
2	تحليل الخطاب السياسي للرئيس عيدروس الزبيدي	ندوة علمية بالشراكة مع قطاع الصحافة والإعلام	
4	المصارف في العاصمة عدن.. بين الإنعاش والانكماش	ورشة علمية بالشراكة مع مؤسسة كيو سن للتنمية والسلام	

الأنشطة التلفزيونية والصحفية لمؤسسة اليوم الثامن

الرقم	موضوع	عدد المشاركات
1	البرامج التلفزيونية والأفلام الوثائقية	84
2	المقابلات التلفزيونية	44
3	الكتابات الصحفية	54
4	المقابلات الاذاعية	32
5	الإنتاج الفني والغنائي	3
6	الفعاليات التوعوية	21
7	المحاضرات التثقيفية	32

العلاقات والتعاون مع المؤسسات البحثية والإعلامية

اقامت مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات عدد من العلاقات التعاون البحثية والثقافية والسياسية مع عدد من المؤسسات والمراكز والدوائر المحلية والدولية نحو الاتي:

الرقم	موضوع	مجال التنسيق
1	قناة عدن المستقلة	إعلامي
2	قناة الغد المشرق	إعلامي
3	مركز الرقيم للدراسات	دراسات وبحوث
4	صحيفة الامناء	إعلامي
5	صحيفة 4 مايو	إعلامي
6	قطاع الصحافة والتلفزيون	إعلامي
7	مركز عدن للبحوث	بحثي
8	صحيفة المرصد	استطلاعات
9	وكالة أنباء حضرموت	إعلامي
10	مركز التدريب والتأهيل الإعلامي	تدريب وتأهيل
11	شبوة برس	إعلامي

وسوف تعمل المؤسسة في الفترة القادمة على توسيع علاقاته بعدد كبير من الجهات البحثية وذات العلاقة المشتركة.

شخصية العدد
العميد جمال ديان

مدير شرطة السير في العاصمة عدن.
ضابط مخضرم، يتمتع بخبرة واسعة في مجال الأمن والشرطة.
يُعرف بجهوده في تنظيم حركة المرور في عدن، وتحسين السلامة على الطرق.
واجه خلال مسيرته المهنية العديد من التحديات، بما في ذلك الحرب التي شنها الحوثيون على البلاد في العام 2015، وظروف العمل الصعبة في عدن.
يُعتبر نموذجًا يحتذى به للقيادة والمثابرة.

إنجازاته:
نجح في إعادة بناء جهاز شرطة السير من الصفر عقب حرب 2015م، وطور من كفاءة عمل رجل شرطة السير .
وهو ما ساهم في خفض معدلات حوادث المرور بشكل كبير.
نفذ العديد من الحملات التوعوية لتعزيز الوعي بأهمية السلامة على الطرق.
حصل على العديد من الأوسمة والتقديرات تقديرًا لجهوده.

مواقفه:
يؤكد على أهمية الالتزام بالقانون ونظام المرور.
يدعو إلى تعاون المواطنين مع شرطة السير لتحسين السلامة على الطرق.
يُشدد على ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لشرطة السير لكي تتمكن من أداء واجبها بشكل أفضل.

شخصيته:
معروف بحسن أخلاقه وتعامله الطيب مع الناس.
شخصية قيادية حازمة، تتمتع بقدرة عالية على اتخاذ القرارات.
مُخلص لوطنه ومُتحمس لعمله.
العميد جمال ديان هو ضابط ناجح يُقدّم نموذجًا يحتذى به للقيادة والمثابرة في ظلّ أصعب الظروف.